

عبد الغني العمري

النسبية العلمية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

مُقَدَّمَةٌ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ .

الحمد لله الذي جعل العلم وسيلة إليه؛ وميّز به عباده بين يديه؛ فقال سبحانه: ﴿ قُلْ هُنَّا مُسْتَوَى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الزمر: ٤ فعلمتنا من أسلوب الكلام، أن السبق ناله العالمون. والصلوة والسلام على سيدنا محمد العالم المعلم، القدوة المثلى لكل طالب علم متقدّم؛ وعلى آله العلماء بتعلّيمه، وأصحابه الفهّماء بتفهّيمه؛ وكل عباد الله الصالحين المُحَكَّمين العلم في أنفسهم، والمتمسكين به فيما دق أو جل من أمرهم.

ولما كان العلم بحرا ليس له ساحل، وكان فضل بني آدم يرجع إليه في التمييز بين المفضول والفاضل؛ كان لا بد من تحقيق أمره، والخروج من بحره إلى واسع بَرَّه؛ من أجل الإخبار عما في سره كان، من تفاصيل درّه والمرجان.

واعلم أن السباحة في بحر العلم لا يُتقنها كل أحد؛ والغرق من لوازم من إليه قصد؛ إلا أن يُمْنَ الله على عبد فُيرِكِيه مراكب اليقين؛ حتى ينزل منه في اللُّجج منزله المكين.

وقد سبق إلى الاتصال به قوم علموا قدره، ولكنهم في السبيل ما قدّموا مهره؛ فكانوا كمن يلبس ثياب زور، يوشك أن تنفصل عنه فيبور. والناس في اهتدائهم بمن ترسم به، لا يُميزون بين حديده وذهبها؛ فصار أمره مع ظهوره مستورا، وحاله عند المُخبر به مخبورة.

وكم من جَهْل صار عند فقد الميزان علما، وكم من بصير صار به بعد الهدایة أعمى! والإنسان في كل ذلك، تزداد حيرته كلما ظن أنه هنالك. فاعجب من رِيْ يقوّي الظُّلْم، ومن قوس لا يرمي إذا هو رمى. وليس من متألهة التيه فيه مخرج، إلا لمن لسراج فهمه أسرج؛ ورجع إلى ربه يسأله السلامة، بلسان الحال قبل المقال فذى علامة. وقد رأينا أن نتكلم عن أهم شيء فيما يعود إلى العلم، ألا وهو النسبة التي تعطي الاختلاف وإن اشتراك في الاسم. وهي من غواص المسائل، التي ما يمم شطرها في الطريق المعهودة مسؤول ولا سائل.

فاعرف قدر ما نؤتيك، واسكر ربك الذي هو مفتريك؛ وادع الله معنا أن يكون هذا الكتاب، نافعاً رافعاً لقدر أولي الألباب. والله المسؤول منا أن يُسدد ، للقلب وللسان بفضله يؤيد؛ فإننا به نقول لا بغيره سبحانه، وعنده ن الخبر لا عن مظاهر فتنته. ففهم عننا في الإشارة والعبارة، والله يختار إليه من استخاره.

دمشق صبيحة الأحد ٢٧ محرم ١٤٣٢ الموافق ٢ يناير ٢٠١١

مَهِيدٌ

إن العلم له قوانين تحكمه وتحدد علاقاته، لا بد من مراعاتها إن كنا نريد أن نوفق الحق فيه. وإن الاختلاف الحاصل في المسائل العلمية، الكلية أو الجزئية، لا شك يعود إلى مدى الضبط لتلك العلاقات وعدهم. وإن تلك العلاقات منها الأصلية ومنها الفرعية، لكنها ترجع كلها إلى علاقة أساس هي النسبة.

نعني بالنسبة نسبة الصفة العلمية إلى الشيء من وجه ما، حتى إذا حكمنا عليه عرفنا نسبة الحكم عندنا، والتي قد تختلف عن غيرنا إن هو حكم على نفس الشيء لا من نفس الوجه. والنسبية (اعتبار النسبة) وبالتالي، تكون معيارا عاما، ينظم العلاقات العلمية ويرتبها؛ حتى لا يقع الإخلال بمستويات الحكم على مختلف المعلومات.

أما النسبة بمعنى الجزئية (كما يفهم منها غالبا اليوم)، فهي نتيجة للعمل بالنسبية بالمعنى الأول. وذلك أن تحديد العلاقات داخل العلم، لا يكون على الوجه التام إلا فيما يتعلق بالعلم الإلهي؛ أما ما سواه، فإنه قد يتبيّن نسبةً ما ويعتبرها، كما يمكن أن يُغفلها ويتجاوزها؛ بحيث يقع فيه احتمال مخالفة الحق بقدر ذلك. واعتبار احتمال مخالفة الحق، هو نفسه معنى من معاني النسبة بمعنى الجزئية.

لذلك فإن النسبة بالمعنى الثاني، لن تكون أجنبية عما ستتناوله في هذا الكتاب إن شاء الله. وهو (أي المعنى) سيتعلق عندنا بما يُسمى العلم المتيقن المستنبط من النص القطعي ثبّوتنا

ودلالة؛ كما سيتعلق أيضاً بالعلم المظنون المستنبط من النص القطعي والظني معاً، من حيث الثبوت والدلالة أيضاً. ونعني بالنص قطعي الثبوت القرآن، والحديث عند الصحابي الذي سمعه من رسول الله صل الله عليه وآله وسلم؛ أما النص ظني الثبوت فمعنى به الحديث عند المتأخرین. فتكون النسبة عندنا، شاملة لجميع أصناف الحكم إذا أوقعناها على العلم نفسه؛ بحيث نتوصل عبرها إلى القول بأن العلم مُتيّقَن تام (قطعي الدلالة)، أو مُتيّقَن جزئي (نَسْبِيٌّ)؛ أو هو مظنون تام أو جزئي.

أما المُتيّقَن التام، فله نسبتان: نسبة إحاطية لا تكون إلا لله سبحانه وتعالى؛ وسنعرض عن وصفه بـالمُتيّقَن التام، بمجرد ذكر النسبة الإلهية فيه؛ فإنها تُغنينا عن تكليف الاصطلاحات والصفات له. أما النسبة الثانية للمُتيّقَن التام، فهي ترجع إلى العبد الرباني صل الله عليه وآله وسلم؛ ونعني بالربانية هنا الولاية النبوية في أعلى مراتبها، لا الربانية فحسب؛ فإن بينهما ما بين الأصل والفرع في القيمة العقلية. وهذا النوع الثاني من المُتيّقَن التام، ليس له الإحاطة التامة؛ وإنما له الإحاطة بالجمل.

هذا القسم من العلم المُتيّقَن التام بنوعيه، هو مُسمى الوحي عندنا بفرعيه: الكتاب والسنة. فالكتاب هو مصدر العلم التام ذي الإحاطة التامة، والذي قال الله عنه: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^{٣٨} الأنعام: ٣٨؛ والسنة هي مصدر العلم التام ذي الإحاطة المجعلة، التي ذكرها رسول الله صل الله عليه وآله وسلم في قوله: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»^١. والمثلية المذكورة هنا، هي ما نبهنا إليه من كون علم الكتاب وعلم السنة معاً، من العلم المُتيّقَن (ثابت الصحة) التام من حيث الأصل. فاحفظ هذا الأصل.

^١ . أخرجه أحمد في مسنده وأبو داود في سنته عن المقدام بن معدوي كرب الكندي رضي الله عنه.

أما ما سوى هذا الأصل (ذي الفرعين)، فهو من حيث النسبة، إما علم صحيح؛ إن كان موافقاً للكتاب والسنة حقيقة لا صورة، كما سيتبين من خلال الكتاب إن شاء الله؛ أو هو علم مظنون صحيح، أو مظنون تام الظنية، بحيث يمكن أن يكون خطأً. والمظنون الصحيح، يعني به ما كان عند العالم به مظنوناً، لكن هو في نفسه صحيح؛ ينقص صاحبه معه، الورق على الدليل من الكتاب والسنة فحسب؛ حتى يلحق بالعلم الصحيح. ومثل هذا كالسائل بوحданية الله من منطلق العقل وحده؛ فهو مظنون صحيح. لو علم صاحبه قول الله تعالى:

﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَّاَنْدُلُوكُمْ إِلَهٌ لَاَنَّمَّا يُعْلَمُ بِهِ أَنَّمَّا يُنَزَّلُ إِلَيْكُمْ﴾ البقرة: ١٦٣، وأمثاله وآمن به، لصار علمه صحيحاً من حيث كونه مطابقاً لعلم الله. أما لماذا قلنا بصحة العلم هنا ولم نقل بتمامه، فلأن العالم بكون الله واحداً، لا يعلم ذلك على التمام؛ يعني كما يعلمه الله ورسوله؛ وإنما هو حصل له مبدأ هذا العلم الذي وصفناه بـ"الصحة"؛ وبقي عليه أن يسأل الله أن يزيده منه حتى يترقى إلى الكمال فيه. وقد قلنا بـ"الكمال" هنا ولم نقل بـ"التمام"؛ لأن التمام كما ذكرنا هو خاص بالله ورسوله إحاطة وجعلها. والكمال هو تحصيل العلم على صورته الأصلية في اتجاه التمام، من غير أن يبلغه. وعلى التحقيق، ما أطلقنا عليه الكمال، هو علم بالله ورسوله؛ لا علم الله ورسوله صلى الله عليه وآلله وسلم. فافهم!

أما ما قصدناه بـ"المظنون تام الظنية" فهو المفتوح على الاحتياطين الآتيين:

- أن يكون جزئي الصحة، إن كان له أكثر من وجه؛ بحيث يوافق من وجه صحته الكتاب والسنة، ومخالفهما من غيره.
- أن يكون محتملاً للبطلان على التمام، إذا كانت مخالفة للكتاب والسنة من جميع الوجوه.

هذه هي الأصول التي ينبغي اعتبارها في المرتبة الأولى عند النظر في العلم، حتى نضمن أن لا نقع في اللبس الذي ينحرف بالنظر من أول قدم. أما الاعتبارات الأخرى التابعة لهذه الأصول، فهي ما تحتويه فصول الكتاب، على ما سيأتي إن شاء الله.

والله الموفق. /

البَابُ الْأَوَّلُ

تعريفات

الفَصِيلُ الْأَوَّلُ

العلم

العلم صفة إلهية محيطة بكل معلوم مما يكون أو لا يكون؛ ومتصلة بها الحق والخلق، والوجود والعدم. وهي تعلق خاص بالمعلوم، يقع به إدراكه في نفس العالم. وإلى إحاطة صفة العلم يشير قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّفُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ البقرة: ٢٣١. فـ"كل شيء" لا يخرج عنها معلوم على الإطلاق، وهي تشمل كل ما يطلق عليه اسم شيء. فالعلم يتعلق بالذات والصفات والأفعال على التفصيل والإجمال. وعلم الله له نسبتان: قديمة وحادثة. فالعلم القديم هو العلم الذي ينسبه الناس إلى الله ويعتقدون فيه بالإحاطة؛ فلا داعي إلى التفصيل فيه هنا، بما أنه مما يعلم بالضرورة؛ أما العلم الحادث، فيجهل جل الناس نسبته إلى الله؛ بل قد تحيل (تجعله مستحيلاً) بعض العقول نسبته إليه سبحانه. ونعني

بالعلم الحادث هنا ما هو علم حقيقة، وليس كل ما يصنفه الناس علمًا من ظن وغيره، وإن كان للظن وجه في العلم الحق.

وإذا كنا قد ذكرنا في البداية أن علم الله مطلق، فهذا لا يعني أن العلم الحادث أيضًا مطلق؛ بل هو مقيد وجزئي في عمومه. والعلم الحادث الذي نتصدّه، هو العلم الذي يظهر عند كل عالم من المخلوقات؛ وما منها إلا عالم، سواء أكان المخلوق مما يُنسب إليه ذلك في العرف كالإنسان والملك والجحان، أو كان مما لا يُنسب إليه ذلك كالحيوان أو الجماد.

فكل علم حادث صحيح، هو من علم الله؛ لأنّه لا علم في الوجود إلا علمه سبحانه؛ كما أنه لا وجود لموجود معه سبحانه! وقد ورد في الحديث الشريف: «كان الله ولم يكن شيء غيره»^٢، وفي رواية: «ولا شيء معه»^٣؛ وقد أدرج فيه: «وهو الآن على ما عليه كان»، حتى لا يتوهّم السامع أنّ الخلق موجودون مع الله بعد خلقهم. والحق أنّ اللفظ النبوّي كان كافيًّا في الدلالة على المعنى الصحيح، إذا عرّفنا أنّ "كان" للاستغراق؛ بسبب أنّ الله لا يرتبط وجوده بزمان ماضٍ أو حاضر أو مستقبل؛ بل الزمن خلق من جملة خلقه سبحانه.

فإذا عرّفنا هذا، عرّفنا أنه لا وجود لموجود مع الله؛ وإنما هو تجلٌّ خاص، ظهرت فيه الصور العدمية بنور الله. فمن نظر إلى الصور ظن بوجودها؛ ومن أبصر الظاهر أخبر عن فنائها.

وهذا المعنى نفسه هو ما جاء القرآن بذكره في قول الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ﴾٢٦﴿ وَبَقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ الرحمن: ٢٦-٢٧. وهنا لطيفة، وهي أن المفسرين جعلوا الضمير في "عليها" يعود على الأرض، بينما أنه لا ذكر للأرض في الآيات التي قبل هذه الآية حتى

^٢ . أخرجه البخاري من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

^٣ . قال الملا علي القاري في كتابه الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص ٢٦١- ٢٦٢): ثابت ولكن الزريادة وهي قولهم: "وهو الآن على ما عليه كان" من كلام الصوفية، وقد نص ابن تيمية والعسقلاني على وضع الجملة الزائدة.

يُفهم منها ذلك؛ والأصح أن يُفهم منها صفة الوجود. بمعنى أن كل مظاهر من مظاهر صفة الوجود هو فان في حال ظهوره، والوجود الباقى في عين مظهره هو لله الظاهر لا لغيره. ويزكى هذا القول، أن كل المظاهر فانية حتى وإن لم تكن أرضية، كالسماوية وغيرها. ويزكى أيضا المعنى الإشاري الذي نفهمه من الآيتين السابقتين، واللتين هما: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ المُنْسَكُثُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾ فَإِنِّي أَلِئِي رَبِّكُمَا تُكَدِّبَانِ الرحمن: ٢٤-٢٥. في التفسير، "الجواري" هي السفن، و"الأعلام" هي الجبال. والمعنى الذي نذهب إليه إضافة إلى المعنى الظاهر، هو أن "الجواري"، هي الصور العدمية التي تجري على صفة الوجود، بسبب عدم ثباتها إلا في زمن واحد؛ وهي إذا ظهرت في الزمن الثاني، تكون مثيلة للصور الأولى، لا عينها. فسرعة فنائها بعد كل زمان، هو المعبر عنه بالجريان. أما "الأعلام" هنا، فهي الآيات الدالة على الأسماء الإلهية. فلو لا أن المخلوقات كانت دالة على الأسماء، ما عرفناها؛ أي ما عرفنا الأسماء. فالتجلي المسمى "الخلق"، سابق على معرفة الأسماء عندنا. أما سبق الأسماء الإلهية في المرتبة فهو شيء آخر؛ وهو ثابت في علم الله قبل خلق الخلق. وهذا مما يتعلق بجدلية الوجود والشهود، التي كثيرا ما تعرّض للعلماء عند ترتيبهم للمعلومات أو ترتيب حكمتها.

وإذا كان الوجود لله وحده ذاتاً، فكل ما يستتبعه هذا الوجود من صفات فهو أيضاً له سبحانه. فكل الصفات هي لله وحده، وإن كان لها تجليان: قديم وحدث أيضاً. فالعلم الذي نحن بصدده - كما سبق أن قلنا - له تجلٌ قديم، وهو الذي يُنسب إلى الله عند كل قائل؛ وله تجلٌ حادث، هو كل علم ظهر عند مخلوق من المخلوقات. وهذا التجلي الثاني هو تجلٌ إلهي، لذلك كانت الصفات فيه إلهية، رغم كونها مقيّدة وجزئية بالمقارنة إلى التجلي القديم. أما

نسبتها إلى المخلوقات، بحيث تقول علم فلان وقدرته وغير ذلك؛ فهو إما مجازي، أو متعلق بالصورة العدمية التي هي مُسمى الخلق حقيقة. وكلا المعنين صحيح. فال الأول يعتبر الحق، والثاني يعتبر الخلق؛ أما الصفة فهي نفسها. وهذا هو معنى التوحيد إن كنت تعقل؛ وكل كلام سواه فهو شرك؛ إما أكبر وإما أصغر؛ جليٌ أو خفيٌ.

أما صنف العلم الذي استثنيناه في البداية، ومنعنا أن يُنسب إلى الله، والذي هو الظن أو الوهم؛ فإن مرجعه إلى العدم الأصلي الذي لصورة المخلوق، وهو من أثرها في صفة العلم الإلهي القديمة؛ لذلك نسبناه إلى المخلوق ولم ننسبه إلى الله، وإن كان كل شيء عائد إليه سبحانه. وما ذكر الله عن نفسه في كتابه أو على لسان نبيه عليه وآله الصلاة والسلام، أنه ظان أو متوهّم؛ وإنما ذكر العالم (مضافاً) والعليم. فمن أراد أن يسلم من التلبيس، فعليه أن لا يحيد عما جاء به الوحي أبداً.

فالعلم الذي هو الصفة القديمة لا نسبة فيه إلا من حيث النسبة الذاتية الأصلية؛ أو نسبة المعلومات كلها إليها على التساوي، من غير قبل ولا بعد أو قرب ولا بعد. أما العلم الحادث، فيُنسب إلى هذه الصفة القديمة، ويُنسب بعضه إلى بعض. فمن حيث النسبة إلى الصفة القديمة، فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الإسراء: ٨٥. وبما أن العلم الإلهي مطلق، فنسبة العلم المنسوب إلى المخلوق تقارب الصفر، فهذا هو معنى القلة. وفي هذا المعنى قال الخضر عليه السلام لموسى عليه السلام: "ما نقص علمي وعلمك من علم الله، إلا مثل ما نقص هذا العصفور بمنقاره من البحر"٤.

٤ . أخرجه البخاري ومسلم عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

أما قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ البقرة: ٢١٦، فهو يعود إلى معنى الصفة، كما سبق أن بيّنا؛ أي أن صفة العلم من حيث ما هي صفة، هي عائدة إلى الله لا إليكم بما أنكم عدم. والعدم لا صفة له كما هو معلوم.

لذلك فإن هذا الكتاب، ستتناول فيه النسبة بالمعنى الذي أشرنا إليه، حتى تعلم متعلق الكلام، ولا تأخذه على إطلاقه.

حركة العلم

قد علمنا من الكلام السابق أن للعلم اعتبارين: قديماً وحادثاً. من هنا يتضح أن الحكم منها على الآخر هو القديم، بسبب إطلاقه وتزنته عن المؤثرات؛ أما العلم الحادث، فهو ما سيكون مجال التغيرات الباعثة على مختلف المقارنات. وهذا المعنى هو المذكور في قول الله تعالى: ﴿الله يحكم بينكم يومقيمة فيما كتم فيه تختلفون﴾ الحج: ٦٩. المعنى، أن الله يحكم بينكم بعلمه القديم، فيما كتمتم فيه تختلفون من علمه الحادث أو من علمكم المظنون. هذا يصح في حق كل العباد إلا الربانيين منهم؛ فإن لهم موضعًا خاصاً من العلم. وذلك أن الربانيين يجمعون بين العلم القديم لديهم والحادث؛ وهذا أمر لا يفطن إليه إلا قليل من الناس. فالعلم القديم منوط بحقيقةتهم وباطنهم؛ والعلم الحادث منوط ببشريتهم وظاهرهم. وهم المقصودون في قول الله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والرسولون في أعلم﴾ آل عمران: ٧؛ فعطفهم عليه سبحانه عطف تحقيق، وما ذكر ذلك عن سواهم من المخلوقين. وهذا المعنى الذي أبرزناه هو المعيار في معرفة الرباني من غيره؛ بعد أن صارت الألقاب تطلق على غير هدى ولا بينة. لكن الربانيين في ربانيتهم يتغاضلون فيها بينهم؛ وهذا يدل على أن العلم القديم في حقهم ليس على إطلاقه الأول، وإنما هو إطلاق بالنسبة إلى

تقيدُهم في تعينهم؛ أما الإطلاق الأول الذي هو إطلاق الإطلاق، فهو لله وحده. وهذا الذي قلناه، يدل على أن للتقييد أثراً في الإطلاق من حيث ما هو إطلاق. وهو من عجيب الآيات! والنسبية التي نتناولها في هذا الكتاب، تتراوح بين نسبة العلم المقيد إلى المطلق من جهة؛ وبين العلم المقيد بعضه إلى بعض من جهة أخرى، كما ذكرنا. وما أسمينا حرقة العلم، هو اعتبار محل الناظر في العلم في مسألة ما بعينها، أو اعتبار وجه ما للمنظور إليه؛ بحيث يتغير القول فيها كل مرة بتغيير محل النظر. ويكون العلم في كل ذلك حقا، وإن كانت صوره مختلفة. وهذا من غريب الأمر! وما يتتبه له إلا أفراد من الناس؛ أما غالبية العلماء، فيظنون أن العلم ثابت الصورة؛ فيتبعون من ذلك أشد التعب، وتدخل عليهم الحيرة الشديدة. ومثال ذلك فيما يتعلق بنسبة المقيد إلى المطلق، قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَاتَلَهُم﴾ الأنفال: ١٧. فالله نفي فعل القتل عن المسلمين جملة، وأثبته لنفسه سبحانه، مع العلم أن القتل ما صدر إلا من صورهم. هذا يعني أن العبد إذا رأى نفسه قاتلا هنا، فإن علمه يكون غير صحيح، لأنه خالف لعلم الحق؛ وهو بعينه الوهم الذي يستحوذ على الغافلين. أما الرباني (النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو وارثه) فحاله متشابه، يبيّنه قول الله تعالى بعد ذلك: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ الأنفال: ١٧. فهو قد أثبت الله له فعل الرمي في نفس النفي، من حيث حقيقته العبدية. هذا يعني أن النفي متعلق بظاهره كشأن من نفي الله عنهم القتل سابقا؛ والإثبات متعلق بباطنه المطلق. هذا كله مع المحافظة على النسبة الأصلية في الفعل لله. فيكون المعنى: أنك ما رميت أنت ولكن الله هو الرامي منك. هذا من حيث التحقيق لا يكون إلا للرباني؛ أما من حيث الحقيقة، فهو لكل رام. فانظر حرقة العلم هنا، بين إثبات القتل ونفيه وبين إثبات الرمي ونفيه؛ مع العلم أن المسألة واحدة، والصورة واحدة.

والقول بالنفي أو بالإثبات لا يقطع بصحته مجرداً عن محل الناظر: هل هو الحق، أم هو الخلق، أم هو الرباني؟ فمن قال بالإثبات، عليه أن يكون قوله مطابقاً لمحله حتى يقطع بصحته (هذا في حق ما سوى الله، أما الله فتعالى أن يكون علمه محل نظر)؛ ومن قال بالنفي، عليه أيضاً أن يكون قوله مطابقاً لمحله. فانظر ما أعجب هذا الأمر!

ومثال ذلك أيضاً، ما ذكره الله تعالى في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدَ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ الفتح: ١٠. فنظر الحق يعطي أن المبايعين، ما بايعوا إلا إياه؛ ونظر الصحابة يعطي أنهم بايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ والصورة واحدة. واليد التي يراها المبايعون يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، هي يد الله عند الله. أما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فيرى أنه الله ورسوله المبائع، ويرى يده يد الله في نفس صورته العبدية المسماة محمدًا؛ بسبب أن آيته صلى الله عليه وآله وسلم متشابهة، لا يعلمها إلا الراسخون في البرزخية؛ بخلاف آية الحق، وآية الخلق من حيث الفرق، فهما مُحکمتان؛ علمنهما متيسر لكـ ذـ عـقاـ.

قد يظن ظان أن ما نقصد بحركة العلم، هو العلم المتعلق بالوجوه المختلفة في المسائل فحسب؛ والحق أننا نعني هذا، ونعني ما هو أصل له. وإذا أردنا أن ندل على هذا الأصل، فلا أقرب من مصطلح الحضرات إلى ذلك. والحقيقة هنا، هي محل نظر الحق إلى أمر ما؛ وباختلاف الحضرات يختلف الحكم، فهو إما جمع أو فرق، كلي أو جزئي، يميني جمالي أو شمالي جلالي أو كمالي. وباختلاف الحضرات، تختلف النسب في الظاهر؛ فهي إما إلهية وإما نبوية وإما سواهما مما يشمل جميع مراتب الخلق. واعتبار كل هذا في مسألة بعينها، هو نفسه مدلول "حركة العلم". وقد يكون هذا الاعتبار، حاصلاً في وقت واحد، كما هو لله سبحانه؛

كما قد يكون متراتباً كالذى يحدث عند أصناف العالمين من المخلوقين. وفيها يتعلق بهذا النوع الأخير، يكون التراتب حاجباً لحركة العلم عند أغلب العلماء؛ لأنهم يرون اختلافاً، أي يرون بعضه مصيباً وبعضه مخطئاً. وحكمهم صحيح من حيث الرؤية التفصيلية، لكنه غير صحيح من حيث الاعتبار الكلى.

وقد فطنت لهذا المعنى طائفة السفسطائيين من العقلاة، لكنها لم تتمكن من إدراك الأمر على ما هو عليه في حقيقته؛ بسبب أن هذا الإدراك من خصائص الربانيين وحدهم. نريد أن نقول إن مجرد التفطن إلى هذه الحركة التي للعلم، يكاد يخرج عن نطاق العقل؛ وهو إن تفطن إليها، فلن يتمكن من الإبصار في هذا المستوى؛ بل سيعود عليه إدراكه (إن صح الإطلاق) عمى، يهدُّ عليه كل ما كان قد توهَّم أنه حصلَّه؛ وهذا هو عين ما انتهت إليه السفسطائية.

ما ذكرناه هنا بخصوص الحركة العلمية، هو من الأصول؛ وستتعرف إن شاء الله في الفصول الآتية على تفاصيل أخرى تزيد من تلك الحركية. وعلى كل حال، من كان يضبط حركة العلم فهو العالم حقاً، ومن لم يكن يضبطها، أو كان ذا تقصير فيها، فهو ناقص العلم بقدر ذلك؛ بل هو لا يُعد عالماً إلا مجازاً، وعند من لا يميّز المعاير المذكورة سابقاً.

ومن أثر الحركة العلمية عند أهل الله، أنهم يتكلمون في نفس المسألة بكلام مختلف في كل وقت؛ حتى أن من لا علم له، يشك في أقوالهم ويظن أن ذلك من عدم ضبطهم وتشتيتهم. والحقيقة أن حركة العلم هي التي تلزمهم بذلك. ومن لوازم هذه الحركة، اختلاف الوقت؛ الذي هو هنا خارطة العوامل المؤثرة في العلم على صورة ما؛ بحيث تتغير هذه الصورة مع كل وقت. وهذا يفضي إلى السعة التي هي من صفات العلم. وعلى هذا، فمن كان يحب من العلماء عن نفس المسألة في كل وقت بنفس الجواب، فما هو من العلماء الذين نعنفهم؛ وإنما هو من حملة العلم، المبلغين لصورة من صوره الثابتة فحسب.

ثم إن هناك حركة للعلم تخص الربانيين، من كونهم ناطقين بالله لا بأنفسهم؛ أي من كونهم حقاً لا خلقاً. وهذه المرتبة مجهرة، عند الناس؛ إلا من كان من طبقتهم أو من المستشرفين من تلامذتهم. ومن هذه الحقيقة، فالحق يُعرف بهؤلاء الرجال، لأنهم الدليل عليه. ومرتبة هذا الدليل، تتقى على علم الناظر، وقياسه العقلي. بل إن الأمر لا يُقارن! حتى إن نطق الرباني بما يخالف كل منطق من هذا المشهد، فإن الحق يصير عين ما نطق به؛ من مرتبة المشيئة المطلقة التي لا يسبقها شيء. وهذا الأمر خاص بالربانيين وحدهم، لا يمكن أن يدعوه غيرهم، أو أن يعرض عليهم فيه؛ لأنه فوق ما يُدركون. والموافق من واففهم فيما يذهبون إليه، سواء علم ذلك أم لم يعلمه. ومن هذا المشهد قيل للمريدين: من قال لشيخه لم؟ (من باب الإنكار)، لم يُفلح أبداً. ذلك أن الشيخ إذا كان ربانياً (وليس كل شيخ) فهو ناطق الحق لدى مريده. والمريد الذي لا يعتبر الحق، فإنه لا يفلح أبداً.

وقد أشار إلى هذه المرتبة ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه قال: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه»^٥؛ أي ما ينطق به عمر أو يقع في قلبه، فهو حق؛ بمعنى أنه يصير معياراً يوزن به قول غيره؛ بخلاف قول غيره الذي يوزن بالمعايير المعلومة من العقل والشرع. وهذا المعنى يكاد الناس لا يشعرون به، مع الإشارة إليه في الوحي، وجوده واقعاً من خواص العباد في كل زمان. فالعلم هنا يتحرك تبعاً لعمر رضي الله عنه أو من هو على شاكلته في هذا الأمر على الخصوص؛ لأنه لا يتصور أن هذه الخصيصة مقصورة عليه رضي الله عنه. وكما هو معلوم، فالإشارة إلى الشخص هي إشارة إلى الحضرة

^٥. أخرجه الترمذى في سننه وأحمد في مسنده وإسناده حسن.

أو المقام في الآن نفسه. فاعلم ما نبهك إليه. وهذه الحركة، من أخفى حركات العلم؛ بحيث لا تجد لها ذاكراً إلا من خواص الخواص.

تنزيل العلم

نعني بتنزيل العلم، تحقيق النسبة بين الحكم والمحكوم عليه. فمثلاً لو أن قائلاً يقول: "لا إله"؛ وكانت مقولته باطلة:

١. بسبب مخالفتها للعلم الإلهي.

٢. بسبب النتائج المترتبة عليها عقلاً. وهذا في الدرجة الثانية.

أما من حيث مخالفتها للعلم الإلهي، فلأن الله استثنى نفسه من تلك المقوله عند قوله سبحانه: ﴿فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ محمد: ١٩، وقوله سبحانه هو الحق؛ وأما النتائج المترتبة عليها، فهي انعدام العالم بسبب غياب السندي الوجودي اللازم له. وبما أن العالم ثابت عند القائل، فقد ظهر بطلان مقولته تلك.

أما ورود هذه الكلمة بهذه الصيغة، ففيه حكم غير مجرد الإخبار بأن الله هو الإله. فلو كان المقصود هو مجرد هذا الإخبار، لكان ورودها بصيغة: "الله هو الإله"، أو "الألوهية لله"， يكفي في ذلك. نعني أن العلم بهذا الشأن يتضمن نسبة الألوهية لله فحسب. أما كونها وردت بصيغة نفي الألوهية عن كل إله، واستثناء الله من هذا النفي، فيعني أن كل مظاهر للألوهية في الوجود هو الله نفسه. فـ"لا" النافية في بداية الكلام، ليست لا النافية للجنس حتى يفهم من

الاستثناء الحصر كما هو معلوم من أساليب العربية. وذلك لأن الألوهية ليست جنسا، إلا عند القائلين بتعدد الآلهة. وكل من فهم نفي الجنس فإنه يكون مشركا في فهم نفس كلمة التوحيد؛ بسبب أنه أثبتت الألوهية لعدة آلهة واستثنى في الاتصاف بها "الله"، لاعتبار عنده. وذلك كما في القول المأثور: "لا فتى إلا على"؛ فجنس الفتوة ثابت لغير علي، ولكنه فاقهم فيها؛ هذا هو المعنى المقصود. وحتى من يتوهם أن نفي الألوهية يكون تماماً عن غير الله، وإثباتها يكون له سبحانه وحده (وهم أهل التوحيد العام)، فإنه في عين ما يظن أنه محسن (وهو نفي الألوهية عن الغير)، هو مسيء بإثبات وجود الغير. نعم، العامة تخرج عن إدراكهم مثل هذه المعاني، ونحن لا نُكْلِّفُهُمْ فَهُمْ عَنْهَا مُسْرِفُونَ، ولكن نريد أن ننبه أصحاب الاستعداد حتى يخرجوا من الفهوم التقليدية.

أما أهل التوحيد الخاص، فيفهمون أن لا معبد (بحق وبباطل) إلا الله؛ لأنه لو قيدنا وقلنا كما تقول العامة "لا معبد بحق إلا الله" بالمعنى الذي يسبق إلى أذهانهم، فإنه سيخرج العابدون بالباطل من كونهم يعبدون الله. وهذا خلاف ما يعطيه التوحيد، بما هو يحتمل صرف العبادة إلى غير الله سبحانه وتعالى. وهذا المعنى هو باطن قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا يَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ الإسراء: ٢٣، أي حكم وأوجب إرادة وجودية لا أمرًا تكليفياً فحسب؛ بحيث لا يمكن عابد أن يعبد سواه سبحانه من حيث حقيقة العبادة، لا من حيث ما يتوهם هو فيها.

والسبب في هذا اللبس، هو توهם أن من لا يتبع الشرع، هو عابد لغير الله. فنقول: بل هو عابد لله، لكن من غير السبيل المشروع. هذا فقط! وبسبب الإتيان من غير الصراط المستقيم، استحق الكفار والمركون الخلود في جهنم، لا غير!

أما إذا سألت بعد هذا: فما الشرك إذن وما الكفر؟ فنقول:

اعلم أن الشرك لا وجود له في الحقيقة إلا في وهم المشرك؛ لذلك يقول الله عنه على لسان لقمان: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ لقمان: ١٣ . فالظلم المفهوم عند العامة هو ظلم المشرك لنفسه بإشرافه؛ وهو صحيح! لكن هناك ظلم أشد من هذا وهو أصل الظلم الأول، والذي هو ظلم المشرك لمن نسب إليه الألوهية من دون الله. فإن المشرك به لا شك سيكون خصماً للمشرك إذ ذاك يوم القيمة. وذلك كله، لأن المشرك به لا وجود له في الحقيقة، حتى تُنسب الألوهية له. وقد مثل الله للوجود المُتوهَّم المشرك به في قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِنَّ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظَّلَلَ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ، سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلَنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ ثم قَبَضَنَا إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿الفرقان: ٤٥-٤٦﴾ فالظل، هو الوجود المُتوهَّم، الذي لا وجود له في الحقيقة؛ وإنما هو من أثر تحجي الوجود الحق الممثل بالشمس، بل هو الشمس حقيقة. فلو لا الشمس ما كان للظل ظهور في عين الناظر، لا في الحقيقة. وبهذا يكون الوجود المُتوهَّم فرعاً عن الوجود الحق في الإدراكات السقيمة؛ تلك هي دلالة الشمس عليه، وليس العكس كما يعتمد أصحاب الاستدلال في استدلالاتهم. وهذا المعنى من قبيل: "فاعرف الحق تعرف أهله"، حتى تعلم مرتبة سيدنا علي عليه السلام في العلم بالله، وتعلم إلام كانت دعوته في قوله هذا. ولن ندخل في حركة الظل هنا حتى لا نخرج عن أصل الموضوع، كما لن نتناول سبب ظهور الظل عند بعض الناظرين، وسبب غيابه عند غيره في الوقت نفسه؛ وسنترك ذلك لتدرك.

وفيما ذكرناه لك، تبيه إلى ما لم نذكره إن كنت من أولي الألباب.

ولنعد إلى ضبط النسب في العلم؛ وانظر كيف أن عدم ضبط هذه النسب أنتج الشرك في كلمة التوحيد، بخلاف المأمور به فيها. فإن الله لما قال: ﴿فَاعْمَلْ أَنَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ محمد:

١٩، فإنما أمر بالتوحيد ولا شك، لا بالشرك؛ لكن انظر عدم ضبط النسب كيف خرج بكلمة التوحيد عن مدلولها الأصلي إلى خلاف المأمور به. فهل كان ذلك منها أم من الناظر فيها باستعداد منحرف؟ لا شك أن الشرك جاء من قبل الناظر، لا منها.

والنسبة المخصوصة هنا، والتي غفل عنها المشرك، هي نسبة الأولوية في كل معبد. فمثلاً من يعبدون الصنم، لا شك أنهم مشركون في عبادتهم. وهم إن لم يتوبوا وما توا على شركهم، فلا ريب أن ما هم سيكرون إلى النار؛ لكن الموحد، لا ينبغي أن ينظر إلى الأمر من محل المشرك؛ وهو ما يقع فيه جل الناس! بل ينبغي له أن ينظر إليه من محله هو. فإذا فعل، فإنه سيظفر بعلم آخر في نفس الصورة؛ وهي أن عابد الصنم، يعبد الله؛ لكن بجهل. فصورة الصنم (أو حتى غير الصنم مما يُعبد)، ما ظهر بها إلا الله؛ لكن الناظر ما عبده من كونه الله، وإنما عبده من كونه الصنم. لذلك يأتي لفظ "من دون الله" في كثير من مواضع الوحي، ليدل على أن عابد الله في أي صورة هو موحد بآيات الله له ذلك؛ وعابد الصورة من دون الله الظاهر بها، هو المشرك وحسب. فإن فهمت ما ذكرناه لك، فقد صرت تُميّز بين الشرك والتوحيد. أما إن لم ينفع معك الوحي في علم ما لم تكن تعلم، فعليك أن تتخذ شيخاً ربانياً، يُعدّ من استعدادك بإذن الله؛ حتى تقبل من الحق ما لم تكن تطيق. فإن النور والظلمة لا يجتمعان!

يقول الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحُكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا أَخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا أَخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُواهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا أَخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ إِلَيْهِنَّ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾ البقرة: ٢١٣: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾: بسبب الجهل الأصلي العدمي فيهم؛ ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾: بالوحي الذي هو مصدر العلم، ومن

ظن أن يأتيه العلم من غيره ضل. ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾: المرجع. ﴿يَا أَعْنَاقَ﴾: لا مدخل للظلمة فيه التي هي الباطل. ﴿لِيَحُكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾: ليكون حَكْماً من حيث جمعه للأحكام الحق، بين الناس فيما اختلفوا فيه بانحرافهم عن الأحكام الإلهية، عند وقوعهم تحت تحكّم ظلمتهم وتلبيس إبليس عليهم. ﴿وَمَا أَخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُواهُ﴾: الأحكام المختلفة تُقاس إلى الحكم الإلهي الأصلي، لذا كان من الضروري ظهوره لدى الناس حتى ترتفع الأعذار؛ وما ظهوره إلا نزول الوحي في الدنيا، وظهور معناه شهوداً في الآخرة، لا غير. ﴿وَمَا أَخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُواهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَعْدًا بَيْنَهُمْ﴾: لا يُسمى الاختلاف اختلافاً، حتى يسبقه الإخبار بالحكم الحق فتقوم الحاجة؛ والسبب الأساس في الاختلاف هو البغي أي تجاوز الحكم الإلهي والاستعاذه عنه بحكم الأهواء المختلفة. ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ أَمْنَوْلَمَّا أَخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْعَيْنِ بِإِذْنِهِ﴾: الرجوع إلى الحكم الحق من الاختلاف لا يكون إلا بإذن الله، لا بتحكيم الاستدلال الفكري كما يظن ذلك أغلب الناس. والهدایة الإلهية، لا علة لها حتى تُلتمس من ورائها، وإنما هي شأن ذاتي. هذا لأن الناس اعتادوا البحث عن منطق للأشياء يطمئنون إليه؛ والمشيئة فوق كل منطق.

فتنتزيل الأحكام (الأحكام هنا بالمعنى العام، الذي تكون الأحكام الفقهية فرعاً عنه فحسب) يحتاج إلى علم بها من جهة، وإلى خلو الم محل من الهوى حتى يمكن تحكيمها. وقد رأينا أن من يعتمد العلم بها وحده، دون اعتماد التزكية الواجبة لم يفده ذلك في شيء؛ لأن الأهواء إذا اختلطت بالأحكام أفسدتها وحرفتها عن أصلها. وانظر إذا شئت إلى صورة ذلك عند من يعتمد "الحيل الشرعية" من الفقهاء، حتى تعلم الأصل الذي ندلّك عليه.

ثم لا بد من يريد أن يكون مُحكماً لعلم الأحكام، أن يكون عالياً بأصلها؛ حتى يضمن التمييز فيها بين المتشابهات؛ وحتى يتبع روح الحكم لا صورته فحسب؛ فإن اتباع الصورة وحدها لا ينفع دائماً. والعمل بالحكم الصوري الافتراضي، يكون أقرب إلى العمل بالاتفاق لا بالعلم. نعني أنه يكون معرضاً لمخالفة الحكم الحق، وإن طلبه في الظاهر وزعم أنه حريص عليه. وأصل الأحكام الذي ينفع علمه في ضبطها هو الحقائق الإلهية، التي يكون علمها بمثابة الأساس لكل حكم بعدها. وهذه الحقائق هي ما سماه الله في كتابه "سنة الله"؛ كما في قوله سبحانه: ﴿سُنَّةُ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلٍ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةَ اللَّهِ تَبَدِّلًا﴾ الأحزاب: ٦٢ . فالسنة الإلهية التي لا تتبدل هي الحقائق التي ينبغي عليها كل ما دونها من الأحكام؛ فهي بمثابة الثابت من المتغير. فكما هو معلوم، إن اقتصر العلم على المتغيرات وحدها، فإنه لا يؤمن عليه الانفكاك عن الأصل؛ وبالتالي يُصبح ضلالاً على علم؛ كما ذكر الله ذلك عن أقوام فقال سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهًا هَوَنَهُ وَأَضَلَهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَمَّ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غَشْنَوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ الجاثية: ٢٣ . فانفكاك العلم عن أصله الثابت الذي هو السنة الإلهية، يجعله قابلاً لمتابعة الهوى؛ فيتتج الضلال على علم كما دلت الآية الكريمة.

وإذا علمت ما ذكرناه لك، فإنك ستدرك أن السنة الإلهية غير متحركة؛ وإنما الحركة للعلم الذي دونها، نقصد للأحكام التي دونها.

وعلم السنة الإلهية لا يكون إلا كشفاً من الله لمن يشاء من عباده المصطفين؛ حتى لا يظن من يقرأ كتابنا أنه مما يُدرس في الكليات الشرعية أو في غيرها. فهو علم عزيز، من أخذ منه حظاً؛ فقد ظفر بمقاييس غيب العلم على قدر حظه. وقد ذكر الله ذلك في قوله سبحانه:

﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَجَّةٌ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ الأنعام: ٥٩ ، فعلم المفاتيح يكون من الهُوَ، لذلك لا يكون إلا كشفاً كما سبق أن ذكرنا. ولا تحجبتك نسبة المهوية هنا، فتقول كما يقول المحظوظون إن ذلك من اختصاص الله وحده! فعندها أن كل شيء هو من اختصاص الله وحده، وهو يختص بعد ذلك سبحانه، من شاء بها شاء. وانظر الإحاطة العلمية (غير التامة عند المخلوق) التي يعطيها العلم بالمفاتيح: فعلم ﴿ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ بالإضافة إلى المعنى الظاهر هو علم الحقيقة والشريعة، وعلم المعاني والألفاظ والصور، وعلم المعقولات والمحسوسات؛ ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ ﴾ : (بالإضافة إلى الظاهر)، هو علم النسب. فكل ورقة منسوبة إلى فرع منسوب إلى جذع (أصل). وسقوط الورقة يقتضي العلم بكل الشجرة جذعاً وفروعاً وأوراقاً؛ لأن الحكمة ما تجاوزت شيئاً، أو كان شيء معها غير معتبر بحيث يكون وجوده كعدمه. وهذا علم جليل لا تسع العقل الإحاطة به. ﴿ وَلَا حَجَّةٌ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ ﴾ : الحبة هي الفرد (الشخص) الذي يتعلق به العلم من أي جنس كان. والظلمات: هي ما يظهر في الصورة جهلاً، يستبعد أهل العلم أن يعبأوا به أو يصنفوه. والأرض: هي مستقر السفليات من الأقوال والأفعال، التي تنكر عند العلماء في العادة. هذا يعني أن لكل موجود (محمود أو مذموم؛ جليل أو حقير) أصلاً في العلم؛ لكنَّ العلم بما شُرُفَ من المتعلقات كالشرع وغيرها معروف عند العموم، بينما العلم بالجهالات والمنكرات والمستحبات علم لا يعلمه إلا كبار خواص عباد الله. وقد قالوا عنه: هو الغوص في بحر الظلمات من أجل استخراج خبءاته من الدر المكنون. ﴿ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ ﴾ : ما يُعهد الانتفاع منه وما لا يُعهد؛ فمَا يُعهد الانتفاع منه: العلوم العقلية والشريعية والمهارية؛ وما لا

يُعهد الانتفاع منه: أفعال المحرمات والفسق وأقوال السفهاء والفحاشين. ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾: أي كتاب الوجود الظاهر. والمعنى أن كل ما ظهر على صفحة الوجود مما يُظن أنه علم أو أنه جهل، يتعلق به العلم ويتنفع به العالم. فما في الوجود إلا الحق. ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ إِمَّا تَوْكِيدُوا فِي عِلْمٍ وَآمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ البقرة: ٢٦.

لقد ذكرنا لك في هذا الفصل ما يتعلق بالتنزيل من حيث العموم مع بعض التفصيل القليل؛ والمراد أن تنهض أنت لطلب العلم حتى تتمكن من متابعة التنزيل في كل ما يعرض لك من تفاصيل؛ لأن مجال المطابقة فيه واسع، والنِّسَبَة متشعبة؛ مما يجعل الإحاطة فيه كما سبق أن يبيّنَ الله ورسوله صلَّى الله عليه وآلَه وسلَّمَ وحده.

تحصيل النور

إدراك النسب العلمية المختلفة متطلب للنور، حتى يحصل الإبصار من البصيرة الباطنة؛ كما هو النور المحسوس ضروري لإبصار البصر. وقد قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنْ أَنَّهُ نُورٌ وَّكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ المائدة: ١٥؛ النور من الله مصاحب للكتاب، حتى يصح الإبصار في الكتاب المتوج للعلم الصحيح. وانظر ما يقوله الله عن حال الكافر، حتى تفهم منه ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان السوّي بخصوص ما نحن بصدده مما يتعلق بالعلم؛ يقول سبحانه: ﴿أَوْ كَظُلْمَتِ فِي بَحْرٍ لَّهُ يَحِيٌّ يَعْشَهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ طَلُمَتْ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدِيرَهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَعَالَهُ مِنْ نُورٍ﴾ النور: ٤٠: "البحر ال Luigi": هو بحر العلم، كثير الأمواج ومتلاطمها، وهذا هو ما سميته سابقاً حركة العلم. فإن كان البحر على هذه الحال، فكيف سيكون من كان فيه على غير نور، وهو المعبّر عنه في الآية بـ﴿أَوْ كَظُلْمَتِ﴾، بما يناسب حال الكافر غير ذي نور. ولا بأس أن نذكر هنا أن النور أحدي الحقيقة؛ بينما حقيقة الظلمات كثيرة بسبب كونها ترجع إلى الصور العدمية؛ وهي لا تنحصر. والنسب التي تكلمنا عنها في ضرورة ضبطها من أجل تحصيل العلم، هي العلاقات

المختلفة العمودية والأفقية الواجب تبيينها بنور من الله. فالعلاقة العمودية، هي النسبة الحقيقة في كل شيء؛ أما العلاقات الأفقية، فهي النسب المختلفة التي تربط بين شيئين أو أكثر بحسب ما يتطلبه النظر في أمر من الأمور. ﴿يَغْشِيهِ مَوْجٌ﴾ وهو طبقة النسب العمودية الأولى، إذا لم تكن متباينة. ﴿مَنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ﴾: من النسب بين مختلف الأشياء إذا لم تكن هي الأخرى متباينة؛ فهي الطبقة الثانية من الموج. ﴿مَنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾: وهو ما يعطي الاستعداد من سحب الطبع المانعة لصحيح الإدراك؛ وهذه هي الطبقة الثالثة من الظلامات. ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكَدُهُ﴾: الكلام هنا عن الكافر، وإخراج اليد هنا كناية عن الفعل التعلماني منه؛ كيف ستكون نتيجته وسط الظروف المعرفية سابقة الذكر؟! ﴿أَلَمْ يَكَدِرُهَا﴾: إذا كان غير مدرك لفعله الذي هو منه، كيف سيطمع فيما هو خارج عنه بحقيقة؛ إذا كان مما يخرج عنه. هذا حتى تعلم سوء حال من جاءت صفتة في هذه الآية، وتعلم أنه لن يظفر من الوجود بشيء من العلم الصحيح؛ وإنما كل كلامه سيكون تحرّضاً لا يُعتد به. ﴿وَنَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾: أي من لم يكن نوره من الله محقّ النسبة لا مظنوتها (كما يقع للfilosofers)، فما له من نور؛ بل هو في ظلمة وإن كان متواهماً غير ذلك. فالعبرة بالحقيقة لا بما يتوهم المرء في نفسه؛ وقد قال الله تعالى في مثل هذا: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّمِعونَ إِلَّا أَلَظَنَ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُعْنِي مِنَ الْحَقِيقَةِ شَيْئاً﴾ النجم: ٢٨.

وإذا ظهرت لك قيمة النور في تحصيل العلم، فتعال نتعرّف كيفية اكتسابه إن كنت من يتطلع إلى ذلك:

يقول الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرُهُ، لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ، فَوَيْلٌ لِّلْقَنِسِيَّةِ قُلُومُهُمْ مِّن ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ الزمر: ٢٢: الآية تبرز مستويين من النور:

الأول: النور الذي يحصل مع الإسلام. والإسلام المقررون بشرح الصدر حتماً ليس هو الإسلام الوراثي الذي يقلد المرء فيه والديه ومجتمعه عموماً. ومن الغريب أنك تجد الناس لا يتقددون إسلامهم؛ من أي نوع هو؟ يظنون أن الأمر هزل، ويتفاعلون بمصائرهم وهم لا يشعرون.

الثاني: هو نور الذكر الذي من عدمه، كان قلبه قاسياً لا ينفع لدقائق التجليات. وهذا النور يحصل بعد ثبوت النور الأول؛ لأنَّه ترقٌ فيه.

ولنفصل القول في النورين، نقول:

١. نور الإسلام، هو الذي يجعل العبد متسبباً إلى الله؛ راجعاً له في أحکامه، مؤتمراً بأمره متهياً بنهاية؛ مواليًّا لحزبه معادياً للعدو. أما الإسلام التقليدي فلا يعطي هذا النور؛ بل يكون صاحبه في ظلمة وإن تلبس بقليل من صور الشعائر المعلومة. لذلك تجد صاحبه أقرب في حاله إلى الكافر منه إلى المسلم؛ وإن كنا لا نكفره. فتجده يُكثر من المعاصي ويقلل من الطاعات؛ وتتجده يوالي الكافرين ويعادي المسلمين؛ وهكذا... وما يفطن الناس: لم يقع منه ذلك؟ فلو لا المناسبة الظلامية التي بينه وبين الكافرين ما أطاق أن يكون معهم. فهذا أيضاً من علم المناسبة الذي يراعي النسب بين الأمور في حقيقتها، وإن كان الظاهر يوحى بعدم وجودها. ومن تتبعه ظفر بعلم نفيس، لا يكون إلا للحكماء.

٢. أما نور الذكر، فالمقصود منه حصول معنى الذكر في النفس؛ لا مجرد تحريك اللسان. وليراع المرء في ذكره قطع المدد الإبلسي عنه، وإلا عاد عليه ذكره وبالاً. وقد ذكرنا جزءاً مما

ينبغي اتباعه في هذا المضمار ضمن كتابنا "التجديد الصوفي". وأقصر طريق لتحصيل ذكر النور (أو نور الذكر) هو أن يكون المرء مع رباني. يذكر معه بإذن، ويحصل معه تنوير الباطن؛ وقد يحصل الوصول وتمام النور. فيكون على نور في كل أمره في الحالين: مع الرباني، أو بعد وصوله واستقلاله عنه. هذا ضروري لمن أراد أن يمحض علمه، وبعد ذلك عمله. وقد قال الله تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَنَّهُ وَجَعَلَنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلْمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيْنَ لِلْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ الأنعام: ١٢٢ . الحياة تكون بتحقيق الذكر! فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «مَثُلُ الذِّي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ، مَثُلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ»^٦. ﴿وَجَعَلَنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلْمَاتِ﴾: ليشاهد الظاهر في المظاهر، ويكون على صراط مستقيم؛ فإن المظاهر هي نفسها الطريق. ولا يتحقق الإبصار المعنوي إلا بالعلم بما يعرض له فيها من مسائل علمية مختلفة. ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلْمَاتِ﴾: وهو من لم يحصل النور؛ فهو باق على ظلمة طبعه، راجع في وهمه إلى نفسه. ﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾: لأنَّه ما خادرها، بسبب كونه ما تطلع إلى طلب الحق. ﴿كَذَلِكَ زُيْنَ لِلْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: فهم مع كونهم في ظلمات، إلا أنَّهم لن يشعروا بحقيقة حاهم، وسيظنون أنَّهم على شيء؛ حتى يبلغوا نهاية طريقهم بحسب قضاء الله السابق فيهم. ولا بأس هنا أن نتعرف على مراتب العلم التي يحصل لها أهل النور، بحسب ما جاء في القرآن

ال الكريم:

^٦ . أخرجه البخاري عن أبي موسى رضي الله عنه.

١. يقول الله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ التكاثر: ٥: فعلم اليقين، هو ما ذكرناه في التمهيد. وقصدنا به العلم الصحيح المأخذ من الوحي. وهو على درجات في نفسه بحسب العالمين به. وعلم اليقين، لا يتحقق حتى يستقر عند صاحبه استقراراً، لا يزعزعه شيء؛ وهذا قد يكون في أمر جزئي بعينه، أو في أمور عدّة؛ يعني أنه ليس من شرطه العموم إلا في مرتبة كماله. وهو -بإذن الله- مفض إلى الصنف الثاني الذي بعده.

٢. يقول الله تعالى: ﴿لَرَوْتَ الْجَحِيمَ ٦ ثُمَّ لَرَوْنَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ التكاثر: ٦ - ٧: رؤية الجحيم الأولى، من ثمرة علم اليقين؛ فهي رؤية إيمانية تناسب مقام المراقبة. أما الرؤية الثانية، فهي رؤية كشف (عين اليقين)؛ وهي إما صورة معنوية في الدنيا، أو صورة حسية في الدنيا والآخرة. وقد اختص الله الجحيم في هذا المستوى بالذكر، بسبب كون المراقب يكون جلالي المشهد، يتغى اجتناب ما يغضب الله منه. وحتى ذكر النعيم الذي جاء بعده، جاء معه السؤال، الذي هو أيضاً من أثر حال المراقبة. وقد اختص الله من الصحابة بهذا المقام، سيدنا حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، الذي أخبر أن الناس كانوا يسألون النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخير، وكان هو يسأله عن الشر؛ كما جاء في مسند الإمام أحمد عنه.

٣. يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حُقُّ الْيَقِينِ﴾ الواقعية: ٩٥: حق اليقين هو علم الذوق بلا ريب، وقد ذكره الله في معرض ذكر منازل الآخرة؛ والعلم هناك كله ذوق.

٤. حقيقة اليقين: وهو مأخذ من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الحارث بن مالك الأنصاري رضي الله عنه: «...إن لكل حق حقيقة...»^٧; وهذا العلم مخصوص به المحققون، الذين هم أعلى طبقة من العلماء.

^٧. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، والبيهقي في شعب الإيمان.

ولعلنا سنعرض شيء من التفصيل لبعض هذه الأصناف، فيما يأتي من الفصول، إن شاء الله تعالى.

الكشف العلمي

العلم بالنسبة إلى العبد علماً: علم مجرد، وعلم مُنْزَل. ونعني بالعلم المجرد، العلم في أحکامه المطلقة من حيث ما هي قواعد وحسب؛ ونعني بالعلم المُنْزَل العلم المنظور به في صور الصفات والأفعال، بحيث تُستخلص منه بعد النظر الأحكام عليها بكونها كذا أو كذا؛ مما هو معلوم عند أهله من الأحكام العقلية والأحكام الشرعية معاً، بحسب مقتضى الاصطلاح، وإلا فالكل شرعي.

وهذا العلماً معاً لا تُعبر صحتهما إلا إن وافقاً العلم الإلهي حسراً؛ فالعلم المجرد، ينبغي أن يوافق حقيقة الأحكام في نفسها، مع إحكام علم العلاقات (النّسب) الرابطة فيها بينها؛ كعلاقة الأصل بالفرع والمقدمة بالتبيّنة والكلي بالجزئي، وغير ذلك مما ليس هذا مجال التفصيل فيه؛ والعلم المُنْزَل، ينبغي أيضاً أن يوافق بالتبيّنة حكم الله في الصورة المنظور فيها (المسألة). فهو علم ناتج بين الصورة والعلم، وتنداخل فيه عوامل الصورة وعوامل العلم معاً؛ فهو علم مركب.

وإن بقي العبد مع علمه المجرد أو المُنْزَل وحدتهما؛ فإنه لن يعلم حقيقة مطابقة علمه للعلم الإلهي في مسألة ما إلا إذا ورد الآخرة، وأخبره الله بصحة المطابقة أو بعدمها. هذا يعني أنه

سيبقى طيلة عمره هنا على ظن لا يمكن أن يرقى إلى اليقين أبداً، مهما بالغ في التحري والتمحيص. ولا ينفع في هذا كونه انطلق من الوحي، حتى يزعم لنفسه أنه على يقين. فاليقين صفة الوحي لا صفة علمه فيه. وبينهما فرقان! ومن هذا الباب دخل الاختلاف في المسألة الواحدة على مُتبّعي الوحي، حتى وصل بهم الحال إلى الاقتتال فيما بينهم أحياناً. فلو كانوا كلهم على علم صحيح، لامتنع الاختلاف عندهم؛ لأن العلم فيما يتعلق بالمعلوم الواحد لا يتعدد؛ سواء أكان المعلوم بسيطاً أم مركباً. نعم، يمكن أن يكون أحد المختلفين على علم صحيح، وغيره على خطأ؛ لكن لن يعلم ذلك يقيناً، ما لم يعلمنا الله بحُكمه في مسألة ما بعينها. وهذا مما يُغفله العلماء؛ ولو أنهم وضعوه في دائرة اعتبارهم، لأفضى بهم إلى عدم تمييز أنفسهم عن عامة الناس؛ ولنفعهم ذلك التواضع عند الله في عاقبة أمرهم. لكن إبليس أو همهم أن ظنهم (وليس علمهم) علم صحيح، وأوحى إلى بعضهم أن يؤيد ببعضها؛ فحكموا بصحة علمهم خلافاً للمعايير العلمية المعتبرة. ولسنا نعني بالمعايير المعتبرة هنا، المعايير الإجرائية التفصيلية وحدها، وإنما نعني ما يعود إلى الكليات والأصول، من مثل ما ذكر هنا. وقد ميّز الله بعض العباد واصطفاهم، فأعلمهم بما شاء من علمه كرامة لهم. هذا الإعلام هو المصطلح عليه بالكشف الإلهي. فإذا كشف الله عبده، فقد تم له العلم فيما كوشف فيه؛ إلا أن يكون غيره أتم كشفاً منه. وذلك أن الكشف ليس على درجة واحدة؛ بل منه التام والأتم.

واعلم أن إعلام الله لعباده هو الأصل في التعليم؛ ولكن الناس لما اعتادوا نهج طريق الكسب في التعلم قرناً بعد قرن، ترسخ عندهم أن التعلم لا يكون من غيرها. ومعلوم أن العادة ليست من معايير العلم إلا فيما يتعلق بها، لا مطلقاً. ومن أعجب الأمر أن تجد الشخص يؤمن بالله وبعلمه وقدرته، ومع ذلك يرى أنه من المحال أن يعلم الله عبداً منه إليه

من غير واسطة؛ ولا يُثبتون هذا التعليم إلا للأنباء عليهم السلام. والأعجب منه أنك قد تجد القائل بهذا، من يزعم رفض الوسائل بين العبد وربه! ونحن نكاد نجزم أنه لو لم يعتادوا الإثبات بالنبوة وورثوه عن آبائهم، لردوه هو أيضاً، بسبب انطهاس البصائر منهم. وقد سمعنا كبار فقهاء عصرنا، يُنكرون الكشف على الملا، وما يتحرّجون! فالحمد لله الذي عافانا ما ابتلى به كثيراً من خلقه!

كيف يُنكِّر الكشف والله تعالى يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِشَرِيكَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حَجَابٍ أَوْ مِرْسَلًا رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٌ﴾ الشورى: ٥١. ﴿وَمَا كَانَ لِشَرِيكٍ عَمْ وَلَمْ يَخْصُ فَدَخَلَ فِيهِ الْأَنْبِيَاءُ وَغَيْرُهُمْ﴾: أن يوصل إليه الله المعاني المرادة له؛ ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾: الوحي هو الكلام الخفي ومنه الإيحاء، بسبب أن الله تعالى عن الحاجة إلى أسباب إبلاغ المعاني. فهو يُكلِّم عباده كما يشاء سبحانه؛ وهذا النوع الأول هو للربانيين في حال فنائهم عن أنفسهم وبقائهم بالله. والعلم الناتج عن هذا الوحي هو ما سُمِّي العلم اللدني، والذي ذكره الله في قوله سبحانه عن الخضر عليه السلام: ﴿فَوَجَدَاهُمْ أَعْبَدُوا مِنْ عِبَادِنَا إِلَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ الكهف: ٦٥. وهذا العلم أعلى من الكشف الذي نحن بصدده. وإذا ثبت هذا للربانيين، فكيف يُنكِّر عليهم ما هو أقل درجة منه؟! ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حَجَابٍ﴾: أو من وراء حجاب الصور، وهو ما أسماه الشيخ الأكبر رضي الله عنه "ال فهوانية"؛ وإذا شاء الله تعالى رفع حكم حجاب الصورة (أي صورة من صور العالم)، وكلمه. وهذا يُشبه كلام المخلوقات في الظاهر، لكن السامع يعلم أنه كلام الله. ومنه كان تكليم موسى عليه السلام من الشجرة. وهذا النوع مما يقع حتى للمربيدين من أهل الطريق، فكيف بمن هو أعلى منهم رتبة! ومن التكليم من وراء حجاب أيضاً، التكليم من

وراء حجاب القلب؛ وهو مسمى الكشفحقيقة. وهو من نصيب أهل الإيمان (عني مرتبته)، من مریدین وفقهاء وغيرهم. ﴿أَوَيْرِسَلَ رَسُولًا﴾: من الملائكة ظاهرا في الخارج بالنسبة إلى الرسل عليهم السلام خاصة، وهو جبريل عليه السلام؛ وباطنا يلقى في القلب ما كُلُّفَهُ، سواءً أكان جبريل عليه السلام أو ملكاً من تحته فيما يتعلق بعموم الناس. وبهذا يكون للأنبياء عليهم السلام كل أنواع الوحي؛ وللوراثة كل أنواع الوحي، باستثناء وحي التشريع؛ ولعموم الناس إلقاء الملك الذي هو في مقابلة إلقاء الشيطان. ﴿فَيُوحَىٰ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾: أمر المشيئة مطلق، لذلك لا يجوز أن يُقال إن الله لا يُعلم فلانا (يُوحى إليه) من الناس علماً ما، من غير بينة منه سبحانه. فإنه سيكون تاليًا على الله غالباً للمقت. وما رأينا من ينكر هذا وأفلح! ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ حِكْمَةٍ﴾: إن الله أعلى من تصوّرك علوه بوهمك، حتى تظن أنه لا يعلم من يشاء من عباده ما يشاء من علمه. فهذا كقول القائل: "سبحان الله عن تسبيحك!" حكيم: يعلّم من يشاء ما شاء كيف شاء، بحسب ترتيب الحكمة الإلهية.

وعلى هذا، فالكشف إما وحي ذاتي للربانيين، أو تكليم من وراء حجاب، أو إلقاء من الملك. وإذا كان الله أثبتته لعباده، فما دخل من يريد أن يمنع عطاءه سبحانه؟! ﴿أَهُمْ يَقُسِّمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَّمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِتَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ الزخرف: ٣٢.

فإذا تحقق الكشف، رفع معه العمل بالظن وتنزيل الأحكام؛ وأخذ به على ما يعطيه في الوقت. فإن كان علماً مجرداً قبله العبد وصدق به، وإن كان غير محتمل عنده؛ وإن كان يترب عليه عمل عمل به؛ أو هي انتهياً عنه؛ وهكذا... وقد بلغ الجمود عند بعض الفقهاء، أن منعوا من العمل بمقتضى الكشف، تحرزاً منهم من الوقوع في الضلال. وما علموا أن ما

وَقَعُوا فِيهِ هُوَ الضَّلَالُ بَعْيِنَهُ . وَلَوْ أَنَّهُمْ فَرَقُوا بَيْنَ اعْتِبَارِ الْحُكْمِ مُجْرِدًا ، وَاعْتِبَارِهِ مُنْزَلًا ، لَرِبِّهَا
اسْتَعْدُوا لِقَبْولِ الْحَقِّ فِي مَثْلِ هَذَا ؛ وَلَكِنْ أَينَ هُمْ مَا كَنَا نَذْكُرُهُ مِنْ أَوْلَى فَصْلٍ ! وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا
يَتَعْلَقُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ "الْكَمالُ وَالتَّكْمِيلُ" ، فَلَنْ نَعِيَهُ هُنَّا .

وَقَدْ يَقُولُ الْكَشْفُ فِي الرَّؤْيَا كَمَا يَقُولُ فِي الْيَقْظَةِ ، وَحُكْمُهُ وَاحِدٌ ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ مَا يَحْتَاجُ تَعْبِيرًا فِيهَا
يَعُودُ إِلَى الرَّؤْيَا ، فَوَقْتَئِذٍ يُطْلَبُ لَهُ تَعْبِيرًا عَنْ أَهْلِهِ .

وَلَا يَعْلَمُ حَقِيقَةُ الظُّنُونِ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ "الْعُلَمَاءُ" ، إِلَّا أَهْلُ الْكَشْفِ؛ لِمَا يَرَوْنَهُ مِنْ بُعْدِهِمْ
عَنِ الْعِلْمِ الْحَقِّ فِي مَسَأَلَةِ بَعْيِنَهَا . وَبُعْدُ الْعِلَمَاءِ عَنِ الْعِلْمِ الْحَقِّ ، رَغْمَ امْتِلَاكِهِمْ جَلَّ أَدْوَاتِ
الْتَّنْزِيلِ وَالْإِسْتِبْطَاطِ ، يَكُونُ بِسَبِّبِ الْإِفْرَاطِ فِي التَّنْزِيهِ الَّذِي يَحْجِبُهُمْ عَنِ الْحَقِّ الْصَّرِيحِ .
وَالْإِفْرَاطُ فِي التَّنْزِيهِ ، يَأْتِيهِمْ مِنْ تَصْوِرِ تَعَالَى اللَّهُ بِعْقُولُهُمْ ، بَدْلًا أَنْ يَأْخُذُوهُ بِالْمَعْنَى الشَّرِيعِيِّ .
وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِنْ أَغْمَضِ الْأَمْوَالِ عَنْ غَيْرِ ذِي كَشْفِ .

وَمِنْ أَمْثَالِهِ الْكَشْفُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: "عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ كَانَ نَحْلَهَا (أَعْطَاهَا) جَادَّ عَشْرِينَ وَسُقُّا مِنْ مَالِهِ بِالْعَابَةِ ؛
فَلَمَّا حَضَرَتِهِ الْوَفَاءُ، قَالَ: "وَاللَّهِ يَا بُنْيَّةَ، مَا مِنَ النَّاسِ أَحَدُ أَحَبُّ إِلَيَّ غَنِّيَ بَعْدِي مِنْكَ، وَلَا أَعْزَّ
عَلَيَّ فَقْرًا بَعْدِي مِنْكَ، وَإِنِّي كُنْتَ تَحْلُلُنِي جَادَّ عَشْرِينَ وَسَقَا، فَلَوْ كُنْتَ جَدَّتِي وَاحْتَرَّتِي كَانَ
لَكَ، وَإِنِّي هُوَ الْيَوْمِ مَالٌ وَارِثٌ، وَإِنِّي هُمَا أَخْوَاكَ وَأَخْتَاكَ، فَاقْتِسِمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ" . قَالَتْ
عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ، وَاللَّهِ لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا لَتَرْكَتَهُ، إِنِّي هُيَ أَسْمَاءُ فَمِنَ الْأُخْرَى؟ فَقَالَ أَبُو
بَكْرٍ: "ذُو بَطْنٍ بِنْتٍ خَارِجَةٌ أَرَاهَا جَارِيَةً" .^٨

^٨ . أَخْرَجَهُ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأِ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى الْلَّبِيِّيِّ .

وأما فيما يتعلق بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم مُحَدِّثون؛ وإنه إن كان في أمتي هذه منهم، فإنه عمر بن الخطاب»^٩. المراد بالتحديث في "مُحَدِّثون"، التكليم المذكور في آية: ﴿وَمَا كَانَ لِشَرِّيْرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ الشورى: ٥١. وذكر سيدنا عمر رضي الله عنه هنا ليس للحصر، وإنما للتخصيص؛ لأنه قد ورد الكشف منسوباً إلى غيره من هذه الأمة الشريفة أكانوا صحبة أم غيرهم.

وعن أم هلال بنت وكتيع، عن امرأة عثمان (قال: وأحببها بنت الفراصة) قالت: "أغفى عثمان، فلما استيقظ، قال: إن القوم يقتلونني. فقلت: كلا يا أمير المؤمنين! قال: إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر فقالوا: "أفطر عندنا الليلة"، أو قالوا: "إنك تفطر عندنا الليلة" ^{١٠}. فهذا من كشف المنام.

وعن جابر رضي الله عنه، قال: "لما حضر أُحد دعاني أبي من الليل، فقال: "ما أُرَأَيْتِ إِلَّا مقتولاً في أول من يُقتل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وإني لا أترك بعدي أعزّ على منك غير نفسِ رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإن علي دينًا فاقض، واستوص بأخواتك خيرا؛ فأصبحنا فكأن أول قتيل" ^{١١}.

ويروى عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "دخلت على عثمان رضي الله عنه و كنت رأيت في الطريق امرأة تأملت محاسنها فقال عثمان رضي الله عنه: يدخل علي أحدكم وأثار

^٩ . أخرجه البخاري.

^{١٠} . الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/٧١).

^{١١} . أخرجه البخاري في كتاب الجنائز.

الزنا ظاهرة على عينه؛ فقلت: أَوْحِيٌّ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ: لَا ولكن تبصرة وبرهان وفراسة صادقة^{١٢}. والفراسة فرع من الكشف.

وقد استمر الكشف بعد الصحابة في التابعين؛ ونعني بالتابعين كل من يتبع من المؤمنين إلى قيام الساعة، وليس الجيل الذي أتى بعد الصحابة مباشرة، كما هو عند أصحاب الحديث.

ومنه:

أن الجنيد رضي الله عنه، كان يقول له السري (حاله وشيخه) تكلم على الناس؛ فقال الجنيد: وكان في قلبي حشمة من الكلام على الناس؛ فإني كنت أتهم نفسي في استحقاق ذلك. فرأيت ليلةً النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام، وكانت ليلة جمعة؛ فقال لي: تكلم على الناس! فانتبهت وأتيت بباب السري قبل أن أصبح، فدققت عليه الباب، فقال: لَمْ تُصدِّقْنَا حتى قيل لك! فقعد (أي الجنيد) للناس في الجامع بالغد؛ فانتشر في الناس أن الجنيد قعد يتكلم على الناس؛ فوقف عليه غلام نصراني متنكرا، وقال له: أَهْيَا الشِّيخُ مَا مَعْنِيْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «اَتَقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ تَعَالَى»؟ فأطرق الجنيد ثم رفع رأسه وقال: أَسْلِمْ، فقد حان وقت إسلامك. فأسلم الغلام.^{١٣} وهذه الحكاية متضمنة للكشف المنامي من الجنيد، والكشف العلمي من حاله، والكشف العلمي من الجنيد، بحال السائل وبما له.

وقد رأينا من إخواننا في الطريق وأصحابنا من كان كثير الكشف، يُخبر بالأمور المغيبة من الماضي أو من المستقبل بما لا يترك مجالا للشك؛ ولو لا أن نخرج بذلك إلى سوء الأدب، لমَلَأَنا

^{١٢} . الرسالة القشيرية -٢٧٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٤٣/١).

^{١٣} . الرسالة القشيرية ٢٧٤-٢٧٥.

من ذلك الكتب الكاملة؛ ولكن حسبنا أن ننبه إلى أن الكشف مما كان معهوداً لدى الأمة سلفاً وخلفاً، لا يقدح فيه إنكار قوم نصب الإيمان من قلوبهم.

وعلى هذا، يكون الكشف هو العلم القديم فيما يتعلق بأمر مخصوص، ظهر في العلم المحدث، فللحقة به؛ أي صار المحدث قدّيماً. وهو من مقام الجمع في العلم.

رسم توضيحي:



والكشف العلمي، هو من ثمرات الإيمان المقرن بالعمل الصالح (وفق الشرع لا العقل وحده كما أصبحنا نسمع). فيكشف الله لعباده عما يشاء من الأمور في الصور المختلفة التي أشرنا إليها من قبل، فيكون ذلك معيناً لهم على إبصار الطريق بما يحفظ استمرارية السلوك عليهم، ويزيدهم يقيناً.

والكلام عن الكشف، سيجرنا حتى إلى الكلام عن العلم اللدني بما يليق به في الفصل التالي، لأن الكلام السابق عنه لا يساعد القارئ على تمييزه عن عموم الكشف؛ ونحن قصدنا ضبط المعنى، حتى نخرج بطائل من كل ما نتناول.

العلم اللدني

جاءت تسميته بالعلم اللدني من قول الله تعالى: ﴿ فَوَجَدَ أَعْبُدًا مِنْ عِبَادِنَا إِلَيْهِ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَمَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ الكهف: ٦٥. العبد هنا هو الخضر عليه السلام، وهو من الأفراد أهل الولاية الكبرى. فهذا العلم كما يتบรร إلى الذهن من لوازم الولاية الخاصة، وهو نفسه العلم الإلهي الحادث، لكن في صورة خاصة؛ هي المطابقة. يعني أن العلم الحادث هو نفسه العلم القديم؛ لكن هذا لا بد فيه من تفصيل:

١. إن هذا العلم ذاتي، يتحقق به الولي عند فناء ذاته وتحصيله مقام الذاتية الذي هو أعلى مرتبة في سلم التوحيد. ويعني بالتوحيد هنا، التوحيد الخاص؛ أما التوحيد العام فلا مدخل له في هذه العلوم التي نسبها في هذا الكتاب. والذات الفانية هنا، نقصد بها ما اصطلاح عليه بـ"النفس"؛ ذلك أن النفس هي الذات الوهمية (الظل) التي تكون مشهودة للعبد المحجوب عند تجلّي الله عليه باسمه "النور". وبما أن الظل يكون على شاكلة الجسم المثار، فإن النفس لها مراتب في الشهود على عدد مراتب الوجود؛ فكما أن الوجود بين ذات وصفات وأفعال، وكذلك النفس ذات وصفات وأفعال. وأغلب مسمى "النفس"، عند أصحاب الطريق هو من مرتبة الصفات والأفعال؛ لذلك إذا تكلموا عن مخالفة النفس، فإنما يتكلمون في مرتبة

الأفعال؛ وإذا تكلموا عن محوها، فإنما يكون كلامهم في مرتبة الصفات. وأما مرتبة الذات لدى النفس، فمجهولة إلا عند كُمِّل أهل الله. والولي، إذا فني عن نفسه في مرتبة الذاتية، ينعدم حكم مظاهرته، ويظهر فيه حكم الظاهر فيه؛ فيقال عنه بقي بالله بعد فنائه عن نفسه. وهذا المعنى هو ما أشار إليه الجنيد رضي الله عنه لما سئل عن العارف، فأجاب: "لون الماء لون إناه". فإذا تحقق له ما ذكرنا صار حدوثه عين قدمه؛ وهذا مما لا تتمكن العقول من إدراكه إلا بالذوق؛ أما الإدراك العلمي المجرد، فلا ينفعها؛ بل يدخل عليها الحيرة عند عجزها. فإذا ظهرت أحکام القدِّم في الولي، صارت ذاته الذات القديمة، وصفاته الصفات القديمة. وهذا نفسه مدلول البقاء بالله إن كنت تعقل. فالعلم المسمى باللدني هنا، يكون هو نفس علم الله؛ لكن بخصوصية معتبرة هي السبب في تلك التسمية؛ وإلا كان يقال عنه: العلم الإلهي، وحسب.

٢. أما ما يفرق بين النسبة الإلهية في العلم، وكونه لدنيا، فهو الإحاطة التامة أو غير التامة. ونعني بالإحاطة التامة عدم خروج معلوم عن إحاطة العلم الإلهي؛ مما يمكن أن يدخل تحت الإحاطة لا مطلقاً. وهنا قيل: إن الله يعلم ذاته، ولا يحيط بها. أما الإحاطة غير التامة، فهي التي تكون على قدر حظ العبد الرباني من الله؛ ولن تكون أبداً على قدر الإطلاق الإلهي. فأعلى إحاطة، والتي هي الإحاطة الإلهية المتعينة، هي الإحاطة المحمدية. فهي السقف الذي تنتهي إليه كل الإحاطات من دونه، والتي ليست إلا إحاطات فرعية لها. أما الإحاطة الإلهية فهي في الحقيقة غير متعينة، بسبب كونها ذاتية؛ حتى وإن كنا نتكلم عن إحاطة صفةٍ من الصفات كصفة العلم هنا. وإلى كل هذه الأصناف من الإحاطة يشير قول الله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ البقرة: ٢٥٥؛ فقوله سبحانه:

﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: هو الإحاطة الإلهية، التي هي محطة بكل إحاطة سواها، ولا تحيط بها أي إحاطة؛ أما قوله سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾: فهو لكل الإحاطات التي تُنسب إلى الربانيين على مختلف مراتبهم، والتي أعلاها الإحاطة المحمدية كما قلنا.

وعلى هذا فإن الرباني يكون باباً من أبواب الإطلاق؛ ومن لم تكن له هذه الصفة فما هو ربانى. والربانية هي نفسها الولاية سواء أكانت ولاية نبى أم ولاية ولى. والعلم الربانى (اللدنى) هو أعلى مرتبة من علم النبوة والرسالة من حيث ما هما نبوة ورسالة؛ وذلك لأن النبوة والرسالة من مقامات الخلق لا الحق؛ فهما فرقيتا المشهد. بخلاف الربانية التي هي بروزخية بين الحق والخلق. ولو لا هذه البرزخية، ما كان اسم "الولي" مشتركاً بين الرب والعبد، ولا كان اسم "الربانى" متضمناً للاسم "الرب". فهذا كله من أثر الحقائق في الصفات والأسماء. وانظر في مقابل ذلك، كيف أن الله لم يتسم بما هو من جنس النبوة ولا الرسالة، هذا مع كوننا نفهم أنه سبحانه المنبي والمرسل (من أسماء الأفعال). كل هذا من أثر الحقائق. لكن لا بد أن تعتبر ولاية النبي والرسول في نفسيهما، حتى لا تخرج من كلامنا بفهم سقيم، تظن معه -كما ظن قوم- أن أهل الله يقولون بعلو الولاية على النبوة من حيث المرتبة. فتشبت برحمك الله، وافهم عنا.

ومن هنا كان توجيه الله لسيدنا موسى عليه السلام إلى سيدنا الخضر عليه السلام. فرغم أن ولاية موسى أعظم من ولاية الخضر، إلا أن المخاطب من موسى كان مقام الرسالة الخلقي، لا الولاية الحقيقية. فأمره الله أن يتوجه من خلقته إلى حقيقة الخضر؛ والحق حيث كان، هو أعلى مرتبة من خلقه، فافهم. فإذا فهمت هذا، فاعلم أن ولاية الخضر هي بعض ولاية موسى؛

والأمر كان لموسى بالتوجه من ظاهره إلى باطنه فحسب؛ كما أوضحتنا ذلك في كتابنا: "المنهج القوي في التزكية". وما نقوله هنا، يكشف لك سر الأمر الإلهي لموسى باتباع الخضر والأخذ عنه رغم ما يُعلم من كون مرتبة موسى أعلى من مرتبة الخضر عند العموم من غير شك.

ولفظ "من لدنا" في قول الله تعالى: ﴿ وَعَلِمَنَا مِنْ لَدُنَا عِلْمًا ﴾ الكهف: ٦٥ نفسه، يدل على أن العلم هو العلم الإلهي عينه، لكن ليس في المرتبة الأصلية؛ وهو ما يُفهم من "وعلمته" المقتضية لفرق لطيف هو المميز للمعلم من المعلم. فانظر ما أحکم الله في كلامه!

فعلم أهل الله هو علم الله نفسه؛ لذلك يُخبرون أحياناً بالمغيبات، ويحكمون في الأمور بها لا يُعطيه علم الأحكام المستنبطة مرات عديدة؛ فيظن من لا علم له أنه خروج منهم عن الحق المأمور به؛ بينما هم ناطقون في كل ذلك بالحق المعلوم للحق. ومن عرف مرتبة الربانيين، لم يبلغ عن الأخذ منهم واتباعهم بدليلاً، من كونهم على الحق التّيقن لا على الحق المظنون. فإن إعمال الفكر في مجال الأحكام - وإن كان مشروعاً - لا يبلغ في يقينه علم أهل الله، بسبب القصور الذي تتصف به العقول. وقد كان تكليف الله للفقهاء باستنباط الأحكام رحمة بالعباد، لـّما علم سبحانه أن الربانيين منهم سيكونون قلة. والتّكليف كما هو معلوم، يراعي فيه مقام المُكَلَّف حكمة إلهية. وقد قال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ البقرة: ٢٨٦، وليس في وُسْع أغلب الناس بلوغ الربانية.

نسبة الفقه إلى العلم

الفقه غير العلم؛ لأن العلم كما قلنا صفة إلهية، أما الفقه فهو فعل بشري بالنظر في الوحي الإلهي. ولا بأس أن نفرق هنا في الوحي الإلهي بين الكلام والقول. فالقول الإلهي هو الكلام الإلهي المنقول إلى الناس بواسطة الملك المخصوص (الذي هو جبريل عليه السلام)، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك؛ فهو -أي القول- كلام محكي. أما الكلام فهو كلام الله من غير واسطة كما وقع للملائكة عند خلق آدم عليه السلام؛ أو ما يُلقى في الرّوع مما ثبت للأنبياء عليهم السلام أو للأولياء، أو ما يُلقى في قلوب عامة المؤمنين؛ لكن الكلام تكون مرتبته بحسب المُكَلِّم، لا بحسب المُكَلِّم. ومن هذا الباب قول بعض أهل الله كلمت ربي وكلمني، وقلت له وقال لي؛ مما يستعظم من لا علم له بالأمر.

وحتى تعلم أن الكلام أخص من القول، انظر إلى قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ الْرُّسُلُ فَضَلَّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَنْ كَلَمَ اللَّهَ وَرَقَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ البقرة: ٢٥٣. فلا شك أن كل الرسل عليهم السلام أوحى إليهم بالقول؛ ولكن التكليم وقع للبعض دون الكل، يعني التكليم الخاص هنا؛ وكان ذلك من أسباب التفاضل بينهم، المورث لاختلاف الدرجات.

والفقه على هذا، هو العلم بالقول (والقول يشمل هنا الكتاب والسنة)؛ وهو من طريقين:

- طريق الكشف: وهو للأئمة المجددين المجتهدين. ومنه دعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابن عمه رضي الله عنهم: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»^{١٤}. ومعنى "فقهه" هنا يكون: اكشف له عن معاني قوله. ويكون معنى "وعلمه التأويل": اجعله يرقى في إدراك المعاني إلى أعلاها، الذي لا يكون إلا للحق من اسمه "الأول".

- طريق الفكر: وهو ما يتعلق بالفقه المستنبط بالألة البشرية؛ فيكون الاستنباط فيه على قدر المستنبط، وصفاء ذهنه وعلو إدراكه؛ لذلك لا يؤمن في هذه الطريق الوقوع في الخطأ. لكن الشع تجاوز عن هذا الخطأ من حيث ما هو فعل، لا من حيث ما هو علم (فالعلم علم والجهل جهل)؛ بسبب كون الناس يتفاوتون في التفاضل من حيث الفكر. وإلزام الكل بنتيجة واحدة، حتى سيكون من التعسير، والله قصده التيسير.

وطريق الفكر هذا، سيكون هو السبب في الاختلافات المذهبية الفقهية؛ سواء ما تعلق منها بالعقائد، أو ما تعلق بجانب من العبادات والمعاملات وغيرها.

وإذا تأملت معنى كلمة "فقه"، ستتجده يقع على "فهم" لا على "علم"؛ لذلك نسب الله إلى نفسه العلم ولم ينسب الفقه. وإذا علمنا هذا، عرفنا أن الفقه هو العلم الحادث في أدنى مراتبه (لأن أعلى المراتب تكون للكشف)؛ فيتاثر بالعوامل الشخصية الظاهرة والباطنة. أما العوامل الظاهرة، فكقدر التحصيل على أيدي الشيخ (الأئمة)، ومدى الاطلاع على التراث، والإمام بـ"العلوم" الخادمة للفقه في النهاية؛ وأما العوامل الباطنة، فهي ما يتعلق بالاستعداد من صفاء للقلب، وفطنة، وإحكام للتفكير، وحفظ، ووعي، وغيرها...

^{١٤} . أخرجه البخاري في صحيحه من دون "وعلمه التأويل" وأحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك باللفظ كله؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

فإذا فرقَت بين مراتبي العلم والفقه، عرفت حتماً أن المُعوّل في الدين يكون على العلم لا على الفقه. ذلك أن العلم صحيح مُتيقّن؛ بينما الفقه في الغالب مظنون فيما يعود إلى الصحيح منه. أما الخطأ فيه فمرتبته أظهر من أن نتكلّم عنها.

والذي يدلّك على أن العلم هو المُعتمد، كون أول مظاهره كانت النبوة، لا الفكر؛ كما عُهد عند الفلاسفة من أقدم العصور. هذا يعني أن كل ما كان نبوة كاملة (نبوة الأنبياء التشريعية، أو نبوة الورثة التعريفية)، أو كان نبوة جزئية (نبوة المكاففين أو الملقي إليهم)، فهو المقصود دون سواه. أما إن استعظامت منا نسبة النبوة إلى غير الأنبياء عليهم السلام، ووصفها بالكاملة والجزئية، فاعلم أنني ما فعلت ذلك من نفسي، وما يُنْبِغِي لي؛ وإنما أخذناه من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»^{١٥}؛ ومعلوم أن الرؤيا الصادقة (الكشف المنامي) ليست مقصورة على الأنبياء عليهم السلام، بل هي لعامة المؤمنين. نريد أن نخلص إلى أن النبوة لها معنian: عرفي اصطلاحـي، فهو مقصور على الأنبياء المعروفين عليهم السلام؛ ولغوـي، فهو مشترك بقدر حظ العبد من العلم الإلهي الذي أدناه ما يُحـصلـه في الرؤيا المنامية. وهذا الذي نقوله، يؤكـدـ ما سبق التنبـيهـ إليهـ منـ كـونـ النـبـوـةـ هيـ المـعـتـبـرـةـ فيـ تـحـصـيلـ الـعـلـمـ،ـ الـذـيـ سـيـكـونـ وـقـتـهـ عـنـ تـعـلـيمـ إـلـهـيـ مـعـصـومـ عـنـ تـأـثـيرـاتـ الحـقـائـقـ الـعـدـمـيـةـ الـحـلـقـيـةـ.

من هنا تعلم أن ما يُسمى علمـاـ،ـ مـاـ هـوـ مـنـ الـعـلـمـ الشـرـعـيـةـ؛ـ هـوـ فـيـ الـحـقـيقـةـ بـيـنـ عـلـمـ وـفـقـهـ؛ـ بـحـيـثـ يـكـونـ إـطـلـاقـ الـعـلـمـ عـلـيـهـ مـجـازـيـاـ.ـ فـإـذـاـ نـظـرـتـ مـثـلاـ إـلـىـ عـلـمـ التـفـسـيرـ؛ـ فـسـتـجـدـهـ مـتـضـمـنـاـ لـعـلـمـ نـبـويـ (ـتـشـرـيعـيـ أـوـ تـعـرـيفـيـ أـوـ كـشـفـيـ)،ـ فـهـذـاـ عـلـمـ؛ـ وـتـجـدـهـ مـتـضـمـنـاـ لـفـقـهـ (ـفـهـمـ)ـ مـاـ أـنـجـتـهـ

^{١٥} . أخرجـهـ البـخـارـيـ فـيـ صـحـيـحـهـ عـنـ أـبـيـ سـعـيدـ الـخـدـريـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ وـمـسـلـمـ فـيـ صـحـيـحـهـ عـنـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ.

عقول المفسرين، فهذا فقه وليس علمًا. وكذلك علم الحديث، وعلم الأحكام الذي هو الفقه في الاصطلاح، وغيرها من العلوم...

و سنعرض لهذه العلوم بشيء من التفصيل - إن شاء الله - في الفصول القادمة.

التفسير بين الفهم والعلم

عني بالفهم، ما يخضع للعوامل الشخصية التي سبق أن ذكرناها في الفصل الباضي، والذي قد يكون موافقاً للعلم جزئياً، أو قد يكون مخالفًا؛ كما يعني بالعلم هنا العلم الإلهي المطلق التام، والمطلق المقيد (الذي هو المطلق غير التام). فالعملية التي نريدها بقياس الفهم إلى العلم، هي نسبة الفهم إلى العلم إن كان منه؛ أو إلحاقه بأصله فيه إن كان الفهم جزئياً. كل هذا مع تنجية الفهم المخالف من الاعتبار. ويجدر بنا أن نذكر هنا -وبخصوص الفهم المخالف- أن وجه المخالفة لا يكون متعلقاً إلا بالخطأ في النسب لا غير؛ بمعنى أن مفردات الفهم المخالف هي حق في نفسها من حيث ما هي مفردات؛ لكن قد يخطئ الفاهم في نسبة بعضها إلى البعض الآخر مما لا وجود لتلك النسبة الخاصة بينها، فحسب.

وقد يقول القائل: إن من التفسير المعروف، ما هو تفسير القرآن بالقرآن أو هو تفسير للقرآن بالسنة؛ فهو علم كله بحسب ما تقدم!

فنقول: نعم، من حيث المبدأ هذا صحيح! لكن فيما يتعلق بتفسير القرآن بالقرآن في نفس القرآن، فإنك لن تجد ذلك إلا فيها يُعرف بتخصيص العام أو تقييد المطلق أو تفصيل المجمل أو رد المتشابه إلى المحكم أو بضرب الأمثال أو بمطابقة الحال؛ ونعني به مطابقة أحوال أهل

الزمان، بأحوال من ذكر في القرآن من مضوا. وهذا التفسير إن ترك على أصله القرآني، فهو علم ولا شك؛ أما إن تصرف فيه المفسر ولو بنسبة قول إلهي إلى قول إلهي آخر، فإنه يدخل بذلك دائرة الفقه بأقسامها التي مر ذكرها. وكذلك تفسير القرآن بالسنة، فإنه إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تفسير لآلية من القرآن بلفظ مخصوص، فإنه من العلم ولا شك؛ أما إن رُبط بين الحديث والآلية من قبل المفسر، فإنه يكون فقها لا علماء؛ ما لم يكن الرابط في هذا النوع والنوع السابق له، عن علم لدني أو عن كشف؛ فإنه وقتئذ يلحق بالعلم.

١. فمن تفسير القرآن بالقرآن، حمل المجمل على المبين:

ومنه المُطابق للعلم، وما هو راجع إلى الفهم:

فمن المُطابق للعلم، كتفسير قول الله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن صَادِقًا يُصِبِّكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾ غافر: ٢٨، بقوله سبحانه: ﴿فَإِمَّا نُرِينَاكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَنْوَفِينَاكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ غافر: ٧٧؛ فكان المقصود ببعض الذي يعدهم هو عذاب الدنيا؛ ومن غير المُطابق للعلم: كتفسير قول الله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ﴾ الأنعام: ١٠٣، بقوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ القيامة: ٢٣؛ ذلك أن الأولى عامة تشمل الدنيا والآخرة، والثانية متعلقة بالآخرة. فمن فهم من الجمع (النسبة) بين هاتين الآيتين أن الرؤيا ممتنعة في الدنيا متاحة في الآخرة، فقد أخطأ؛ وإن كان تحقيق هذه المسألة يتطلب الكلام في وجود أخرى من المعاني. ونحن هنا ليس مرادنا تحقيق المسألة بل كلامنا في تصنيف أوجه التفسير.

٢. ومن التفسير حمل المطلق على المقيد والعام على الخاص:

فمما يُطابق العلم فيه، فكتفسير قول الله تعالى: ﴿فَتَحَرِّرُ رَبَّةٌ﴾ المجادلة: ٣، بقوله سبحانه: ﴿فَتَحَرِّرُ رَبَّةٌ مُؤْمِنَةٌ﴾ النساء: ٩٢؛ وما يعود إلى الفهم، فكتفسير قول الله تعالى

في التيمم: ﴿فَامسحُوه بِأُجُوہِکُمْ وَأَیْدِیکُمْ مِنْهُ﴾ المائدة: ٦، بقوله سبحانه من نفس الآية في الوضوء: ﴿فَاغسِلُوا أُجُوہَکُمْ وَأَيْدِیکُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ المائدة: ٦. ففهم أن المسح في التيمم يكون إلى المرافق. وهو من حمل المطلق على المقيد في صورة اختلاف الحكمين عند اتحاد السبب كما نقله الغزالي عن أكثر الشافعية.

٣. التفسير بالسنة:

فما يطابق العلم فهو كل تفسير صريح من النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمُ الْيَهُودُ، وَالظَّالِمُونَ النَّصَارَى»^{١٦}؛ وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الصلوة الوسطى صلاة العصر»^{١٧}. أما ما لا يُعد منه علمًا، فهو ما كان من فعل وُضُّاع الأحاديث، أو ما نسبة الفاهم في الحديث لمعنى آية قرآنية مخصوصة. فإن هذا لا يُضمن فيه أنه مطابق لعلم رسول الله صلى الله عليه وآله في خصوص تلك الآية؛ وإن كنا نعلم أن كل علم رسول الله لا يخرج عن العلم بالقرآن من وجه ما؛ كل هذا إن صح الحديث.

يبقى من التفسير المطابق للعلم، ما يؤتى به الله عباده الربانيين، في كل زمان؛ وقد ظن بعض القاصرين من الفقهاء، أن ذلك من قبيل التقول على الله؛ وهو تفسير صحيح، إذا عرفت معنى الرباني بما أوضحناه لك في الفصول السابقة. ويكون تفسير الربانيين داخلاً في علم التأويل، الذي لا بد أن يأخذه أصحابه عن الحق حتى تصح له التسمية كما سبق أن بيننا في غير هذا الفصل. ويدخل في علم التفسير الصحيح، عموم الكشف الذي يؤتى به الله من يشاء من

^{١٦} . أخرجه ابن حبان في صحيحه وأحمد في مسنده والطبراني في المعجم الكبير عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.

^{١٧} . أخرجه مسلم في صحيحه عن علي رضي الله عنه وأحمد في مسنده عن سمرة بن جندب رضي الله عنه وابن خزيمة في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

عباده المؤمنين، إن صح أنه كشف. وحتى يصح، فعلى العبد أن يعرضه على الربانين خصوصاً؛ من كونهم يعلمون ما لا يعلمه الفقهاء من القرآن.

يظهر من هذا، أن تفسير القرآن لا يمكن أن ينحصر فيما احتوته تفاسير القدماء؛ وإنما هو علم مفتوح يُؤتي الله فيه المتأخرین ما لم يطلع عليه المتقدمین. وعلى العموم، من قيد معاني القرآن بفهم مخصوص فقد حجر واسعاً.

علم الحديث بين أهله والربانيين

إن علم الحديث قد اشتغل "علماؤه" بتمحيصه على مر العصور بما أدى إلى تنقيته من كثير مما نسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قبل الوضاعين الذين أرادوا خدمة أغراضهم المختلفة بوضعهم. ولو لا ما قدمه المحدثون من جهد لأصاباب الأمة عنـتـ كـبـيرـ في تـدـيـنـها؛ فـجزـاهـمـ اللهـ خـيرـاًـ عـنـ ذـلـكـ المـجهـودـ،ـ وـلـاـ حـرـمـ فيـ بـقـيـةـ الـأـمـةـ مـنـ يـوـاصـلـهـ.

ومعلوم أن التمحیص قد تناول سند الحديث كما تناول المتن. فتمھیص السند تطلب معرفة الرجال ومقدار ضبطهم، مما أدى إلى ترتیب الحديث في درجات اصطلاح عليها من صحة إلى ضعف أو رد؛ وتحییص المتن تطلب عرضه على الأصول القرآنية وما ثبتت صحته من السنة نفسها، حتى لا يتضارب معها. ولا شك أن هذا التمحیص قد أفاد من الجہتين، في الحفاظ على جزء كبير من المصدر الثاني للتشريع في الإسلام.

غير أن عملية غربلة الحديث، من كونها عملية بشرية، فإنها لن تكون متحققة الغاية على التمام (١٠٠٪)؛ وإنما سيعتبرها قصور بقدر عدم الإحاطة في مختلف مراحلها وأجرائها. فلا شك أنه سيتم التجاوز عن رجل معروف بالعدالة والضبط، إذا هو سها أو اخترط عليه الأمر مرة مثلا، فيعتبر الحديث الموجود هو في سنته صحيحًا، عن غير قصد؛ كما أنه لو روى من

هو معروف من الرجال بالكذب أو قلة الضبط مرة حديثاً صحيحاً في نفسه، فإنه لن يُعتبر. هذه النسبة (بمعنى الجزئية) التي تطبع العمل البشري، إذا اعتبرت بالنظر إلى كل الرجال المتناولين بالدرس، واعتبر احتمال الواقع في الخطأ في النظر إليهم مرة واحدة على الأقل، لتبيّن أنه لا بد من وجود أحاديث سُيُّحُوكَم بصحتها وهي باطلة في الأصل، كما ستوجد أحاديث محكم بضعفها وهي حق في الأصل. قلنا في الأصل، لأنَّه لا يُحتمل في الأصل في الحديث إلا أن يكون قد قاله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أو لم يقله؛ فلا احتمال آخر حتى يُعتبر؛ وإنما جاءت درجات الحديث بسبب كون المبحوث فيه لا يخلو من غيب.

وأما من حيث المعنى في المتن، فلا شك أن إدراك الناظر فيه له أثر في الحكم الذي سُيُّحُوكَم به عليه. فكم من كلام نبوي سيغيب إدراكه عن الباحثين له، فيتركونه أو يحتاطون منه، بسبب قصورهم فحسب؛ وهم لا يشعرون!. وكم من متن سيكون معتبراً عندهم بأيسير نظر، بسبب كونه مما لا يختلف فيه عادة وما يسهل إدراكه!. ونحن هنا إنما مرادنا معرفة مدى احتمال مطابقة قول المحدثين في الحديث، بما هو الأمر عليه في علم الله؛ وليس همنا ما نتج عن هذه العملية من أحكام، ومدى صحتها. فما نروم به يمكن أن يدخل في العمليات الإحصائية والاحتمالات، لا غير.

كل هذا سيجعل من "علم الحديث" علماً مظنوناً في جزء منه، بحيث نقول إن السنة عندنا (القولية على الخصوص)، موجودة في صورة غير تامة. هذا النقص -وإن كان قليلاً- هو ما أشار إليه الربانيون مرة بعد مرة، رغم أنَّ أغلب الناس ظنوا بهم السوء في ذلك.

فقد نسب إلى أبي يزيد رضي الله عنه أنه قال: "أخذتم علمكم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت؛ حدثني قلبي عن ربِّي؛ وأنتم تقولون: حدثني فلان، وأين هو؟

قالوا: مات. عن فلان، وأين هو؟ قالوا : مات^{١٨}. يخاطب رضي الله عنه من يأخذ الخبر بالعنون المعرفة، ويظن أنه حصل علماً يقيناً. هو بهذا القول يريد أن يُنبه إلى إمكان أخذ العلم عن الله، ولا يريد أن يُنقص من قدر أهل الحديث؛ لكن من كان معكوس الفهم يترك الإشارة التي تفيده، ويفطن للمعنى الذي يناسب ظلمته. ولمثل هذا الصنف يقال: "لا تكن كالذبابة، لا تقع إلا على أقدر ما تجده".

ويحكيي أحمد بن مبارك تلميذ سيدي عبد العزيز الدباغ، عن شيخه أنه كان يسأله عن الحديث، فيجيبه بـ: قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو لم يقله. فلا أعلى من هذه المرتبة في معرفة الحديث، لو كان الناس يُصدقون بها!

وقال في هذا المعنى سيدي ابن العربي قدس سره: "هذا هو الفرقان عند أهل الله بين الأمرين، فإنهم قد يرونـه صلـى الله عـلـيه وـآلـه وـسـلـمـ في كـشـفـهـمـ؛ فـيـصـحـ لـهـمـ مـنـ الـأـخـبـارـ مـاـ ضـعـفـ عـنـهـمـ بـالـنـقـلـ، وـقـدـ يـنـفـوـنـ مـنـ الـأـخـبـارـ مـاـ ثـبـتـ عـنـدـنـاـ بـالـنـقـلـ".^{١٩}

وقد ذكر نفس هذا المعنى غيرهم من أهل الله، فلا سبيل إلى استقصاء كل ذلك بسبب كثرته؛ وإنما مرادنا الدلالـةـ عـلـىـ نـصـّـهـمـ عـلـيـهـ فـحـسـبـ.

يؤكد كلام أهل الله ما ذهبنا إليه فيما سبق، من أن القطع بصحة الحديث من عدمها، لا يكون إلا عن كشف صحيح من صاحب الحديث نفسه صلـى الله عـلـيه وـآلـه وـسـلـمـ. فهو الأحق بالشهادة على كلامه وتبيـانـ صـحـيـحـ نـسـبـتـهـ إـلـيـهـ مـنـ عـدـمـهـ. وـحتـىـ فـيـهـ يـعـودـ إـلـىـ المـنـ، فـلـوـ عـلـمـ الـفـقـهـاءـ عـظـمـةـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ وـعـظـمـةـ كـلـامـهـ، مـاـ اـجـتـرـأـ وـاحـدـ مـنـهـمـ أـنـ يـجـعـلـ نـفـسـهـ حـاكـمـ عـلـيـهـ. وـالـأـدـبـ مـعـهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ أـوـلـىـ مـنـ تـحـصـيلـ

^{١٨} . الفتوحات المكية (جـ ١ صـ ٣٦٥)، الكواكب الدرية للمناوي (صـ ٢٤٦).

^{١٩} . الفتوحات المكية (جـ ٤ صـ ٣١).

العلم، من كان يعقل؛ ولكن الله حجب أقواماً، حتى يقوموا بخدمة الحديث النبوى. والله حِكْمَةُ الْحَجَابِ رَفِيعٌ وَسَدِلٌّ، لَا تَبْلُغُهَا الْعُقُولُ.

وقد شغل إبليس قوماً في عصرنا بفقه الحديث، من ليس لهم فقه الأولين ولا ورعيهم؛ ولا لهم إيمان يحفظهم من إساءة الأدب؛ وظنوا أن الاستغال بـ"العلوم الإجرائية" ينفعهم مع حالمهم تلك؛ فصار كل من تكلمه منهم يتطلب منك تخريج كل حديث يسمعه، وهو لا خبر له عن صحيح ولا ضعيف؛ وإنما ضعف إيمانه جرأة على الله ورسوله وهو لا يشعر.

واعلم أن الاستغال بعلم الحديث هو كغيره من العلوم الشرعية الأخرى، علم كفاية؛ ينبغي أن لا يُفقد أهله في البلد أو الناحية؛ أما إذا صار كل واحد، يريد أن يدخل في غماره، فإنه سينقلب داء بعد أن كان دواء؛ كما نرى اليوم في أصحاب زماننا؛ حتى انتهى الأمر إلى نوع من الاستهزاء بالدين. ولو حكينا ما يدور في محاورات الجاهلين من العجائب لطال بنا الحديث وأخذنا عما نحن بصدده. والعاقل يكتفي بما ذكرناه.

مراتب الوحي التشريعي

إن الوحي الرسالي له ثلات مراتب هي: القرآن والحديث القدسي والحديث النبوى. ولا بد أن نميز هذه المراتب، حتى نعلم كيفية معاملة الوحي في كل مرة. وهذا العلم، لا يكون إلا من حظ الحكماء الأدباء. وفي البداية، لا بد أن نذكر أن المظهر الذى تلقينا منه كل هذه الأصناف من الوحي ليس إلا محمداً صلى الله عليه وآلـه وسلم وحده. فنحن ما سمعنا القرآن إلا منه لا من جبريل عليه السلام. فكيف يكون هذا؟ ولم تختلف مراتب الوحي بالنظر إلينا مع كون المظهر واحداً؟

هذا يدل على أن الحقيقة الإنسانية، حقيقة ذات طبقات؛ ويدل على أن العلم (الوحي) وإن كان واحداً في أصله، فإن نسبته تتغير بحسب الطبقة التي يُنسب إليها. وهذه الطبقات فيما يعود إلى رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم، هي الحق، والحقيقة، والنبوة. ونعني بالنبوة هنا معنى الإنسانية، لأنها أصله. فالقرآن هو العلم الذي تكلم به الحق الذي هو باطن رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم، والحديث القدسي هو الكلام الذي نطق به حقيقته صلى الله عليه وآلـه وسلم، والحديث النبوى هو الكلام الذي نطق به نبوته صلى الله عليه وآلـه وسلم من مرتبة خلقيته. فهذه ثلاثة تنزلات للعلم الإلهي. فالقرآن نزل أولاً من حقه إلى حقيقته

مجملًا، ثم نزل من حقيقته إلى قلبه مفصلاً. وأسباب النزول التي يتكلّم عنها علماء التفسير، إنما هي الأسباب الظاهرة التي كانت تؤثر في قلبه صلى الله عليه وآلـه وسلم، فينزل القرآن من حقيقته ناطقاً بما يناسبها من علوم وأحكام. ليس غير!

والقرآن الذي هو كلام الله، لا يؤخذ من مظہر سوی رسول الله صلی الله عليه وآلـه وسلم؛ بمعنى أنه لا علم للسامع بالله المطلق الذي هو خارج التعين المحمدي، فإن هذه المرتبة لا تعطي علماً بما أنها هي نفسها مجھولة، ولا يعلم منها إلا أنها لا يتعلّق بها علم؛ وهذه المرتبة هي التي أشار إليها الله في قوله سبحانه: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْتُوبٍ﴾ الواقعة: ٧٨؛ أما الله الذي هو "الباطن" من محمد صلی الله عليه وآلـه وسلم، فهو المتكلّم بالقرآن الكريم المذكور في الآية التي تسبقها. ومن هذه الحقيقة نزل القرآن بلسان عربي؛ ولو لا هذا، لكان كلام الله متزهاً أن يكون عربياً أو غير عربي، من حيث كونه كلام الله المطلق. فافهم! ومن هذه الحضرة، نسب الكفار القرآن إلى محمد صلی الله عليه وآلـه وسلم، فقالوا: هو كلام من تأليفه، لئلاً لم يكن لهم نور في بصائرهم يشهدون به الحق الباطن فيه. من هنا كان نقول: لا يُعرف الله إلا من محمد صلی الله عليه وآلـه وسلم، وكل معرفة يتوجهها العارف من خارجه فهي متوجهة لا عبرة بها. ولما شاهد أهل الله هذه الحضرة أخبروا عنه صلی الله عليه وآلـه وسلم بكونه الواسطة العظمى، والباب الأعظم؛ وغير ذلك مما يشير إلى هذه المرتبة الخاصة به صلی الله عليه وآلـه وسلم.

أما الحديث القديسي، فهو من مرتبة بروزخية تسمى الحقيقة المحمدية. وهي ذات وجهين: حق وخلق؛ لذلك خرج الحديث القديسي إلهي المعنى، نبوي اللفظ، على التطابق. فإن اختلطت عليك هذه المرتبة بما قلناه عن القرآن سابقاً، فاعلم أن الفرق بينهما هو أن الأولى

تعين إلهي في صورة محمدية، وهذه الثانية تعين محمدي في الحق؛ بمعنى أن الأولى وجود محسن، والثانية بين عدم وجود. والفرق في الحقيقة بين المرتبتين هو فرق في حكم الصورة المحمدية لا غير؛ فهي بالنسبة إلى المرتبة الأولى إلهية، وبالنسبة إلى المرتبة الثانية محمدية؛ أي هي في الأولى وجودية، وفي الثانية عدمية. والحق بالنسبة إلى هذه الصورة المحمدية مختلفة الحكم، تارة ظاهر وتارة باطن؛ أي هو تارة باطن محمد وتارة ظاهره صلى الله عليه وآله وسلم. وبهذا يكون محمد قاب القوسين المميز للاعتبارين الأزدواجين في الأسماء الإلهية، كالظاهر والباطن، والأول والآخر على الخصوص، كما أخبر الله عن ذلك في قوله تعالى:

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ النجم: ٩؛ يعني قدر قوسين، لأن القوسين مقدرتين بالنسبة إليه صلى الله عليه وآله وسلم. ولو لاه ما تميزتا من الدائرة؛ فهو الخط القاسم لها. فميّز هنا بين الأمور الوجودية والأمور المقدرة، تعثر على الحق. ونسبة الحديث القدسي هنا تكون إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بسبب ظهور حكم حقيقته، فيقال: يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يرويه عن ربه أنه قال: كذا وكذا... وقد يقال: يقول الله في الحديث القدسي: كذا وكذا، إذا اعتبر باطن حقيقته صلى الله عليه وآله وسلم؛ فتكون نسبة هذا النوع من الوحي مزدوجة بحسب ما هي عليه هذه المرتبة في حقيقتها.

أما الحديث النبوي، فهو أدنى تنزلات الوحي، إذ هو من مرتبة الخلق التي هي محل العلم المحدث، لكن في أعلى مرتبة له، والتي هي النبوة. يعني أنه لا مدخل للتفكير في هذه المرتبة من حيث ما هو مستتبط، وإن كان له من حيث ما هو ناظر. وذلك أن مرتبة النبوة تحيل أن تفتقر إلى الفكر في تحصيل العلم، وإنما هي تتلقى عن الله ما يهبها إياه. هذا هو الأصل في العلم الإنساني، وكل علم بعد هذا وإن كان شرعيا، فهو نازل في الدرجة عن النسبة الإلهية ولا يقال

عنه وحيا بالمعنى التشريعي. وفي الإشارة إلى المرتبة الإنسانية الأصلية يقول الله تعالى:

﴿خَلَقَ إِنْسَنًا ② عَلَمَهُ الْبَيَانَ﴾ الرحمن: ٣ - ٤.

فالصحابة رضي الله عنهم، كانوا يأخذون من نفس المظهر الذي هو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآلها وسلم، الوحي بأنواعه الثلاثة؛ لكن المرتبة المتكلّم منها توجّب عليهم في كل مرّة نسبة خاصة. فإنّهم استمعوا إلى القرآن قالوا: كلام الله؛ وإنّهم تلقوا الحديث القدسي، قالوا: هو من الحقيقة المحمدية (الحق/الخلق) وإنّ لم ينطقوا بالاسم؛ وإنّهم تلقوا الحديث، قالوا: كلام النبي صلى الله عليه وآلها وسلم. ولقد كان نبيّهم صلى الله عليه وآلها وسلم عن كتابة الحديث إلى جانب كتابة القرآن، حفظاً للأمة حتى لا تختلط عليها المراتب، فتفضل على علم، كما صلت النصارى، فتقول هي الأخرى محمد ابن الله أو ما يجري مجرّاه. فإنّ نسبة الكلام إذا لم تتحقّق، التبس الأمر على السامع فربما نسب كلام الحق للخلق أو العكس. فانظر ما أعظم قيمة النسب، وما أشد تأثيرها في العلم. كلّ هذا والعلم واحد، والصورة واحدة (عني المظهر).

إنّ قلت إنّ القرآن نميّزه من غيره بكون جبريل عليه السلام واسطة فيه، قلنا: نحن ما رأينا جبريل حتى تكون روئيته ميزة للقرآن عندنا، وإنّها هي ميزة في حقّ رسول الله صلى الله عليه وآلها وسلم، حتى يميّز من نفسه القرآن من غيره. فافهموا هذا! وبتميّزه صلى الله عليه وآلها وسلم للقرآن في نفسه، ويإيا خباره لنا أنه قرآن، نميّزه نحن لا بغيرهما. هذا حتى تعلم افتقارنا إليه صلى الله عليه وآلها وسلم في تحصيل العلم؛ فكما هو فقير إلى ربّه، فنحن فقراء إلى الله ثم إلىه. من هنا كانت شهادة التوحيد في حقّنا متضمنة للشهادة له بالرسالة؛ لأنّ توحيدنا لا يقوم إلا به صلى الله عليه وآلها وسلم. ومن هنا أيضاً تعلم بُعد من لا يعتبره صلى الله عليه

وآله وسلم في الأخذ عن الله، ويظن أن ذلك عنده من تجريد التوحيد؛ والحق غير ذلك على النقيض. ولا يحجبنك الانطلاق من الوحي عند هؤلاء؛ ذلك أننا مفتقرون إليه - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - في الفهم في الوحي، لا في مجرد تلقى الوحي. وهذا مما يغيب عن كثير من المسلمين، وهو سبب في البعد كما قلنا، وفي الضلال الخاصل بهذه الأمة.

فإذا فقهت عنا ما قدمناه، فاعلم عمن تأخذ الوحي، ومن أي نسبة تأخذ؛ واعلم عمن تأخذ الفهم: أعن رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، المعلم الأوحد، أم عن نفسك (عني وهمك وظنك)؟ فإنك إن لم تتبين كل هذا، فما أنت من يسير على بصيرة في أمره، ولا من يقتدي بالسنة في أخذه وتركه. وقد قال الله ناصحاً لعباده في محكم كلامه: ﴿وَمَا آتَيْكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْهُوا﴾ الحشر: ٧. قال: "ما آتاكُمْ"، وما قال ما أمركم فحسب. وقال: "ما آتاكُمْ"، ما قال: ما آتاكُمْ نفوسكم أو آتاكُمْ أمثالكم. فافهم عن ربك في كلامه، وتأدب مع من جعله الله واسطة في الأخذ عنه، حتى تكون أهلاً لنيل عطائه.

أما حظ المحققين الوراثيين من هذه المراتب الثلاث، فيكون بذوق القرآن تنزلاً من حيث حقهم، إلى حقيقتهم ثم إلى خلقهم، فمنهم من يُكمِّله في الدنيا ومنهم من لا يُكمِّله؛ ثم بالنطق عن الحق بلسانه من حيث مظهراتهم لأتباعهم أو لمن وُلُوا عليهم إن كانوا من الخلفاء، ثم بالتبليغ عن الله ورسوله من مرتبة خلقهم إلى من هم دونهم من العباد. أما غير الوراثيين، من يُعدون من العلماء، فما لهم خبر عما نقول، ولا لهم قدم فيما فيه نجوى. فاحذر أن تختلط عليك الموارد، فتضلل عن الوارد.

علم الكتاب

يقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَبَعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتَلَوَّ عَلَيْهِمْ إِيمَانَكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُرَيِّكُهُمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ البقرة: ١٢٩؛ فتلاؤ الآيات غير تعليم الكتاب. ويقول سبحانه: ﴿إِنَّمَا لَقُرْءَانَ كَرِيمٍ﴾ في كتب مكتوبون ﴿٧﴾ الواقعه: ٧٧ - ٧٨؛ فدل على أن القرآن غير الكتاب من وجه، وإن كان هو عينه من وجه آخر؛ كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِتَنَاهِي بِالْحَقِيقَةِ﴾ الزمر: ٤١؛ بل إن كل ما أنزل على الرسل عليهم السلام هو الكتاب نفسه، كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا إِلَيْبِنَتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَاتِ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ الحديد: ٢٥؛ وما قال هنا: وأنزلنا معهم الكتب، كما يقتضي السياق في العادة. نفهم من كل هذا أن الكتاب غير الكتب؛ فإن كان الناس قد تعارفوا على أن الكتب هي القرآن والإنجيل والتوراة وغيرها، فإن الكتاب هو حقيقتها كلها. ومن حيث كون الكتب المنزلة مظهرا للكتاب، فهي كتاب في الحقيقة، وليس كتابا إلا من حيث ما هي فروع ومظاهر متمايزة؛ لذلك ما ورد لفظ "كتب" في القرآن إلا في موضعين هما: ﴿وَمَا

أَلَيْنَاهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا سِبَأً: ٤، وَفِيهَا كُتُبٌ قَيْمَةٌ^١ الْبَيْنَةُ: ٣؛ وَكُلُّ مَا تَبَقَّى إِنَّمَا جَاءَ فِيهِ لُفْظُ "كِتَابٍ" بِالْإِفْرَادِ.

والسر في كون الكتاب أصل كل وحي، هو أنه قول الله في المرتبة الأصلية الإلهية، قبل أن ينزل إلى الرسل عليهم السلام. والقول هنا أحدي الحقيقة، ولا يمكن أن يسمى إلا الكتاب. فلما أنزل الله الكتاب على الحقائق الرسالية، انصبّع بها وخرج إلى الناس صحفاً وزبوراً وتوراة وإنجيلاً وقرآنًا. وهذه الكتب هي الكتاب، لكن بواسطة حقيقة الرسل المنزَل عليهم. ولما كانت حقائق الرسل متباعدة، جاءت الكتب مختلفة في الألفاظ واللغات؛ أما الكتاب، فهو منزه عن الألفاظ واللغة؛ لأنَّه معانٍ مقدسة نفسية.

ومن حيث كون الكتب المنزلة هي صورة قابلية استعداد كل رسول من الكتاب، كانت متفاوتة فيما بينها ومتضادة. وبما أن الكتاب في الأصل هو التجليات الذاتية في مختلف المراتب التي هي مرتبة الأفعال ومرتبة الصفات ومرتبة الذات، فإن تنزلاته كان منها ما غالب عليه ذكر الأفعال كالتوراة؛ ومنها ما غالب عليه ذكر الصفات كالإنجيل. وقد قلنا: " غالب عليه" لأن هذه المراتب لا انفكاك لها عن بعضها من حيث الحقيقة بسبب اقتضاء بعضها البعض وجوداً، وإنما يقع التغلب بحسب التركيز في الذكر على بعضها دون بعض، بحسب اقتضاء الحكمة الإلهية المراعية لاختلاف الاستعدادات فحسب.

أما القرآن، فهو أكمل صورة للكتاب من حيث المطابقة للأصل، بسبب كونه أنزل على أكمل استعداد. لذلك جاء على الصورة الأصلية التي هي الإطلاق، رغم كون الصورة المحسوسة منه مقيدة من حيث اللفظ والرسم. ظهرت صورة الإطلاق الأصلي في معانيه وكانت إعجازاً مقصوراً على رسولنا صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. وقد قال الله عن هذا المعنى:

﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لِكَلِمَتٍ رَفِيْقَنِيْدَ الْبَحْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتُ رَفِيْقٍ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ، مَدَادًا﴾ الكهف: ١٠٩.

ومن هذه المرتبة أيضاً، كان القرآن مقتضياً للحفظ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾ الحجر: ٩.

ولو لا أنه كان مطابقاً لكتاب الأصل، ما اقتضى الحفظ الإلهي.

ولولا ما في القرآن من ذكر لمراتب التجليات الذاتية على الكمال ما سماه الله ذكراً، أو لحصر الذكر في بعضه بأن يضيقه إلى مذكور ما، لا على الإطلاق كما هو الحال. ومن هنا أيضاً كانت المهيمنة للقرآن على غيره من الكتب، هيمنة استحقاق.

فإن خطر في بالك: لم كانت الكتب مختلفة طالما أصلها واحد، بدل أن تكون متطابقة في ما تشتراك فيه وإن كانت متفاوتة؟

قلنا: إن الأصل واحد كما سبق أن ذكرنا، وبالتالي فالمعنى واحدة من حيث الجانب المعرفي الذي هو أصل العقائد عند أصحابها؛ لكنها متفاوتة من حيث الظهور الذي أصله استعداد كل رسول. فالتوحيد مثلاً واحد من حيث المادة، لكنه متعدد من حيث الظهور والدلالة. بمعنى أن التطابق في المشترك محال. وهذا الباب، هو أصل اختلاف المعرف وتفاوتها بين الأمم، وبين الطبقات من نفس الأمة أيضاً. فلو كان الظهور (التجلی) على نفس الدرجة، وكانت الاستعدادات متماثلة على وجه المطابقة، لكان الحديث عن وحدة الإدراك مكناً أيضاً؛ لكن الواقع خلاف ذلك! هذا من حيث العقائد؛ أما من حيث الشرائع فالأمر أوضح، وهي محل المتغير من الرسائلات؛ لكن لا بد أن نتبين أصل اختلاف الشرائع من أين هو؟

إذا كان التفاوت في التجلی الذي هو الجانب الثابت من الدين والذي هو متعلق بالمعرفة ثم العقائد حاصلاً، فإنه أصل اختلاف التشريع الذي جاء مميزاً لأهل الكتاب بعضهم عن بعض. وذلك أن كل شريعة هي تكثيف للمعارات المذكورة في كل كتاب من الكتب المنزلة.

ألا ترى أنها تشتراك في حقيقتها، وإن كانت تختلف في الصورة؟! فمثلا الصلاة هي الصلاة والصوم هو الصوم والصدقة هي الصدقة والحج هو الحج، رغم كون صورة الصلاة عند أمة هي غير صورتها عند أمة أخرى، وصورة الصوم عند أمة هي غير صورته عند غيرها، وهكذا...

إن علمت هذا، فاعلم أنه بسبب كون القرآن هو أكمل الكتب دلالة على الحق في كل المراتب، كانت الشريعة المحمدية أكمل الشرائع الممكن التبعده بها. فلا صلاة أكمل من صلاتنا، ولا صيام أكمل من صيامنا...والحمد لله المختص برحمته من يشاء.

فإذا تقرر عندك ما سبق، فافهم لم سمي الله مختلف الأمم التابعة للرسل عليهم السلام "أهل الكتاب"، ولم يسمهم أهل الكتب. وإذا فهمت المعنى المقصود من التسمية، لا شك ستعلم أن الأمة المحمدية هي أحق الأمم بهذه التسمية، بسبب كون كتابها هو أكمل صورة مطابقة للكتاب. ولو حققت المعنى، لوجدت تسمية أهل الكتاب في القرآن جاءت لتذكيرنا بالرحم التي بيننا وبينهم حتى نراعيها؛ فنحن أحق برعايتها من كوننا أكمل من غيرنا في الكتابية. ومن هنا ذكر الله عنا -من حيث كوننا أمة لا من حيث نحن أشخاص- أننا خير من غيرنا، فقال سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِتَنَبَّئُنَّ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ آل عمران: ١١٠ . ثم انظر إلى قوله سبحانه بعدها: ﴿وَلَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ آل عمران: ١١٠ : أي لو آمن أهل الكتاب بكونكم أحق بالكتاب منهم، لكان خيرا لهم عند ربهم؛ ولكنهم لما حجبوا عن هذه الحقيقة، تعصبوا لنيتهم وردوا الحق الذي هو أصل ما معهم. فانظر ما أتعجب هذا الأمر! أن يرد المرء من

وجه، ما هو متمسك به من وجهه. ولو عرف اختلاف الوجوه من حيث المرتبة، لسهل عليه الأمر.

فإذا اتضح لك ما سبق، فانظر بعد ذلك إلى قول الله تعالى: ﴿أَلَّا تَرَى إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبَهَا مِنَ الْكِتَابِ يَدْعَونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَوْمَئِذٍ فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ آل عمران: ٢٣ . قال: ﴿أُوتُوا نَصِيبَهَا مِنَ الْكِتَابِ﴾ وما قال هنا: "أتوا الكتاب"، لتعلم أن هذه الصفة هي أخص في الدلالة على مرتبة أهل الكتاب من الأمم السابقة من وجهين:

الأول: أن الكتاب الذي معهم ليس أكمل مظهر للكتاب.

الثاني: أنهم، قد لا يحيطون علما حتى بكتابهم، فيكونون على علم ببعضه دون بعض.

ثم تأمل كيف أنكر الله على من أتوا نصيبا من الكتاب إذا دُعى إلى الاحتكام إلى الكتاب الذي هو القرآن، فتولى ولم يقبل. ووجه الإنكار هو ما ذكرناه سابقا من كون المตولى، قد تولى عما كان أولى به أن يحرص عليه، من نفس منطلقه الذي يزعمه.

أما أصل تسمية الكتاب، فهو نفسه معنى القرآن لكن باعتبارين. وقبل أن نذكر الاعتبارين، نذكر معنى الكتاب. فالكتاب في الحقيقة هو جسم مرقوم يؤدي معاني متعارفا عليها. والإشارة هنا إلى الذات التي كانت محل التجليات مبرزة لمعاني أزلية كانت مكونة. وليس في هذه المعاني إلا الأسماء الإلهية المتعارف عليها بين أهل الله من الأنبياء على الخصوص. هذا في المرتبة الأصلية، أما في المرتبة الدنيا، فجسم الكتاب هو الهباء أو الهيولى، والرقوم هي أعيان العالم، والمعنى هي دائماً الأسماء الإلهية. هذا فيما يعود إلى معنى الكتاب، أما ما يتعلق بالاعتبارين اللذين أشرنا إليهما فهما:

الأول: ما يكون الكتاب به كتابا، وهو الوجه الأول المختص بالكاتب الذي هو نفسه المتكلم سبحانه.

والثاني: هو ما يكون به الكتاب قرآن، وهو الوجه المختص بالإنسان القارئ للكتاب، من أجل تحصيل علم التجلي على قدر ما يسمح به استعداده. فهذه قراءة لا كتابة، لذلك كان أول ما نزل من القرآن: ﴿أَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ العلق: ١، كما كان أول ما قيل فيها يتعلق بالكتاب "اكتب"، لما خاطب الله القلم. فمعنى "اقرأ"، أي شاهد تجليات ربك الدالة على المعاني الأزلية، التي ليست (عني التجليات) إلا أعيان المخلوقات وكلمات الكتاب.

ومعنى مطابقة القراءة للكتابة، هو ما قصدناه سابقا من كون القرآن هو أكمل تنزيل للكتاب. فإذا علمت هذا، فقد ميّزت القرآن، وعلمت من هم أهل القرآن حقيقة ونسبة، الذين جاء ذكرهم في حديث: «إِنَّ اللَّهَ أَهْلِيَّنَّ مِنَ النَّاسِ»، قالوا: يا رسول الله من هم؟ قال: «هُمْ أَهْلُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتِهِ»^{٢٠}. جعلنا الله وإياك منهم.

^{٢٠} . أخرجه ابن ماجه في سننه وأحمد في مسنده والحاكم في المستدرك والنسائي في السنن الكبرى عن أنس بن مالك رضي الله عنهما بإسناد حسن.

علم الأحكام

يتصل علم الأحكام (الشرعية) بثلاثة جوانب هي أصولها:

- جانب الألوهية.

- جانب النبوة والرسالة.

- جانب العبادات والمعاملات.

فأحكام الألوهية والنبوة والرسالة، هي ما يرجع إلى العقائد؛ وأحكام العبادات والمعاملات، هي ما يُصطلح عليه بالفقه.

١. جانب العقائد:

والعقائد وإن كانت تنطلق من الكتاب والسنة، فإنه لا يخفى عن ذي عقل أن الاختلاف الذي يميزها، لا شك راجع إلى فهم المعتقد فيها لا إليها. يعني أن النصوص القرآنية والحديثية تحتمل كل التفسيرات المميزة لكل عقيدة، ما لم يكن التفسير ناتجاً عن تأويل بعيد، أو عن شطط بيّن؛ يشذ به المفسر عن أساس العقل (المنطق الفكري) واللغة. ولا يعني بالأساس العقلي هنا، تحكيم العقل على النص كما قد يفهم، وإنما نقصد قبول كل ما يذهب إليه العقل السليم عند نظره في النص، توسيعةً من الله.

والعقيدة من حيث ما هي علم، فهي الأخرى لها صورة مطلقة، وصور جزئية مختلفة كثيرة. فالعقيدة المطلقة هي خاصة بأصحاب العلم الالهي من الربانيين؛ من لهم النسبة الإلهية في كل شأنهم. وهذا المستوى، هو ما عبر عنه الشيخ الأكبر رضي الله عنه في قوله:

عقد الخلائق في الإله عقائداً وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوا

يعني رضي الله عنه أن عقيدته مطابقة لعلم الله في نفسه؛ هذا هو مراده من هذا الكلام لا غير! وكل من يعرض على مثل هذا، فإنها هو معرض على ما يتجاوز إدراكه من الحق، فираه باطلا. وهذا أمر معلوم، بما أن النسبة صفة علمية لا يمكن رفعها. يتضح من كل هذا، أن العقائد المختلفة هي عقائد جزئية، تكون مختلفة وأحياناً متناقضة. وكل ذلك عائد إلى الوجه الإلهي المواجه للمعتقد. فمن كان يعرف الله من وجه واحد، فإنه سينكره فيسائر الوجوه المتبقية؛ ومن كان يعرفه في وجهين أو أكثر، فكذلك؛ لكن من كان يعرف الله في كل وجوهه، وهم الكمال من العباد، فلا منكر عندهم. هذا هو الإطلاق في المعرفة الذي يعطي الإطلاق في العقيدة.

والسبب في هذا، هو تجلي الأسماء الإلهية؛ فمن كان من أهل "الله" فهو مطلق، ومن كان من أهل أسماء مخصوصة، فهو مقيد بها ولا شك. والذي أدى إلى كون أهل "الله" مطلقي العقيدة، هو كون كل الأسماء الأخرى وجوه له. فهي منه وإليه.

والعقيدة المحمدية كالشريعة المحمدية مطلقة بلا ريب. يقتضي إطلاقها، كون محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاتم الرسل وأكملهم، وكون الدين الإسلامي قد تم. فعلى هذا يكون كل مسلم لا يكون مطلقاً العقيدة، ليس من أهل النسبة المحمدية حقيقة؛ وإن كان من أهلها شريعة. وهذا مما يجهله أهل العلم من المسلمين، قبل غيرهم.

ولولا أن العقيدة المحمدية مطلقة، ما كان من شرعننا الإبقاء على بعض شرائع أهل الكتاب تحت حكمه. وانظر قول الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَنَا إِلَيْكَ الْكِتَبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَبِ وَمَهِيمًا عَلَيْهِ فَأَحَدُكُمْ يَنْهَا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَنَاهُ أَهْوَاءُهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلَنَا مِنْكُمْ شَرِيعَةً وَمِنْهَا جَاءَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكُمْ لِتَبَلُّوكُمْ فِي مَا إِنْتُمْ فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَزِّلُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ﴾ المائدة: ٤٨: ﴿وَأَنْزَلَنَا إِلَيْكَ الْكِتَبَ بِالْحَقِّ﴾: "الـ" هنا عهدية، بمعنى أن لا كتاب غيره، فهو أصل الكتب الجزئية الأخرى كلها. ولولا هذا، ما كان: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَبِ وَمَهِيمًا عَلَيْهِ﴾: تصديق الأصل للفرع، وتصديق الكل للبعض؛ ومهيمنا عليه هيمنة شاملة وإحاطة. وقد ذكر الطبرى في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهم أن ﴿وَمَهِيمًا عَلَيْهِ﴾: بمعنى أمينا عليه. ولعمرى إنه من أبلغ التفاسير لهذه الكلمة؛ وذلك أن من الأمانة حفظ الوجود؛ فما وجدت العقائد الكتابية الجزئية، إلا بهيمنة العقيدة القرآنية الكلية؛ وما بقيت بعدبعثة المحمدية إلا بها. فافهموا هذا! ﴿فَأَحَدُكُمْ يَنْهَا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾: من مستوى الإحاطة التي لك، لا من مرتبتهم الجزئية. ولولا أن كانت الشريعة المحمدية مطلقة، ما كان الحكم لها على أهل الكتاب هنا؛ بعكس ما يعطيه الحكم العقلى. وما يقال في زماننا من قبل الجاهلين، من أن أهل كل شريعة يحكمون بشرعيتهم الخاصة، بما تعطيه حقوق الإنسان؛ فلا يخفى ما فيه من قصور في اعتبار المراتب، وجهل بالأمر. ﴿وَلَا تَتَنَاهُ أَهْوَاءُهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾: اتباع الهوى المنهى، ليس هو كما يُفهم، ما يتعلق بالتحريف الذي أصاب الكتب السابقة فحسب؛ وإنما يتعلق بكل الأحكام وإن كانت حقا في زمانها. وذلك بسبب أن الحكم (أيا كان)، إنما يحكم من مرتبته لا من مرتبة المحكوم عليه؛ ومرتبة محمد صلى الله عليه وآلہ وسلم، لها الإحاطة. فنبه

الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم إلى ما تقتضيه مرتبته فحسب؛ ما أمره بشيء خارج ما يعطيه العلم، سبحانه! ذلك لأنه قد يظن ظان أن حكم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على أهل الكتاب بشرعه هو من الاعتداء الذي يكون بين الشرائع. فلما نبه الله إلى ما يعطيه العلم الحق، لزم على الناظر في هذه الآية أن يتوقف، فإما يؤتى الله علم ما لم يكن يعلم؛ أو يسلم الله في علوه وينزهه أن يحكم بغير الحق في هذه المسألة وفي غيرها؛ سبحانه وهو الحكم العدل! واتباع الأحكام الشرعية عند أهل الكتاب التي كانت ثابتة في شريعتهم، في زمانبعثة النبي الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم، هو من اتباع الهوى ولا شك؛ ولو لم يكن الأمر كذلك، لكانوا مسلمين حتى. وهذا المعنى مما أكده الله في كتابه بقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعَ غَيْرَ الْأَسْلَمِ﴾ المحمدي ﴿دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ آل عمران: ٨٥. يؤيد ما قلناه، قوله سبحانه: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرِيعَةً وَمِنْهَا جَاءَ﴾ أي إن الشريعة المحمدية الخامقة، هي شريعة لكل أهل الكتاب والناس من بعدهم؛ لا كما قد يتوهم البعض من أن لكل صنف من أهل الكتاب شريعة الخاصة. نعم، هذا يكون في الأزمنة السابقة للبعثة المحمدية، أما بعدها فلا شريعة إلا شريعة صلى الله عليه وآله وسلم؛ وإلا كان التشريع متعددًا في نفس الرسالة. وهذا ما لم يقل به أحد. ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَحْدَةً﴾: جواب من يتساءل، لم تكن الشرائع أحديه الصورة كما هو الدين؟ فأثبتت الله بهذا القول تعدد الشرائع العائد إلى اختلاف التجليات والاستعدادات. ﴿وَلَكِنَّ لِّيَبْلُوْكُمْ فِي مَا أَءَيْنَكُمْ﴾: اختلاف التشريع ابتلاء لكل أمة، حتى يتبيّن من يطيع أمر الله، فينتقل من شريعة إلى أخرى كلما أمره بذلك ربّه؛ من يتبع هواه فيبقى على شريعة يختارها، يزعم لنفسه ولغيره أنه مطيع لله فيها، والحال يكذبه. ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾: الخطاب لكل سامع، ومنهم أهل الكتاب في زمان البعثة المحمدية.

يدعوهم الله أن يكونوا من أتباعه صلى الله عليه وآله وسلم، من حيث كونه خير متبوع، وشرعيته خير الشرائع. والاستباق يفهم منه المسارعة والتنافس على السبق لمن يفهم عن الله. وكل من يبقى من أهل الكتاب متمسكا بشرعه الأصلي عن شبهة أو عن عمد، فسيعلم حقيقة الأمر بعد الانتقال عن الدنيا دار الامتحان، إلى دار الجزاء. والجزاء نفسه يخبر عن العمل المفضي إليه، إخبار النتائج عن أسبابها. فلا مجال إلى القول بالاشتباه. لذلك جاء قوله سبحانه: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾: جميع المختلفين. ﴿فَيَنِتَّشِّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ﴾: الاختلاف واقع، والمختلف فيه واحد. والحكم الموفق لحكم الله، سيبين يوم القيمة لم يتبينه في الدنيا. وذلك أن المخالف للحق في الدنيا، يزعم أنه موافق له؛ ما يقول أنا مخالف! فاستدعي هذا أن يكون الله هو من يحكم بين المختلفين؛ لأن يقول سبحانه لهذا: أنت موافق لحكمي؛ ويقول للآخر: أنت مخالف له؛ فلا يبقى مجال للدعوى الكاذبة أبداً؛ ويلتحق كل فريق بداره.

أما قول الله تعالى عن أهل الكتاب: ﴿قُلْ يَأَهِلُ الْكِتَابَ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَقَّنَ تَقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِدَنَّ كَثِيرًا مِمْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغَيْنَا وَكُفَّرُوا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكُفَّارِ﴾ المائدة: ٦٨، فليس المقصود من إقامة التوراة والإنجيل، اتباع الأحكام الجزئية التي فيها اليوم، كما قد يفهم كثير من الناس؛ وإنما المرادأخذ الحكم العام الذي يُحيل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم فيها لا غير؛ لذلك نبه سبحانه إلى كون الحسد يزيدهم طغيانا وكفرا، مع انتفاء الأسباب الأخرى المانعة في حقهم عن إدراك الحق.

والسؤال الذي يتواجد هنا هو: إن كان الدين واحدا والشرع مختلف، فلِمَ وقع الاختلاف في العقائد بين أهل الملل وهي ما يفترض أن يكون من ثوابت الدين لا من متغيراته؟

هذا له تفسير وحيد، وهو أن ثواب الدين نفسها (ومنها العقائد)، لها وجوه متعددة ومراتب مختلفة، هي التي تجعل الناس مختلفين فيها؛ وحينئذ تكون العقائد جزئية بالنظر إلى العقيدة الكلية المطلقة.

وإذا أردنا أن نضرب على ذلك مثلاً، فلنأخذ عقيدة النصارى التي هي أقرب زماناً إلى العقيدة الإسلامية، ولننظر إلى ما يمكن أن يكون جاماً بينهما؛ مع العلم أن سيدنا عيسى لم يدلّ الناس في زمانه إلا على الحق. يعني أن العقيدة المسيحية لا ينبغي أن تختلف عن العقيدة الإسلامية، على الأقل من حيث هي مطابقة الجزء للكل.

والسؤال الآن هو: هل التحريف الذي وقع فيه النصارى هو وحده السبب في الاختلاف الظاهر، أم أن إدراك المسلمين لعقيدتهم أيضاً قاصر إن لم يكن محرفاً؟

أولاً علينا أن ننحي من الاعتبار التحريرات النصرانية التي ذكرها الله في القرآن، حتى تبيّن المشتركات في العقدين اللذين هما عقيدة واحدة في الأصل، بغض النظر عن الكمال والشمول.

يقول الله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتَّلُّوْنَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ البقرة: ١١٣؛ ينهانا سبحانه أن تكون مثلهم بدلالتنا على صفتهم، التي هي جحد الحق عند المخالفين. فبقوله سبحانه: ﴿ وَهُمْ يَتَّلُّوْنَ الْكِتَابَ ﴾: ينبهنا إلى الأصل الواحد للدين، ولو كان التالون للكتاب على صواب، ما أنكروا الحق. يدل هذا على أن العصبية واتباع الهوى هما السبب في هذا. ولو أنهم كانوا على علم من الجانبيين بما بين أيديهم، ما وقع منهم ما وقع! لذلك نسب الله مقولات بعضهم في بعض إلى عدم العلم بقوله سبحانه: ﴿

كذلك قالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ^{٤٩}. هذا يدل على أن من يتكلم في عقيدة النصارى، أو يبغي المقارنة بينها وبين العقيدة الإسلامية (في صورتها الأصلية)، ينبغي أن يكون على علم، حتى يعلم الحق في الجانين؛ وإلا صار كاليهود والنصارى عند حكم كل فريق منهم بضلال الفريق الآخر.

ثم إن قول الله تعالى: ﴿ وَلَنْ تَرَضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَنْتَعِ مِلَّتُهُمْ قُلْ إِنَّ هُدًى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنْ أَتَبَعُتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ^{٥٠}﴾ البقرة: ١٢٠ ، يجدر من قصد إرضاء اليهود والنصارى، بموافقتهم على ما يخالف الحق؛ لكن لا يمنع من موافقتهم على الحق الذي معهم، إن كانت الموافقة عن علم، كما مرّ.

يقول الله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزِيرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَّلُّهُمْ قَوْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلِ قَتْلَهُمُ اللَّهُ أَكَبَرُ^{٥١} يُؤْفَكُونَ^{٥٢}﴾ التوبة: ٣٠ ؛ يذكر لنا ربنا سبحانه الباطل الذي قالته اليهود والنصارى، حتى نميزه ونجتنبه. فقول اليهود: عزيز ابن الله، وقول النصارى: المسيح ابن الله، باطل！ لكن لا بد لقولهم من أصل في الحق، ما عرفوه على وجهه وما أحسنوا التعبير عنه. يدل ذلك على ما نقول أن عزيزا كان مجدا عند اليهود، والمسيح عليه السلام كان رسولا كما هو معلوم؛ يعني أنها ربانيان. والرباني يكون قائما بالله، حتى أن من نظر إليه بصيرة مستبررة فإنه ما ينظر إلا الله، سواء أعلم ذلك الناظر أم لم يعلم. وهذا المعنى هو ما تكلم عنه أبو يزيد وأمثاله عندنا، فقال أبو يزيد رضي الله عنه: "فقلت: زيني بوحدانيتك وألبسيني أنا ينتك، وارفعني إلى أحديتك حتى إذا رأني خلقك قالوا: رأيناك، فتكون أنت ذاك، ولا تكون أنا هناك"^{٥٣}. لكن

^{٤٩} . اللمع. ص ٤٦١.

الناظر إذا رأى صفات الحق بادية على عبد من العباد ولم يكن عارفاً بالله، دخلت عليه الظلمة في التوصيف، وقال مثل القول المذكور (عني قوله النصاري). فهو إما كان سيقول: المسيح هو الله، وهو ما لا علم له به ولا يُطيقه، مع علمه البسيط بالإطلاق والتقييد، فامتنع منه هذا؛ وإما كان سيبحث عن تفسير فكري لما يشاهد إن لم يكن من الراسخين، أو لما يسمع إن كان من المقلدين؛ فلم يبق إلا قول إن المسيح ابن الله. ولا تظن أن الأصل في هذا القول كان هو ولادة المسيح عليه السلام من غير أب؛ فلو كان الأمر كذلك، ما قال الآخرون نفس القول عن عزير، مع كونه خالفاً من هذا الوجه للمسيح. ونحن إذ نقول هذا لا نشك أن الحواريين رضي الله عنهم كانوا على علم صحيح بهذا الأمر، أو على الأقل بعضهم؛ لكن المتأخرین من النصارى لما اطلعوا على أقوالهم، ما كانوا في مقامهم حتى يكون فهمهم مطابقاً للعلم. ففتحوا هذا التلقي الفكري الذي أنكره عليهم الله سبحانه. ولو لا أثر التنزية الوضعي، ما احتاجوا هم ولا غيرهم إلى مثل ذلك التلقي. قلنا "غيرهم"، لأن المسلمين أيضاً منهم طائفة حجبت بالتنزية الفكرى عما هو الحق عليه. واعلم أن النصارى لو عبروا عما شاهدوه -إن كانوا من أهل المشاهدة- ببساطة، ما كانوا أخطأوا قول الحق، وما كان قوله كفراً؛ ولكن الكفر دخل عليهم من نسبة الله إلى أحد أو نسبة أحد إلى الله سبحانه. فهم قالوا مرة عن المسيح عليه السلام بعد أن أثبتوه للألوهية إنه: ابن مريم؛ وقالوا عنه مرة أخرى: ابن الله؛ والله تعالى ليس والدا ولا مولودا، سبحانه! هذا هو كفرهم! فحكمهم كحكم من سمع عندنا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «كان الله ولم يكن شيء غيره»^{٢٢}، ومع ذلك يعتقد بوجود شيء معه سبحانه. وما أكثرهم!

^{٢٢}. أخرجه البخاري عن عمران بن حصين رضي الله عنهما.

واعلم أن المعاني التي نخوض فيها هنا، قد جاء بها الوحي، ولكن الناس كثيراً ما يُحجبون عنها بسبب عدم الأهلية. وما مرادنا هنا إيراد الأدلة على ما قدمنا، ولكن مرادنا الإشارة إلى أصل الأمر في الوحي؛ حتى إذا أراد القارئ استقصاء ذلك بنفسه سهل عليه الوقوع عليه، وإنما فليبحث عن شيخ ربانى يأخذ بيده في هذا اليم.

فإن فهمت عنا، فاعلم أن ضلال النصارى جاءهم من عدم إلمامهم بحضور الجمع، وغلبة الفرق الحجابي عليهم؛ كما هو الشأن عند فقهائنا المحجوبين من غير ريب. فأيات الجمع في القرآن، من مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^{٢٤} الفتح: ١٠ ، يتتجاوزها الفقهاء أو يتأنونها بسبب غلبة الفرق عليهم؛ ولا يعلمون أنهم يضللون بها يلتمسونه من تلقيق لتفسيرها. ولو أنهم إذ لم يكونوا من أهلها، سلّموا علمها إلى الله، كما كان فعل السلف رضي الله عنهم، لكان أسلم لهم؛ ولكن أين ورع السلف!

فإذا تقرر ما قلناه، فاعلم أنه لا خلاف في جانب العقائد عند كل أهل الكتاب بمن فيهم المسلمون، نعني كما كانت في أصلها؛ إلا ما كان من تفاوت في الإحاطة والشمول، كما يشير إليه -مثلاً- قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»^{٢٥}.

فالإمام له صلى الله عليه وآله وسلم لا لغيره.

ومن قام مقام الجمع الذي دعا إليه سيدنا عيسى عليه السلام، الفرق الثاني الذي اختص به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ حتى أنه لا يُفرَّق في الصورة عند أمته، بين الربانين والمحجوبين من أهل الفرق الأول. فهذا التمام، هو الحافظ للأمة الشريفة من الضلال الذي

^{٢٣} . أخرجه البهقي في السنن الكبرى ونظام بن محمد الرازى في فوائد وذكره نور الدين الهيثمى في كشف الأستار عن أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد حسن، وقد أخرجه أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه بلفظ: " إنما بعثت لأنتم صالح الأخلاق " وإنصاده حسن.

وَقَعَتْ فِيهِ النَّصَارَىٰ . هَذَا عَلَى الْعُمُومِ ، وَإِلَّا فَإِنْ جَمِيع أَصْنَافِ الْعَقَائِدِ مُوجَودَةٌ عِنْدَنَا ، مِنْ الْفَرَقِ الْأَوَّلِ الشَّرْكِيِّ ، إِلَى الْفَرَقِ الثَّانِي التَّحْقِيقِيِّ ، مُرْوُرًا بِالْجَمْعِ . وَإِنَّكَ تَجِدْ كُلَّ طَائِفَةً تُنْكِرُ عَلَى الَّتِي هِيَ أَعْلَى مِنْهَا ، فَتَنْجُوا الْخَتْلَافَ دَاخِلَ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ الْخَتْلَافِ الَّذِي كَانَ عِنْدَ الْأُمَّمِ الْأُخْرَىٰ وَزَادَتْ عَلَيْهَا طَائِفَةً ، هِيَ الطَّائِفَةُ الْمُتَمَمَّةُ لِمَا كَانَ لِلْأُمَّمِ السَّابِقَةِ ، وَالْمُمِيزَةُ لِلْإِسْلَامِ الْمُحَمَّدِيِّ ؛ لِذَلِكَ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : « افْتَرَقَ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فَرِقَةً ، وَافْتَرَقَ النَّصَارَىٰ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فَرِقَةً ، وَتَفَرَّقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثَ وَسَبْعِينَ فَرِقَةً »^{٢٤} . وَوَاضِحٌ أَنَّ الْفَتْرَاقَ يَكُونُ بِسَبِيلِ الاعْتِقَادِ ، لَا بِسَبِيلِ مَا عُرِفَ فِي الْأَحْكَامِ مِنْ اجْتِهَادٍ .

٢. جانب الأحكام الفقهية:

نعني بالأحكام الفقهية هنا، ما يتعلّق منها بأحكام المعاملة التي تنقسم إلى معاملة للحق ومعاملة للخلق، أي عبادات ومعاملات. هذه الأحكام، الأصل فيها التوقيف على التعين، وهو ما لا يتواافق إلا للربانيين أنبياء ووارثين. ولما علم الله قصور أغلب الناس عن هذه الدرجة، شرع لهم العمل بما يعلّموه من الأحكام القارة لديهم، الموحى بها والمستنبطة. وهذه الأحكام القارة، قد توافق علم الله في مسألة مخصوصة، كما قد تخالفه. من أجل هذا كان للمجتهد المصيب أجران وللمجتهد المخطئ أجر. فانظر ما أوسع هذه الدائرة !

وحتى تعلم نسبة الفقه المعروف عند أهله للعلم الإلهي، انظر إلى قصة الخضر عليه السلام، التي ورد بها التنزيل في سورة الكهف. وافتراض وجود فقيه من الفقهاء إلى جانب الخضر عليه السلام، وسائل نفسك: ماذا سيكون حكم الفقيه عليه؟

^{٢٤} . أخرجه ابن حبان في صحيحه، عن أبي هريرة رضي الله عنه وإسناد حسن.

- فعند خرق السفينة: لا شك أن الفقيه سيحكم عليه بالإفساد، وسيطلب منه تعويض أصحاب المركب بعد التعزير.

- أما عند قتل الغلام: فسيحكم عليه بالإجرام، ويقيم عليه حد القتل.

- أما عند إقامة الجدار، فأقل ما سيحكم عليه به السّفه.

الآن: أسأل نفسك: هل كانت أحكام الفقيه، موافقة لحكم الله في كل مسألة من تلك المسائل؟ فإن كان الجواب بالنفي، فاعلم أن الفرق بين الحكمين هو ما عنيناه في الفرق بين العلم والفقه.

وانظر كيف أن موسى عليه السلام من حيث علم الرسالة، هو نفسه أنكر على الخضر عليه السلام؛ أما من حيث ولايته عليه الصلاة والسلام فلا إنكار. لكن الله شاء أن يحجب موسى عن ولايته في ذلك الوقت، حتى يظهر حكم هذا الأمر لتلميذه ولكل من يأتي بعده؛ اقتضاءً تعليم إلهي.

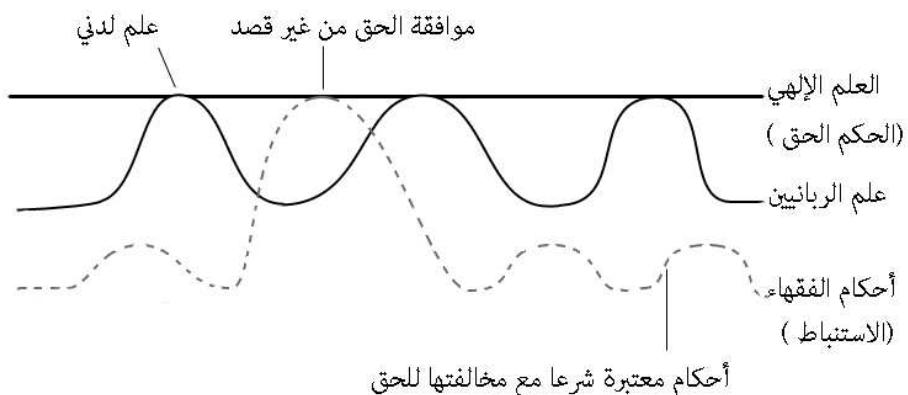
وانظر كيف أنه لما أخبر الخضر عليه السلام، بعلمه الذي آتاه الله في كل مسألة، ظهر أن الحكم الذي حكم به هو الحكم الشرعي الحق؛ أما حكم الفقيه، فكان حكمه الحكم الشرعي المظنون، بسبب غياب مقدمات الحكم التي كانت من علم الغيب عنده.

وهذه القصة، جاءت في القرآن العزيز، لتنبه الفقهاء إلى هذا الأصل؛ الذي هو اعتبار عدم الإحاطة بصورة المسألة كما هي في علم الله، فيترکوا هامشًا لعدم القطع بصواب أحكامهم، أدبا مع الله، ثم أدبا مع الربانيين في زمانهم حتى لا يحرموا بركتهم.

وحتى تعلم أن الأحكام في الأصل توقيفية كما سبق أن ذكرنا، انظر إلى أحكام الأنبياء عليهم السلام؛ كيف أنهم كانوا ينتظرون حكم الله الذي يرد به الوحي في كل مسألة؛ فإذا تأخر الوحي، فربما انتظروا أيامًا حتى ينزل حكم الله، ولا يعدلون إلى علم أنفسهم في الأمر.

من هنا قيل: إن الأنبياء لا يعلمون الكليات إلا من حيث ما هي جزئيات؛ بخلاف الفقهاء الذين استنبطوا للأحكام كليات يرجعون إليها، كأصول الدين، وأصول الفقه. وما فعلوا ذلك إلا بسبب القصور عن إدراك حكم الله، لا كما لا منهم كما يتوهם من لا علم له. فهم يشبهون الفلاسفة هنا بتحكيم فكرهم في الأحكام. لكن مقامهم يعطي ذلك كما سبق أن بيّنا؛ فهو كمال نسبي، متعلق بهم في مرتبتهم وحدتهم. وإلى هذا يشير قول الله تعالى: ﴿وَلَوْرَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَئِكَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعِلَّهُمْ يَسْتَنِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ النساء: ٨٣. فدللت هذه الآية على أن علم الاستنباط يوافق العلم الحق في شق من الأحكام، ولو لا ذلك ما دل الله عليهم، ولا قال عنهم: "لعلهم الذين...".

رسم توضيحي:



وإن اعتبار نسبة أنواع الحكم، من حكم إلهي، إلى حكم رباني (إلهي في المرتبة الثانية)، إلى حكم فقهي (شرعي)، في نفس المسألة، هو من حركة العلم التي تكلمنا عنها في الفصول

الأولى من الكتاب. فإن قلت فما الحكمة، من كون العلم متحركا، حتى قد يكون العالم تبعاً لذلك عالماً حقا، كما قد يكون جاهلاً بالأمر من حيث لا يشعر؟ قلنا: حتى يمتاز العلم الإلهي المطلق بالمرتبة عن سواه؛ هذا أولاً؛ ثم حتى يمتاز الرباني عن غيره بما له من مكانة رفيعة ليست لسواه؛ ثم حتى يمتاز أخيراً الفقيه عن العامي في هذا الجانب على الخصوص، لا على الإطلاق. فإن الأمر في النهاية متتشابك، والوجوه متداخلة؛ والحكم فيها لله وحده، العليم بالغيب والشهادة سبحانه.

وبعدم اعتبار ما ذكرناه من إمكان موافقة الفقه للحكم الإلهي الحق وإمكان مخالفته، حاد الفقهاء عن العلم في فقههم؛ ونتج عن ذلك أحياناً استقلال للفقه عن العلم، بحيث يكونان خطرين متوازيين. هنا يصير الفقه حجاباً، يضر ولا ينفع. وقد استفحلاً الأمر في زماننا حتى لا يكاد الفقيه يذكر الله عند إبداء حكمه؛ يظن أن مجرد الانطلاق من القرآن أو السنة يُنوله بلوغ علم الله فيما وفي المسألة المعينة التي هو بقصد النظر فيها.

وحتى تعلم عدم ذكر الفقيه لله في الفقه، سنضرب لك مثلاً ينبهك إلى حقيقة الأمر: لو كان الفقيه عند النظر في المسألة يسكن معه إمامه الذي يقلده ويعتبر علمه؛ أما كان سيعرض عليه ما توصل إليه هو في نفسه، حتى يطمئن إلى كونه على علم فيما ذهب إليه؟ الجواب: حتماً سيفعل! فإن كان الله قد قال عن نفسه سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِلَّا نَسَنَ وَعَلَمَ مَا تُوَسِّعُنِيهِ فَقَسْمَهُ، وَمَنْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾^{١٦} ق: ١٦؛ بما يُفيد أنه سبحانه أقرب إلى عبده من الفقيه ومن نفسه؛ وكان الفقيه لا يأخذ علمه عن الله ويكتفي باستنباطه واستنباط أمثاله، إلا يكون مُخلاً بوجه طلب الحكم؟! فإن كان الأخذ عن الله، مما ليس من مرتبته، ألا يكون عدم اعتبار ذلك من نقص الفقه؟!

بل قد تجد من أهل الفقه الموازي، من يُنكر إمكانأخذ العلم عن الله! فأي فقه يبقى بعد ذلك للفقهاء، وقد خلصوا لظلمتهم وحجابهم؟!

فإن أنت نظرت إلى طبقات الأمة كلها، واعتبرت جميع أقوالها، واستطعت الجمع بينها من غير أن تصادم فيما بينها عندك؛ فإنك تظفر بعلم واسع، تعلم منه علم الله في المسألة، والأقوال المختلفة فيه (المطابقة والمخالفة)، وتتعلم من أين وقع الاختلاف؛ فتكون ممرا للجميع فيما توصل إليه من حيث ما هو نتيجة لأسباب مخصوصة؛ وتكون عالما بالحق، رادا للباطل في نفسك وعند من يقتدي بك خصوصا.

أثر النسبية في التشريع

لما تأكّدت نسبيّة العلم (الفقه بأنواعه) المفضية إلى ظنيّته في أحيان كثيرة؛ كان لا بد من مراعاة ذلك من أجل التيسير على العباد، الذي هو أصل من أصول الدين.

١. فمن حيث العقائد، فإن الله اعتبر العقائد الجزئية المقيدة التي توافق ما جاء في الكتاب والسنة، وتقبّلها. وسيتجلى لعباده سبحانه فيها يوم القيمة حتى يعرفوه ولا يُنكروه. وقد جاء ذكر هذا في قول رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه: «... يُخْسِرُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُونَ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلَيَتَّبِعَهُ». فممنهم من يتّبع الشمس، ومنهم من يتّبع القمر، ومنهم من يتّبع الطّواغيت؛ وتبقى هذه الأمة فيها منافقواها، فـيأتِيهِمُ اللَّهُ فـيقولُ: أَنَا رَبُّكُمْ! فـيقولُونَ: هـذا مـكانـنا، حتـى يـأتـيـنا ربـنا؛ فـإـذـا جـاءـ رـبـنا عـرـفـناـهـ. فـيـأـتـيـهـمـ اللـهـ فـيـقـولـ: أـنـا رـبـكـمـ! فـيـقـولـونـ: أـنـتـ رـبـناـ ... »^{٢٥}. فإنـكارـ المسلمينـ لـربـهمـ فـيـ المـرـةـ الـأـوـلـىـ، هوـ منـ أـثـرـ العـقـائـدـ التـيـ كـانـواـ عـلـيـهـاـ؛ـ ماـ نـعـرـفـهـ عـنـ أـهـلـ المـذاـهـبـ مـنـ كـوـنـ اللـهـ لـهـ كـذـاـ وـكـذـاـ مـنـ الصـفـاتـ،ـ وـيـسـتـحـيلـ عـلـيـهـ كـذـاـ وـكـذـاـ...ـ وـغـيـرـ ذـلـكـ مـاـ يـكـونـ جـزـءـاـ مـنـ الصـورـةـ الـعـقـدـيـةـ الـخـاصـةـ بـهـمـ،ـ وـالـتـيـ سـتـظـهـرـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ صـورـةـ حـسـيـةـ يـتـجـلـيـ اللـهـ لـهـ فـيـهـ. فـلـمـ تـجـلـيـ لـكـلـ أـهـلـ مـذـهـبـ فـيـ صـورـةـ مـذـهـبـهـمـ،ـ عـرـفـوهـ.ـ وـهـوـ

^{٢٥} . أخرجه البخاري واللفظ له ومسلم في صحيحهما.

هو سبحانه رغم تغير الصورة. فاعلم هذا حتى ينفعك في دنياك قبل آخرتك، فتكون من عرفه سبحانه في كل صورة، في الدنيا والآخرة؛ فتكون من كُمل هذه الأمة.

وتبدل الله في الصور المختلفة، هو دليل اعتباره سبحانه لكل منها؛ ولو لم يكن الأمر على هذا، لتجلى الله للأمة في صورة واحدة، عرفه فيها من عرفه وأنكره من أنكره. ولا شك أن ذلك سيجعل أهل الحق قليلين بالنظر إلى العدد الأول من عرفه في مختلف الصور. فانظر ما أوسع رحمة الله بعباده، وإن لم يرحم بعضهم بعضاً.

ألسنا نجد المسلم يكفر المسلم بسبب عقيدة جزئية؟! فانظر ما أبعد الناس عن العلم الحق في الأشياء!

٢. أما فيها يعود إلى فقه العبادات والمعاملات: فإن الله ما كلف العباد أن يقعوا على الحق كما هو عند الله، وإنما اعتبر الحق بحسب التحري فحسب. ولو لم يكن الأمر كذلك، لكان العنت شديداً على الأمة. فالحمد لله على أن كلفنا ما نُطِقَ، وتجاوز عن كثير!

وما اعتبره الله في الأفعال، وجعله حاكماً عاماً عليها، النية. وقد جاء في الحديث الشريف: «إنما الأعمال بالنِّيَّاتِ، وإنما لكل امْرِئٍ مَا نوى»^{٢٦}. انظر مثلاً إلى التفريق بين القتل العمد والقتل الخطأ؛ وانظر إلى طلب العلم، كيف يكون طاعة ويكون معصية؛ بحسب نية الطالب فيه: فمن طلب العلم ليتقرّب به إلى الله، كان طاعة؛ ومن طلبه ليجادل به الناس ويترأس عليهم، فهو في حقه معصية. ولو تبعـت علم النـيات في الأفعال لوجدت عجـباً.

ثم إن الشرع اعتبر أيضاً العلم المظنون في الأفعال، ولم يُكلـف العبـاد التوصل إلى العلم الحق دوـماً. فمن ذلك من صـلـى عـلـى غـير طـهـارـة نـاسـيـاـ، وـهـو عـلـى غـير طـهـارـة فـي الـوـاقـعـ؛ إـنـ صـلـاتـهـ

^{٢٦} . أخرجه البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

صحيحة، ولا إعادة عليه إذا خرج الوقت. ومن أكل بعد طلوع الفجر، وهو يظن أنه لم يطلع، فصومه صحيح ولا إعادة عليه عند الله. ومنه إفطار الناسى، الذي نصّت عليه السنة، في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أكل ناسيا وهو صائم، فليتّم صومه؛ فإنما أطعنه الله وسقاهم»^{٢٧}. كل هذا من تيسير الله على عباده، واعتبار حاكم؛ لكن الفقهاء عادوا إلى فكرهم في كثير من الأحكام، فشددوا على العباد، وأمرورهم بالإعادة إما وجوبا (وهو التعسیر) أو استحبابا في أعمال تجاوز الله عنها بعلمه. وهذا النوع من الفقه حتى هو مما يخالف العلم؛ وعلى العموم فاتياع العلم الحق في الأحكام أحب إلى الله من الحرص على موافقة الصورة الأصلية للأعمال؛ لأن العبودية تدعى إلى ذلك. أما حرص الفقهاء المبالغ فيه (عند أهله، لا عند عمومهم) هو من الخروج عن آداب العبودية، والتعرض للبلاء.

وقد نبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذا الأصل في التشريع، فقال: «قاربوا وسدّدوا واعلموا، أنه لن ينجو أحدٌ منكم بعمله، قالوا : يا رسول الله، ولا أنت؟، قال : ولا أنا إلَّا أن يتغمّدني الله برحمة منه وفضل»^{٢٨}. يظهر منه أن العمل ليس مقصودا لذاته، وإنما هو ابتلاء للعبودية، فإذا تحققت العبودية صُرِف النظر عنه؛ لذلك لم يكن العمل هو سبب دخول الجنة وإنما كانت العبودية التي هي نتيجة الرحمة؛ ذلك أن من رحمه الله جعله عبدا، فلا تحجب بالألفاظ عن المعاني. فإن قلت إنما الدخول يكون بالمشيئة! قلنا هذا لا يغير شيئا، لأن العبودية معتبرة للمشيئة كما أخبر رسول الله عن نفسه من منطلق عبوديته التامة صلى الله عليه وآله وسلم، أنه لن يدخل الجنة بعمله وإنما برحمه الله وفضله. فهذا من العلم الذي

^{٢٧} . أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

^{٢٨} . أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

تعطيه العبودية. أما من اعتمد على عمله، وعامل الله كما يُعامل المُحاسب، فإنه ما فعل ذلك إلا لربوبية في نفسه؛ سواء أعلم ذلك أم لم يعلمه؛ ولن يجر ذلك عليه إلا البلاء العظيم.

فإذا علمت هذا، فاعلم أن إرادة إتقان الأعمال والمعاملات بما يعود إلى صورة العمل، لا بما يعطيه العلم، مما قد يخرج بالمرء إلى دائرة الوسوسات، هو من الربوبية الكامنة في النفس لا من العبودية، كما قد يظن من لا علم له. وقد أوضح ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنكم لن تطيقوا (أو إنكم لن تفعلوا)، كل ما أُمِرْتُمْ به، ولكن سددوا وقاربوا، وأبشروا»^{٢٩}. فليحذر المرء أن يُشادَّ الدين فيغلبه وسيء الأدب مع المعمول له فيطرده؛ فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه؛ فسددوا وقاربوا، وأبشروا؛ واستعينوا بالغدوة والرَّوْحَةِ وشيءٍ من الدُّلْجَةِ»^{٣٠}.

من أجل هذا، كان من تمام العلم والأدب أن يقبل العبد رخص سيده، فإنه أتم في العبودية وإن كان أقل في الأجر. وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في هذا: «إن الله يحب أن تؤتى رُخصه، كما يكره أن تُؤتى معصيته»^{٣١}. وعلى كل حال فقد ذكرنا لك ما يُعينك على تبَيَّن الطريق، فاعمل عليه إن شئت وتتبع تفاصيله بنفسك.

^{٢٩} . أخرجه أبي داود في سننه والبيهقي في السنن الكبرى عن الحكم بن حَرْنَ الْكَلْفَيِّ رضي الله عنه.

^{٣٠} . أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

^{٣١} . أخرجه أحمد في مسنده وأبن خزيمة في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما بإسناد حسن.

النسبية في العلوم الكونية

العلوم الكونية هي ما يتعلق بالكون من حيث ما هو مادة، أو ما يتعلق بالعقل من حيث ضبطه للنسب الكونية. وبذلك تدرج تحتها الفيزياء والكيمياء بأنواعهما، وما يتصل بهما من علوم عقلية كالرياضيات وأنواعها والفلسفة.

والنسبية في هذه العلوم جلية حتى عند أصحابها؛ لكنهم إن كانوا كافرين، فإنهم لا يشعرون بها لظفهم أن لها الإحاطة في نفسها، التي يؤمنون أنها ستبدىء مع مرور الأزمان. والزمان بالنسبة إلى هذه العلوم عند أهلها كالأكسجين عند الحيوانات (عني الكائنات الحية). فهذه هي النسبية المعلومة عند هؤلاء.

أما النسبية الحقيقة في هذه العلوم، فهي العلاقة بين ظاهرها الذي يتناول الأكون بالدراسة والفحص، وبين الحقائق المعرفية المؤسسة لها. نقصد من وراء قولنا أن جميع العلوم الكونية تدل على الله من عين مجدها، ولكن أهلها لا يشعرون. ولا يعني هنا بالدلالة ما يعرف عند الناس بالإعجاز العلمي؛ فهذا المستوى يليق بالعامة عندنا، ولكن يعني الحقائق (سنة الله) المتجلية في صور تلك العلوم. وقد أشار بعض أهل الله إلى ذلك في كتبهم بما يجعل العاقل يتوقف عنده. من ذلك إشارة الشيخ الأكبر قدس سره إلى الحقائق المتجلية في علم الجبر، في

كتبه مراراً؛ مما يجعله من أكبر العلوم دلالة على التوحيد. ومن ذلك كشف بعضهم رضي الله عنهم للأسرار المتجلية في علم النحو، كما فعل الشيخ ابن عجيبة رضي الله عنه في شرحه على متن الأجرمية. ومن العلوم المترجمة للمعاراتف بلسانها عند أهل الله، علم الفلك، وعلم الطب، وعلم المنطق، و....

أما الفقه فهو أقرب العلوم دلالة على علوم الطريق، لذلك فقد صنف جماعة من أهل الله في الأسرار التي يحتويها؛ منهم الشيخ الأكبر في ختام فتوحاته، والشيخ ابن عليوة المستغاني في كتابه "المنح القدوسيّة"، والشيخ عبد الغني النابلسي في كتابه "أسرار الشريعة"، وغيرهم رضي الله عنهم. ولنا في هذا المجال، كتاب "تحقيق معنى الصلاة"، في الكلام عن أسرار الصلاة.

وبما أن أهل كل علم، لا يعلمون في الغالب إلا صورة العلم الظاهر، ويجهلون العلم بالله فيها، فإن علمهم في مجالاتهم نسبي ومحاجي. قلنا محاجي، لأنه يحجبهم عن الحق مع أنهم لا يستغلون إلا به؛ وأيضا لأن العلم كله من أي صنف كان، فإنها دلالته تكون على الله أولاً؛ من حيث كونه المعلوم الحق سبحانه. أما سائر المعلومات بما سوى الله، فهي عدم مخصوص وإن كان قد ظهر بنور الله؛ ولكن ما يرى ذلك إلا المحققون.

وكلمة علم إذا وردت مفردة في القرآن، فهي لا تدل إلا على العلم بالله؛ وكذلك الكلمة عالم وعالمون وغيرها؛ بل حتى العلم المضاف الذي يدل على كون مخصوص، فإنها دلالته بالأصل على الله؛ لذلك نقول: إن من لم يظفر بحظ من العلم بالله، فلا يُعد عالما على التحقيق، وإن كان من أكبر من يُشار إليهم في مجالهم. فافهم هذا الأصل واحفظه، فإنه ينفعك إن شاء الله في العاجل والأجل.

أما النسبة التي تكلم عنها أينشتاين وغيره من الفيزيائيين، فهي نسبة أساسها اعتبار الزمن؛ رغم أن الفيزيائيين لا يعلمونحقيقة الزمن، سواء أكانوا من يعتقدون ثباته كـ"نيوتن"، أو من يعتقدون نسبيته (تغيره) كـ"أينشتاين" وـ"بوانكريه" وـ"بلانك". وقد ذكر الله هذه النسبة في قوله سبحانه: ﴿وَلِئَلَّكَ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَالْفَ سَنَةٌ مَّمَّا تَعُدُّونَ﴾ الحج: ٤٧، وفي قوله أيضاً: ﴿تَعْرُجُ الْمَكَ�نِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ المعارج: ٤. ويوم الرب ويوم العروج مختلفان أيضاً عن أيام الأفلاك السماوية، التي لكل ذلك منها يوم مخصوص، يعادل قدرًا مخصوصاً من أيامنا، التي هي الأربع وعشرون ساعة. وقد سمعت لأحمد زويل (العالم المصري المشهور)، تساؤلاً عن حقيقة الزمان على إحدى الفضائيات، يؤكّد ما ذكرناه، أي جهله وأمثاله به. ونحن قد تكلمنا عن حقيقة الزمان في كتابنا "كشف الحجب الإدراكية"، فراجعه هناك إن كنت تريده الاستعانة به.

وعلى العموم فإن المشتغلين بالعلوم الكونية، إنهم ظفروا ببعض الحقائق، فإنهم يعلمونها في صورة مجتزأة (صورة نتائجها)، ولا يمكنون من النفاذ إلى ما خلفها من الحقائق الوجودية؛ بسبب أن أكثرهم كافرون، ليس لهم نور يمشون به. والعلم بالحقائق، جعله الله مختصاً بأهل النور؛ حتى يمتاز الفريقان. وأهل النور لا يكتثرون كثيراً بهذه العلوم، وإن كانت في مستطاعهم؛ ويفضلون أن يكون كلامهم عن الله، حتى لا يعيّنوا الغافلين على ما هم فيه. فإعراضهم عن الخوض في الكونيات كثيراً، هو نصيحة لعباد الله؛ لا جهلاً منهم بهذه العلوم. وإلا فكيف يجهل شيئاً، من كان عالماً بالله! نخص هنا الأكابر من أهل الله، أصحاب الفتاح الكبير، رضي الله عنهم.

وعلى العموم، فإن أهل العلوم الكونية، مثلهم مع العلم، كمثل من يعرف قراءة الحروف، ولا علم له بمعاني الكلام. ومعلوم أن المعاني هي المُراداة من وراء القراءة أو الكتابة. وإن اتخاذ هذه العلوم مدخلاً إلى الإسلام كما هو شائع في زماننا عند غير المسلمين، وانبهار بعض المسلمين بذلك، هو أولى درجات فهم دلالاتها وعمقها. وبين هذه الدرجة والعلم بالله، كما بين مرتبتي الخلق والحق؛ ولكن البصائر إذا بلغ منها الضعف مبلغاً، فإنها لا تدرك النور الباهر إلا ضئيلاً.

وستترك لك تتبع ما نبهناك إليه في مظانه، فإن هذا الكتاب لا يتسع للتفصيل فيه.

نسبة العلماء من العلم

لا شك أن للعلم بحسب صنفه ودرجته أثرا في تحديد صنف العالم ومرتبته. فأما العلم الرباني الذي هو أعلى صنف من العلم يجوزه بشر، فمعنى به الوحي التشريعي بالنسبة إلى الأنبياء عليهم السلام، والوحي التعريفي بالنسبة إلى الورثة، على الخصوص؛ وأما علم الفقه، فمعنى به استنباط الأحكام؛ وما عدا هؤلاء فعلمهم لا يسمى علمًا في الاصطلاح، وإن كان لا يخلو أحد عن علم أبدا.

ونحن في هذا الفصل سنبين بعض الخصائص التي تميز كل صنف من العلماء، حتى يسهل على القارئ التمييز؛ فيمكنه تجنب الوقوع في اللبس المحرف للإدراك.

١. العلماء الربانيون:

لن نركز القول على الأنبياء عليهم السلام، لأنهم متميزون لدى العام والخاص، بوجي التشريع الذي لا يشاركون فيه غيرهم؛ خصوصا وأن باب النبوة قد أغلق بعد نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم؛ فلا يخاف على الناس الخلط بين النبوة وغيرها، إلا أن يكون المرء على عقيدة باطلة؛ فلا تعنينا مخاطبته. لكن مع ذلك سنعرض لبعض خصائص النبوة مما هو من

ولايتها، حتى نفهم من خلاله بعض أحوال الوارثين؛ إذ الوارث تابع للموروث في الأحكام المتعلقة بالإرث. وهذا لا يحتاج إلى التفصيل في التدليل عليه.

وأول ما يميز الربانيين (أنبياء وورثة) عن غيرهم، هو فناؤهم عن أنفسهم؛ بمعنى أن موطنهم هو العدم من حيث ما هم هم. وتبعاً لهذا، فهم لا علم لهم من أنفسهم بتاتاً؛ فلا أحد أكثر تحققاً بجهله منهم؛ لذلك تجدهم لا يأنفون من نسبة الجهل إليهم. وكل علم يظهر عليهم فهو من الله وحده، حقاً لا ظنا وإيماناً. وهذا المقام، وإن حرصنا على توضيحه، فلن يدرك على ما هو عليه إلا ممن ذاقه؛ أو لمستشرف يراه عن بعد، فيكون علمه به مجرداً.

وقد اشتربوا للواصل المحقق أن لا يستند إلى علم ما يرجع إليه الناس إلا ما يظهره الله عليه من علمه، خصيصة يمتازون بها عن سواهم، ووراثة نبوية؛ فقد سبق أن قلنا إن علوم الأنبياء عليهم السلام توقيفية جزئية، لأنهم لا يستبطون العلوم كما يفعل من دونهم؛ وإنما يأخذونها عن الله تعالى متى شاءوا، إذا شاء سبحانه. وهنا، نرى أنه لا بد من الكلام عن الاجتهاد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ وذلك أن بعض الفقهاء قد قالوا بجواز الاجتهاد له صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما قال غيرهم بعدم جوازه، وتوقف البعض الآخر. وكل هذا تحكم، بسبب جهلهم لمرتبة النبوة كما سبق أن أشرنا. والعقل هنا، لا يعتد بحكمه!

ومن الأدلة التي يعتمد عليها القاتلون باجتهاد النبي، قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُ الْكِتَبَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ إِمَّا أَرَيْكَ اللَّهُ كُلَّهُ﴾ النساء: ١٠٥؛ ففهموها: بما ترى. والفرق واضح؛ لأن ما أراك الله: هو منه لا منك؛ وما ترى هو منك. فإن كان رأيه عليه وآلـه الصلاة والسلام من الله، فأي اجتهاد هذا؟ على الأقل ليس هو الاجتهاد بالمعنى المتعارف عليه عند

الأصوليين. أما من قالوا بحصول الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم في قضية تأثير النخل. فقد جاء عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بقوم يلّقحون، فقال: لو لم تفعلوا لصلح. قال: فخرج شيئاً؛ فمر بهم، فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا.. قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم!»^{٣٢}. فهم من هذا الحديث بعض الناس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا علم له بما قد يعلمه غيره من أمور الدنيا. فنقول:

ـ ينبغي أن نفرق بين ظاهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وباطنه. ولتعلم أن ظاهره كامل كما هو باطنه. ومن كمال ظاهره صلى الله عليه وآله وسلم، أن يكون تحت حكم العادة، لا يخرج عنها إلا استثناء عند ظهور المعجزات. ومن هذا الباب أميّته صلى الله عليه وآله وسلم، وكراهته للأكل الذي لم يعتد في بلده، والاشتغال بتفاصيل الأعمال التخصصية، كما هو الشأن هنا وفي قصة بدر وموضع نزوله صلى الله عليه وآله وسلم منها.

ـ إن حقيقة الرباني (نبياً وغيره) على طبقات، كما بيّنا ذلك في كتاب "المنهج القويم"، وكما ذكرنا في فصول سابقة هنا؛ وكل طبقة لها حكمها. وقد يثبت الحكم في أمر ما لطبقة دون طبقة، كما قد يثبت لها جميعاً. كل هذا والرباني واحد. وهذا لا يكون إلا له! يؤدي هذا إلى أن الرباني، قد يكون على علم ما بحقيقة، ولكن الله يحجبه عن قلبه؛ فيعمل فيه بعمل من لا علم له، من اجتهاد أو غيره. وهذا مما وقع لسيدنا موسى عليه الصلاة والسلام مع الخضر عليه السلام. فمن يظن أن موسى لم يكن على علم من حيث حقيقته بما كان من أمر الخضر فقد جهل، وما عرف قدر موسى؛ ولكن الله حجب قلب موسى عن ذلك في ذلك الوقت

^{٣٢} . أخرجه مسلم.

المخصوص، ليدل على أن الأمر في العلم كما في غيره، له سبحانه لا لغيره. ولا فرق في هذا بين رباني وغيره؛ بل الرباني مقامه أدعى أن يجلب له هذا العلم وهذا الأدب.

وإذا رأى غير العالم من الرباني مثل ما ذكرنا، حكم بأنه من مرتبة العامة، وغلط غلطاً بيّنا في حكمه وهو لا يشعر. من هنا قيل: إن الرسول صلى الله عليه وآلـه وسلم، يجتهد فيها لا وحي فيه. يقيسون أحواله صلـى الله عليه وآلـه وسلم، وهو سيد الربانـيين، على ما يعلمون من أنفسهم، وهم في مقام الحجاب!

جـ- أما قوله صلـى الله عليه وآلـه وسلم: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»، فهو لا يفيد أن الدنيا علمها خالـف لعلم التشريع، بسبب أن التشريع ينبغي أن يشمل كل أمور العبد، حتى الدنيوي منها. ثم إن رسول الله صلـى الله عليه وآلـه وسلم له حال خاص به، يكون فيه بحسب الحضرة التي هو فيها في ذلك الوقت. فقد يكون في حضرة إجمال، وقد يكون في حضرة تفصـيل؛ وقد يكون في حضرة جـمع، كما قد يكون في حضرة فـرق. كل هذا بحسب مقامـه الفـريد، لا بحسب ما نعلم نحن. جـلـ رسول الله صلـى الله عليه وآلـه وسلم أن يحيط بحالـه أحدـ؛ ولو لا أنـنا نـريد أن نـنبـه الناس إلى ما يـجهـلونـ، لـسـكتـنا عنـ الخـوضـ فيـ مثلـ هـذاـ أدـباـ وـاجـباـ معـهـ صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلمـ.

وـظـاهـرـ الـأـمـرـ، أنـ رـسـولـ اللهـ صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلمـ، كانـ فيـ حـضـرةـ جـمعـ وـإـجـمالـ، عـنـدـماـ قالـ بـعـدـ التـأـبـيرـ. وـمـثـلـهـ فيـ هـذـاـ كـرـجـلـ اـرـتـفـعـ فيـ الـفـضـاءـ حتـىـ صـارـ يـرـىـ كـلـ الـأـرـضـ؛ فـإـذـاـ سـأـلـهـ شـخـصـ عـمـاـ يـوـجـدـ قـرـبـ بـيـتـهـ مـثـلاـ، فإـنـهـ لـاـ يـتـبـيـنـهـ؛ فـيـقـولـ لـهـ أـنـتـ أـعـلـمـ مـنـيـ بـهـذـاـ بـسـبـبـ قـرـبـكـ منـ المـكـانـ. فـقـولـهـ صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلمـ: «أـنـتـمـ أـعـلـمـ بـأـمـرـ دـنـيـاـكـمـ»، مـنـ هـذـاـ الـبـابـ؛ فـهـيـ أـقـرـبـ إـلـىـ إـدـرـاكـهـمـ، أـيـ أـذـنـ؟ـ هـذـاـ سـمـاـهـاـ دـنـيـاـ؛ـ وـلـيـسـتـ الدـنـيـاـ هـنـاـ عـلـىـ عـمـومـهـاـ كـمـاـ فـهـمـ ذـلـكـ قـوـمـ. وـمـنـ هـذـاـ الـبـابـ أـيـضاـ قـيـلـ: "ليـ وقتـ لـاـ يـسـعـنـيـ فـيـهـ غـيرـ رـبـيـ".ـ وـلـلـرـبـانـيـنـ مـنـ الـورـثـةـ

رشحات من حاله صلى الله عليه وآلـه وسلم، تغيبهم عن أنفسهم وعن العالم؛ فإذا سألت أحدهم عن أظهر الأشياء لا يفقهه عنك. ولهـم رضي الله عنـهم في ذلك قصص مشهورة. فإن قلت: غيبة رسول الله صلـى الله عليه وآلـه وسلم، عن بعض التفاصـيل، لا تليق بـمقامـه الشريف، من حيث كونـه مرجعاً للناسـ في كل شيء؟!

قلنا: هذا نـسبي؛ ولو قارنتـ مثلـ واقعـة تـأبـير النـخل بـغيرـها ما ثـبتـ في السـيرة والـسنـة، لـوـجـدـتـهـ لاـ يـتـجاـوزـ عـدـد رـؤـوسـ الـأـصـابـعـ. هـذـاـ حـتـىـ يـمـتـازـ الـعـلـمـ الـنـبـويـ الـرـبـانـيـ عـنـ الـعـلـمـ الـإـلـهـيـ الـمـحـيـطـ؛ إـلـاـ وـقـعـتـ الـأـمـةـ فـيـمـاـ وـقـعـتـ فـيـهـ الـنـصـارـىـ مـنـ ضـلـالـ. وـقـدـ ذـكـرـنـاـ لـكـ فـيـمـاـ سـبـقـ مـنـ الفـصـولـ أـنـ عـلـمـ الـأـنـبـيـاءـ عـلـمـ تـامـ، غـيرـ مـحـيـطـ. وـهـذـاـ أـيـضـاـ قـلـنـاـ إـنـ ظـاهـرـ رـسـولـ اللهـ (الـبـشـريـ)ـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ، الـوـاقـعـ تـحـتـ حـكـمـ الـعـادـةـ مـنـ دـلـالـاتـ كـمـالـهـ الـأـكـمـلـ؛ـ بـخـلـافـ الـظـاهـرـ الـعـيـسـوـيـ -مـثـلاـ-ـ الـذـيـ كـانـ يـكـادـ يـغـيـبـ فـيـ حـكـمـ الـبـاطـنـ. وـمـنـ لـاـ عـلـمـ لـهـ،ـ كـلـمـاـ ظـاهـرـ أـحـكـامـ الـبـاطـنـ عـلـىـ الـظـاهـرـ، يـرـىـ الـوـلـيـ بـهـ أـكـمـلـ؛ـ وـهـوـ خـلـافـ الـحـقـ. وـهـذـاـ يـظـهـرـ جـلـيـاـ عـنـ الـعـامـةـ؛ـ فـتـراـهـمـ يـعـظـمـونـ صـغـارـ الـأـوـلـيـاءـ بـسـبـبـ مـاـ يـظـهـرـ عـلـيـهـمـ مـنـ خـوـارـقـ،ـ وـلـاـ يـأـبـهـونـ لـكـبـارـهـمـ،ـ بـسـبـبـ إـحـكـامـهـمـ لـظـواـهـرـهـمـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـ.ـ هـذـاـ مـنـ بـابـ أـثـرـ مـقـامـ الـنـاظـرـ،ـ فـيـ الـحـكـمـ؛ـ وـهـوـ مـاـ لـاـ يـخـفـىـ عـنـ عـاـقـلـ.

ثم إن علم الـربـانـيـنـ،ـ عـلـمـ مـتـعلـقـ بـالـوقـتـ؛ـ بـسـبـبـ كـوـنـهـ لـيـسـ كـلـيـاـ؛ـ وـالـلـهـ يـحـكـمـ فـيـ كـلـ زـمـنـ بـحـكـمـ جـدـيدـ.ـ فـإـنـ كـانـ الـحـكـمـ مـمـاثـلـاـ لـلـحـكـمـ الـذـيـ كـانـ فـيـ الزـمـنـ الـأـوـلـ،ـ ظـلـنـ فـيـهـ أـنـهـ نـفـسـهـ؛ـ وـهـوـ مـشـابـهـ لـهـ فـحـسـبـ؛ـ وـإـنـ كـانـ مـخـالـفـاـ،ـ ظـهـرـ أـنـ لـكـلـ زـمـانـ حـكـمـاـ خـاصـاـ.ـ مـنـ هـنـاـ كـانـ أـهـلـ اللهـ يـسـأـلـونـ عـنـ مـسـائـلـ،ـ فـيـجـيـيـوـنـ فـيـ كـلـ وـقـتـ بـجـوـابـ مـخـتـلـفـ؛ـ جـزـئـاـ إـنـ لـمـ يـكـنـ كـلـيـاـ.ـ فـعـلـمـهـمـ مـتـجـدـدـ أـبـداـ.ـ وـمـنـ تـبـعـ هـذـاـ الـأـصـلـ فـيـ الـوـحـيـ،ـ عـثـرـ عـلـىـ عـلـومـ نـفـيـسـةـ لـاـ يـعـلـمـهـاـ أـهـلـ الـظـاهـرـ الـبـتـةـ.

ومثل هذا، إجابتهم رضي الله عنهم السائلين عن نفس المسألة، بإجابات مختلفة؛ مراعاة لأحوال السائلين. وغيرهم ليس لهم هذا، بل يعيدون نفس الجواب دائمًا.

وكل ما ذكرناه، يدخل في أسباب حركية العلم التي ذكرناها في الفصول الأولى من الكتاب. ومن لا علم له بهذه الحركية، فإنه إن قبل صورة من صوره من الرباني، يُنكر غيرها ولا بد. وهذا مما يُدخل الحيرة على الناظرين إلى أحوال أهل الله؛ فيجدونهم في نفس الآن علماء جهالاً، بحسب نظرهم لا بحسب الحقيقة؛ لكنهم لا يعلمون.

٢. علم غير الربانيين:

أما غير الربانيين من أهل العلم في العرف، فعلمهم حجبي؛ وإن كان حقاً في نفسه عند المحققين. وذلك أن نفوسهم موجودة في توهّمهم، وعلمهم منسوب إليها وإن كان في الحقيقة إليها؛ لكن النسبة هي المعتبرة هنا. لذلك تجدونهم بعيدين عن إدراك المعانى العلوية، ولا يفهون إلا فيما يناسب حالمهم، وهي الدنيا. ألا ترى أنه حتى فيما يعود إلى الدين، لا يدركون منه إلا الصورة الظاهرة؛ وإن لم يحاطوا، فسيجدون أنفسهم منحرفين عنه وإن حافظوا على النسبة بالقول؛ بل هذا أغلب ما يؤول إليه حال من هذه مرتبته.

وعلى هذا يكون علم غير الربانيين ظنياً، حتى وإن كان منطلقه الوحي؛ ذلك أنهم لا يعودون في الوحي إلى المتكلم به، حتى يعلمون مراده في كلامه؛ بل يستبعدون حدوث هذا بسبب غلبة ظلمتهم؛ فيكون علمهم نفسياً لا يظفرون معه بخير كبير، إلا ما يبقى لهم من أصل الإيمان إنهم حفظوه من شوائب النظر (الفكر).

كما يكون هذا الصنف من العلم جامداً (على صورة واحدة)؛ ولا يعني هنا ما يحصل فيه من تغير بسبب التراكم عبر الزمان، وإنما نقصد ما يقابل حركة العلم التي سبق أن ذكرناها. وكما أن الأصل (النفس) وَهُمْ عند هؤلاء، فكذلك علمهم؛ يتّهمون له بناء يترتب فيه بعضه على

بعض. وكلما ارتفع البناء، يظن "العالم" أنه أكثر علماً من غيره. من هنا يُحجب هؤلاء عن الربانيين وعلمهم، إذا رأوه لا يستغلون بالعلم على النحو الذي يعلمون.

ومع أن غير الربانيين علمهم لا يخلو من فكر يربط بين أجزاءه، إلا أنهم أبعد ما يكون عن إدراكٍ للنسق الكلي للعلم؛ بحيث تتوافر لديهم معه صورة شاملة تدرج فيها كل الأجزاء التي هي ضمن معلوماتهم. فيبقى علمهم في صورة وحدات تكون أحياناً مستقلة عن بعضها؛ مما ينقص من القيمة العلمية لكل النسق. ومع ذلك، يحاول هذا النوع من العلماء، اصطناع الاتصال بين تلك الأجزاء؛ فلا يجدون غير الفكر، يستجدونه أن يجد مشتركات وروابط بين مختلف الأجزاء؛ وكثيراً ما تكون حلولهم الفكرية تلفيقية، لا تنطلي إلا على من هو على شاكلتهم أو أقل مرتبة.

وعلى العكس منهم، تجد علم الربانيين الذي يبدو مجذزاً، يظهر في نسق واحد متكامل، بسبب أصله الإلهي؛ هذا من دون قصد منهم، ولا تكلف. فيعلمون تحليات المعانى في المجالات المختلفة، ويتبعون صورها؛ بحيث تجدهم في النهاية يحيطون بها يخرج في العادة عن إدراكم، فيُصابون غيرهم بالحيرة منهم؛ وكان الأمر يسير بعكس ما يروم أصحابه.

ثم إن علم غير الربانيين، يتسم بعدم الوضوح، وإن بالغوا في جعله يظهر في صورته. وهذا سبب من أسباب الاختلاف فيما بينهم؛ بخلاف الربانيين، فإنهم على نور يكشف لهم أدق المعلومات من دون عناء؛ وهذا أيضاً هو السبب لديهم في وحدة علومهم، رغم ما يعتريها من اختلاف في المراتب. والعاقل لا شك، يميز هنا بين اختلاف المراتب واختلاف الصورة.

وقد رأينا مثلاً على التباين في درجات الوضوح في إدراك المعلومات، فرقاً كبيراً بين فقهاء كبار، لا يتبيّنون أحکاماً في الفقه، هي عند أميين من أهل الله في غاية الوضوح. وحتى لو كلمت الفقيه في ما يعلمه الرباني (أو تلميذه)، وظنت أنك ستوصلك إليه ذلك العلم بسهولة،

فستجده من أعنصر الأشياء عليه؛ لكونه يرجع إلى النور لا إلى الاستنباط وإعمال الفكر. ومن لم يميز بين الأصول هنا، فإنه سيعتب كثيراً من دون أن يحصل على طائل.

وسنعرض هنا بعض الآيات القرآنية حتى تلمس بها بيزيد كلامنا وضوها في عين الطالب إن شاء الله. فمن ذلك قول الله تعالى في حق من كان على علم إلهي: ﴿وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ البقرة: ١٢٠: يتوعد الله الرباني إن هو عدل عمما عنده من العلم، إلى أهواء الناس التي ليست إلا مسمى العلم لديهم في كثير من الأحيان. فلا تحجبك تسمية الله لعلومهم أهواء، عن حقيقة ما يظنونه فيها. ويقول الله أيضاً: ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَابِلًا بِالْفَسْطِيلِ﴾ آل عمران: ١٨: العلم هنا هو العلم الإلهي في المظاهر الربانية، لا غيره؛ وذلك أن شهادة أنه لا إله إلا هو، ليست في مستطاع كل من يزعم أنه على علم. ويقول سبحانه: ﴿يَتَأَبَّلُ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنْ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّعِنْ أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ مريم: ٤٣: هذا قول الرباني لغيره الذي يظن أنه يعلم شيئاً. وما لا يعلمه غير الربانيين، أنهم لا يعلمون. ويقول سبحانه: ﴿وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيَوْمَئِنُوا بِهِ فَتُخَيِّبَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادُ الَّذِينَ أَمْنَوْا إِلَيْهِ صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾ الحج: ٥٤: هذه الآية تدل على أن العلم لا يعلم إلا بالعلم؛ فلا يعلم حال الرباني إلا من كان ربانياً أو من المستشرفين من التلاميذ. أما المؤمنون فلا يعلمون ذلك، لكن الله يتولى هدايتهم ببركة إيمانهم إلى صراط مستقيم، من غير أن يعلموا تفاصيل ما هم عليه. فانظر فضل العالم الرباني على المؤمن العامي، وانظر نفع الإيمان للمؤمن من غير العالم. فلا شر إلا من الفكر والهوى. ويقول الله أيضاً: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ وَيَأْكُلُونَ ثَوَابَ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَلِحًا وَلَا يُلْقَنَّهَا إِلَّا

الصَّابِرُونَ ﴿القصص: ٨٠﴾: هذا في قصة قارون الذي كان من أكابر الأغنياء. وانظر كيف تفتن العامة إنهم نظروا إلى المال، وكيف أن الذين أوتوا العلم في منأى عن ذلك؛ بل ويستنقذون من دونهم إنهم استمعوا إلى نصحهم. انظر إلى هذه الصفة، واجعلها معيارك للتعرف على العلماء من حولك؛ فستر العجب. ستجد أن كثيرين من يظنون أنفسهم، أو يظنهם غيرهم، من أولي العلم، من يذهب المال بعقولهم؛ حتى أنهم قد يذلون دينهم في سبيل توهם تحصيله. ويقول سبحانه وأيضاً: ﴿بَلْ هُوَ إِنَّتُ بَيْنَنَاٰ فِي صُدُورِ الظَّالِمِينَ أُوتُواُ الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِإِيمَانِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ **العنكبوت: ٤٩**: هذا هو الوضوح الذي تكلمنا عنه؛ أما الظالمون هنا فهم الذين يعدلون عما يعطيه العلم إلى ما سواه من الظنون التي تشيع بين الناس. من هنا تعلم أن المتبين للعلم قلة في كل زمان. ويقول سبحانه: ﴿قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَبْيَغُوكُمْ مَا أَرْسَلْتُ بِهِ، وَلَكُنَّ أَرْدَكُكُمْ قَوْمًا بَجَاهَهُونَ﴾ **الأحقاف: ٢٣**: "عند الله": أي من الرباني، "وأبلغكم...": ما يليق بكم، لا كل العلم. وهذا يدل على علم الرسل عليهم السلام الذي هم مخирون في تبليغه، أو ما هو مختص بهم؛ وقس عليهم ورثة نبواتهم. ويقول الله أيضاً: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَطِعُ إِلَيْكَ حَقَّ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُواُ الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ إِنَّهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَأَبْيَغُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ **محمد: ١٦**: الاستماع العام الآن، يكون في القرآن والسنة؛ والذين لا علم لهم من الله، لا يفقهون كثيراً من كلام الله وكلام نبيه عليه السلام؛ وإن كانوا يتأنلونه. ولি�تهم كانوا مثل من قال الله فيهم "حتى إذا خرجوا.."، لأن هؤلاء أقربوا بمكانة من أوصي العلم؛ بينما تجد في الأزمنة المتأخرة كلاً مكتفياً بها لديه. ويقول سبحانه: ﴿قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَّدِيرُ مُّؤْمِنِينَ﴾ **الملك: ٢٦**: المقصود به العلم المحيط سواء كان الصفة الإلهية، أو العلم الذي يكون للرباني. "إنما أنا...": بحسب ما تعلمون مني (لا تتعدونه)، نذير مبين.

ولك أن تقصى بعد ذلك صفات العلماء وأثار العلم فيهم، بنفسك إن كنت من ينظر بربه؛
أو ابحث لك عن رباني يسلك بك لحج العلم، ويخرجنك من ظلمة الوهم؛ فإن الكتب لا
تغنى في هذا دونه.

الإطلاق والتقييد العلميان

إن العلم لا يمكن أن يدعى فيه أحد من الناس الإحاطة التامة، أكان ربانياً أم لا؛ ليمتاز العبد من الرب؛ وإن كان العلم كله كما سبق أن ذكرنا. ومن لم يقف على جهله، فما له حظ من العلم، وإن كان من ينتسبون إليه.

والأصل في العلم أن لا يُتَقَيَّدُ فيه بشيءٍ؛ إلا ما كان من معاييره، لا من أهواء القائلين. وكل ما نجده في العالم، من تقييد التابعين بالمتبوعين، وإعادة للمقولات من غير إدراك لحقائقها، فليس من العلم الصحيح؛ وإنما هو كالترك ببنقل العلم.

ولو ميّز الناس هذا، وعملوا عليه، لکفوا شرّاً كبيراً؛ ولكنهم خلطوا بين العلم وحمله، فدخل التخليط على المنظومة كلها، وتكلم من لا علم له بصفته عالم؛ فضل وأضل.

وقد نبه الله إلى صفة حمل العلم من دون الانصياع به، في قوله تعالى: ﴿مَثُلُّ الَّذِينَ حُمِّلُوا النَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ الجمعة: ٥؛ ﴿حُمِّلُوا النَّوْرَةَ﴾: تكليفاً علمياً وعملياً؛ ﴿ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾: بعدم إدراك ما جاء فيها، وعدم العمل وفقه؛ ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾: الذي هو أبلد الحيوانات؛ ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾: يحمل كتاباً على ظهره. فهل ستقلب حقيقته الحمارية بمجرد حمله الكتب؟ كلا! وإياك أن تقول إن ذلك منوط ببني إسرائيل،

فتكون من الجاهلين؛ فإن الله لا يُعرّض لك، إلا بما هو محتمل الوقوع في حرقك. وهو يأتيك سبحانه بالأمثال حتى تستخلص العبر.

والتمييز بين العلماء، و"الحمير العلمية" ضروري، حتى يعلم الطالب أولاً أين يطلب العلم. وعندما تجد ما يُرِّعِمُ أنه علم، يحول بين الإنسان وأدميته، فاعلم أنه ليس بعلم؛ وإنما هو شرك إبليس يكتسي ثوب العلم، يصطاد به اللعين من له إلى العلم ميل. ولا يخفى أن الشيطان، يستعمل شهوات النفوس (التي قد يكون العلم إحداها)، في الإيقاع بأصحابها، ومن يُمْكِن أن يكونوا طريقاً إليهم. ولو تبع البصير هذا الباب، لوجد العجب.

وحتى لا يضيع المرء في التفاصيل، فلينظر إلى الغاية من العلم؛ فإن هو وجدها عند المعلم، فليعلم أنه ذاك؛ وإن لم يجدها، فليتلق شره بالفرار منه. والغاية من العلم هي كما قيل: الوصول إلى المعلوم. ولا معلوم في الحقيقة إلا الله! فإن حَيَّرْتَكَ الكثرة والتضاد، فاعلم أنها الأسماء الإلهية لا غير.

وعلى هذا، فكل علم مقيد بغایة إجرائية جزئية، دنيوية أو أخرى، فهو حجاب. والحجاب ينبغي على العاقل أن يفر منه، لا أن يتهدى فيه. ولا يهمه ما الناس عليه من إقبال على طريقه أو إدبار. فالحَكْمُ لله، لا غيره!

والتقيد في العلم الذي قصدناه، هو القناعة بأي علم من العلوم دون الله؛ وإن كان في نفسه صحيحًا. فقد جاء في الحديث: «إن العبد ليَعْمَلُ فيما يرى الناس عمل أهل الجنة، وإنه لمن أهل النار؛ ويَعْمَلُ فيما يرى الناس عمل أهل النار وهو من أهل الجنة، وإنما الأعمال بخواتيمها»^{٣٣}؛ فإن كانت الأعمال هكذا، فالعلوم أولى وهي أصلها. ونفهم من الحديث

^{٣٣} . أخرجه البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

أيضاً، أن الاشتغال بالعلوم الشرعية (فيها يرى الناس)، لا يدل على أن المشتعل بها من أهل الدين، وبالتالي من أهل الجنة؛ بل قد يكون من شياطين الإنس وأئمة الفتنة.

والإطلاق في مقابل التقييد، هو إمكان الخروج من أثر التعين وقيد العقل؛ إلى الصفة الإلهية المحيطة؛ ذلك الخروج الذي ذكره الله في قوله سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ البقرة: ٢٥٥، بما يفيد أنهم (من شاء الله من العباد) يحيطون بما شاء سبحانه من علمه. فهذا هو حظ هؤلاء القوم (الذين ليسوا إلا الربانيين) من الإطلاق.

وإنك تجد المتكلمين في هذا المعنى، لا يكادون يذكرون من حيث العدد في كل زمان، رغم دلالة الوحي على هذه المكانة؛ مما يدل على أن تصور الناس لمسألة العلم، قد تعرّض لتجويه مقصود عبر قرون من الزمان، أو على الأقل هو قاصر؛ وهو ما أدى بالتبع، إلى عدم الظفر بشرفات العلم التي قصدها الشع.

وليعلم القارئ أن بلوغ الإطلاق الإنساني، هو الغاية من الدين بالأصل؛ حتى يتحقق التجلي الآدمي في الزمان. وهذا التجلي، لا يختلف أبداً مادامت السماوات والأرض؛ بسبب كونه أصل الخلافة الإلهية، بجميع مراتبها الفرعية والكلية.

وبما أن هذه المرتبة الخلافية هي قطب المقامات، فقد خلق كل أفراد النوع الإنساني على استعداد لها بالقوة، وإن لم يظهر ذلك بالفعل من كل أحد. هذا يجعل الطلب لها ممكناً وجائزاً، كما نبه إلى ذلك الشيخ الأكبر رضي الله عنه.

البَابُ الثَّانِي

تطبيقات

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

العلم النافع

جاء في الحديث عن زيد بن أرقم عن النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم أنه قال: «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع»^{٣٤}؛ فاتضح أن العلم منه ما ينفع، ومنه ما لا ينفع. وهذا مما أصبح مجهاً ولا في زماننا، وأصبح الناس لا يعودون فيه إلى أصل.

وعدم نفع العلم يكون من وجهين:

- من كون العلم لا ينفع من ذاته، كعلم السحر، وعلم التجسس وعلم القتل وتيسير أسبابه، وغير ذلك مما لا يخفى ضرره.

^{٣٤}. أخرجه مسلم.

- من كون العلم لا يؤدي إلى العمل به، إن كان العالم مُكلفاً به؛ فيكون حجة عليه فحسب.
ولا بد هنا أن نفرق بين العلوم الإجرائية (الأدوات)، والعلم الغاية؛ لأنَّه إن وقع الخلط في
هاتين المرتبتين، فإن المنظومة برمتها سوف تختل؛ وهو ما نعاني منه في أزمنتنا المتأخرة، من
غير شك.

هذا يعني، وجوب وضوح الرؤية من البداية، عند كل مُقبل على العلم؛ حتى يتمكن من
طلب العلم الذي ينفعه؛ وإلا فسيعتبر الأمر خيانة من جيل "المعلمين"، إن كانوا على بينة من
ذلك في أنفسهم؛ فإن لم يكونوا، فسيكونون الغلط والوهم، مما وقع له التأسيس منذ قرون؛ وهو
الواقع فعلاً!

في زماننا صار النفع المنظور إليه من وراء العلم دنيوياً بحتاً؛ وهذا يُضر، وإن كان بعض
الأفراد يرون نفعه فيما يعود إلى أشخاصهم إلى أجل محدود؛ أما على الصعيد العام، فضرره
بين. ذلك، أن أمتنا صارت تقتدي في النظرة إلى العلم بالأمم الكافرة؛ وهو ما سيسهم في فتح
أبواب الفتنة عندها على مصراعيه؛ لأنَّ أشد أنواع الفتنة، هو ما كان طيًّا ما يُعظِّم من الأمور
ويُمتدح. ولا أقرب إلى هذه الصفة من العلم، إذا لم يُمحَّص ولم تُفحَّص نتائجه.
العلم إذا اُخذ سبباً إلى الدنيا، يكون كالدواء المقصود من ورائه إطالة المرض وعدم الخروج
إلى حال الصحة؛ يعني أنه يكون مُمراً، بدل أن يكون نافعاً كما يُتوقع.

رأينا أجيالاً متغيرة من أبناء أمتنا، لم يكن أغلبهم يشتغل بعلم من العلوم، إلا من أجل
الحصول بعد ذلك على منصب وظيفي مرموق. فهل مثل هؤلاء، يُرجى منهم أن يكونوا على
 بصيرة في أمورهم العاجلة والآجلة؟ أم أنهم سيكونون عبيداً على أنفسهم وعلى أمتهم، ولو
بعد حين؟ قلنا: ولو بعد حين، لأنَّ المرء لا يتبيَّن أضرار هذا النوع من العلوم (إن صحت
التسمية دائئراً) إلا بعد ظهور الأضرار الجانبيَّة، في نفس المتعلم بعد اكتهال تجربته بمروء

السنين؛ أو في الجيل الذي يأتي بعده (كأبنائه مثلاً)، عندما يرى أنه كان سبباً في ذلك من حيث يدري، أو من حيث لا يدري. وهذا الذي نذكره هنا، هو ما كان ينبغي أن تراعيه السياسات التعليمية عندنا، لو كنا فعلاً من أهلها؛ ولكن التبعية الموجودة لدينا في مختلف جوانب "الحياة"، لم تستثن هذا الجانب أيضاً؛ بل لعله أهم جانب ركزت القوى العالمية المستتبعة، أن يكون متسقاً مع هواها. وما المطالبة لتغيير المناهج اليوم، في دول كثيرة، إلا دليل جلي على ما نقول.

هذا لا يعني أننا ننادي العلوم الدنيوية، كما قد يفهم من اعتقاد الخطاب التقليدي؛ وإنما نريد أن يكون علمنا (أي علم) نافعاً لنا، فرداً وجماعة. فالعلوم الدنيوية واجب علينا تحصيلها بقدر ما يحقق الكفاية لدينا؛ لكن، أهي كل ما نرجوه من دنيانا؟ أهي ما نهیئ أنفسنا للقاء ربنا به؟

لم لا يسأل أهل العلوم الدنيوية أنفسهم، عن حسنات علومهم ومدى ملازمتها لهم؟ لم لا يسأل المهندس والطبيب مثلاً عن نفع ما معهم من "علم"، عند الموت وبعد موته؟! أليس السؤال هنا، من المنهجية العلمية ودلائل الموضوعية؟!

لم لا يفترض المرء أنه يسأل من كان قد أفنى عمره في "العلوم السياسية" مثلاً، بعد أن مات، عن رأيه الآن فيما كان يشتغل به؟ أم أن الموت وهم لا أساس له في الواقع؟!

لم يدعى بعض الأشخاص الموضوعية، مع كونهم مخلين بأدنى شروطها في علمهم وعملهم؟ أهذا من التلبيس في أعلى مراتبه، التي هي "العلم" بكل مهابته وعظمته؟!

نريد من وراء كلامنا، أن يُعطى كل علم مكانته على قدر ما هو في الحقيقة نافع للإنسان، لا على قدر ما يريد أهل الأهواء وأئمته من الشياطين.

ثم، لا تفهم من كلامنا، أننا ندعو إلى العلوم "الشرعية"، كما يعرفها قومنا؛ بل على العكس من ذلك، وبكل إنصاف، نريد أن نُخضعها هي الأخرى لنفس معايير النفع، حتى تُثبت لها مكانتها. فأول ما ينبغي أن نميزه، ما يدخل منها ضمن العلوم الكفائية؛ حتى لا يستغل بها كل أحد، فتخرج عن غايتها وتعود حجاباً عن العلم الصحيح؛ كما نرى اليوم من اشتغال كل من هب ودب بعلوم الحديث، بما صار نوعاً من أنواع الاستهزاء بالدين. ثم بعد ذلك، علينا أن نعلم كيف نرتّب العلوم العينية الضرورية لإقامة الشعائر؛ لأن ترتيبها ومراعاة أقدارها يتعلق بأحوال كل فرد على حدة، وإن كانت في عمومها متعلقة بجميع المسلمين. فهذا من باب تنزيل العلم الذي كنا قد ذكرناه في الباب الأول.

نريد من كل هذا، أن لا ينفصل تعلم العلوم الشرعية عن معاملة الله في مختلف أوقات العبد؛ بحيث يكون الدواء في غير محل الداء، أو يكون الغذاء في غير محل الحاجة؛ بما يضمن تدinya حياً وسليماً. أما ما نراه حولنا، فمخالفٌ لما ننبه إليه إلى حد كبير. وذلك أن أغلب المشغلين بالعلوم الشرعية من رأينا، غافلُون عن معاملة الله؛ ويظنو أن اشتغالهم بتلك العلوم، هو ما كُلِّفوا به؛ بل إنهم يفرون من هذه المعاملة إلى علومهم تلك، وما يتبعهاون إلى أنهم على أسوأ حال. وكل ذلك لأنهم ما ربطوا بين العلم وغايته، وأخذوه مقطوعاً عن أصله. والأمر جلي عند من كان ذا نور؛ لكن الشيطان يزين لـ"العلماء" الغفلة بنفس السبب الواجب اتخاذه للخروج منها. فانظر ما أشد تلبيسه -لعنة الله- على من لا نور له!

الفَصْلُ الْثَّانِي

الباب الشخصي

يقول الله تعالى: ﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا يُبَصِّرُونَ ﴾ الذاريات: ٢١، ويقول سبحانه: ﴿ سَرِيرُهُمْ إِيمَانًا فِي الْأَذْقَانِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوْ لَمْ يَكُفِ بِرَيْكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾^{٣٥} فصلت: ٥٣؛ فيدل سبحانه عباده على أنفسهم ليتخذوها مدخلًا إليه. ولا أقرب من هذا السبيل في الدلالة على الحق، لو لا أن أغلب الناس عنه غافلون.

وقد نبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذا الباب، في قوله: «استفت نفسك. استفت قلبك يا وابصـة (ثلاثـاً) البر ما اطمـانت إلـيـه النـفـس واطـمـأن إلـيـه القـلـب؛ والإـثم ما حـاكـ فيـ النـفـس وترـددـ فيـ الصـدـر، وإنـ أـفـتـاكـ النـاسـ وـأـفـتوـكـ»^{٣٥}. بعد هذا البيان، ليس لأحد من الناس أن يقول: ما عرفـتـ، أو قـيلـ ليـ...؛ لأنـ كلـ شخصـ لهـ منـ باطنـه شـاهـدـ حقـ، يـُفـتـيهـ فيما يـعـرضـ لهـ منـ أـمـورـ؛ وـلـهـ عـلامـاتـ منـ هـذـا الـبـاطـنـ عـلـىـ إـقـرـارـ الحـكـمـ أوـ تـفـنـيـدـهـ، وـهـماـ: الـاطـمـئـنـانـ وـالـتـرـددـ.

لكنـ، قدـ يـقـولـ قـائـلـ: إـذـا كـانـ الـأـمـرـ بـهـذـهـ الـبـاسـطـةـ، فـلـمـ يـخـتـلـفـ النـاسـ كـثـيرـاـ فـيـ كـلـ شـيـءـ؟

^{٣٥} . أخرجه الدارمي في سننه وأحمد في مسنده وأبن أبي شيبة في مسنده وأبو يعلى في مسنده عن وابصـة بـنـ مـعـبدـ الأـسـدـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ.

الجواب هو أن هذا الشاهد الباطني، لا يُستمع إلى شهادته من كل أحد! بل إن أكثر الناس قد حبسوا خلف أهواء تمكن من القلب مع مر السنين؛ فعادوا في الحكم، كمن لا أصل له عنده مما ذكرناه. هذا يؤدي إلى تساؤل آخر، وهو: هل كل القلوب هي أهل للفتوى، حتى يستفتها أصحابها؟

الجواب هو: هذا المفتي القلبي هو الفطرة الإلهية التي ذكرها الله تعالى في قوله سبحانه: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَنْدِيلَ لِحَقِّ اللَّهِ﴾ الروم: ٣٠ . بسبب هذا الأصل "الحقاني" في الباطن كان المشركون يعلمونحقيقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إذ يقول الله عنهم: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَعِيشُونَ أَنْعَامَ﴾ الأنعام: ٣٣ . هذا يعني أن أول فتيا للباطن تكون حقا ولا بد؛ لكن من الناس من يُبقي على هذا الحكم، ومنهم من ينسخه بحكم هو؛ وهو ما أسماه الله جحودا في الآية الكريمة.

وقد يقع هذا النسخ في أولى مراحل بروز الحكم من غيب الباطن إلى القلب، حتى ليقاد أن يغيب عن إدراك الشخص، بسبب استحكام الأهواء وحجبها لكل أصل فطري؛ مما يدل على أن التربية (التزكية)، ضرورية لجل القلوب، حتى تعود بهم إلى حال تقرب أكثر ما يمكن من الحال الأصلية التي ولدوا عليها.

ولولا وجود هذا الأصل الحقاني في النفوس، ما كان الحكم يرجع إليها يوم الحساب، حيث يقول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَ كُنْتَكُمْ كُفَّارًا يَنْفَسِكُمُ الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ حَسِيبًا﴾ الإسراء: ١٤ . فكيف تكون النفس حسيبا إذا لم تكن لديها نسخة من الأحكام الحق؟ وهذا الأصل، يعني أصل الحق عند كل

النفوس، هو من تحلي سبق الرحمة الغضب المذكور في الحديث القدسي: «سبقت رحمتي غضبي»^{٣٦}.

وما عينناه بالباب الشخصي، هو كون كل شخص من أفراد الخلق، له باب خاص إلى الله، لا يغلق أبداً إلا إذا أغلقه الكفر؛ وعلى المرء أن يطرقه، لأنَّه أقصر الطرق إلى الله. وكل من يكتفي دونه بطرق الأبواب الخارجية (التي تعود إلى الآفاق)، فهو بعيد وإن كان في نفس القرب؛ إذ لا أقرب للعبد من نفسه. وما دل الله على النفس إلا ليهدي العباد إلى أقرب السبل إليه، إن عقلوا عنه.

غير أن جل الناس، يضلُّون عن هذا الباب الخاص، بسبب التربية غير السوية التي تأخذهم بيدها منذ أيامهم الأولى، بعيداً عن الحق. وقد تنضاف التربية الدينية المنحرفة، فتزيد الأمر استفحala، عندما تدل على تزريه للحق عن نفسه؛ يجدر أن يُعتبر قتلاً للدين وإن جاء في صورة التشبيث به.

^{٣٦} . أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

علم العبودية

الناس يعرفون العلم الواجب لإقامة العبادات، وقلما يلتفتون إلى العلم الواجب لإقامة العبودية. والعبودية بالنسبة إلى العبادة، كالروح من الجسد؛ إذا غابت صارت العبادات صورا لا قيمة لها. طغى النظر إلى الصور، لأنها من عالم الحسن؛ لكن ذلك لا يُعفي العبد من ملاحظة عبوديته وتحصيل العلم بها.

وانظر إلى الجهود التي قام بها "العلماء" على مر الأزمان في العناية بصور العبادات، وانظر في مقابلتها إلى حظ العبودية من تلك الجهود! فإنك لا تكاد تتعثر لها عن ذكر إلا في كتب أهل الله الذين اشتغلوا بالتزكية وتربية المريدين.

وإن كان العلم بالعبادات، يتطلب علما بأحكامها من الكتاب والسنة على الخصوص؛ فإن العلم بالعبودية، يتطلب علما بالعبد والعابد. يعني أن معاملة العبد لربه تتنقل من مستوى القول والأخبار، إلى معاملة حية بمشاهدة الحق بالأسرار.

وعلى هذا تكون العبودية عبادة حقيقة، والعبادة عبودية رسمية. وذلك أن الله علم أن من العباد من لا يمكن من الاشتغال به سبحانه دون تقييد بالمحسوس. وعندما نقول هذا، فإننا لا ندعوا إلى إسقاط الشعائر كما قد يفهم البعض، ولكن ندعوا إلى مجاوزة صورها إلى معانيها؛

حتى تكون صوراً حية تسبح الله عند الإتيان بها. ودليلنا هو أن الصور نفسها، هي تكثيف لتلك المعاني؛ بحيث إذا لم نعلم المعاني، ارتفع معها العلم بالصور ارتفاعاً لازماً. هذا ما نعنيه؛ أما غيرنا فُعامل تلك الصور كما يُعامل الطلاسم، وإن كان يُسلم للشارع فيها. فتكون هذه الدرجة أدنى درجة في العبادة كما هو جلي؛ لكن، ألا يحدِّر التنبية إلى ما يرتفع به العبد في عبوديته، لعله يصل بذلك إلى تمامها، فيكون من ورثة العبد الكامل الأكمـل صلـى الله عليه وآله وسلم؟!

إذا علمت هذا، فاعلم أن أخذ العلم عند العبيد، يكون من الله في القرآن، ومن رسول الله صلـى الله عليه وآله وسلم في السنة. ولعلك تقول: كل المسلمين يفعل ذلك، فأين تغيير هؤلاء؟ فنقول: الناس يأخذون عن الله في القرآن إيماناً، أما هؤلاء فيأخذون يقيناً وشهوداً؛ وكذلك أخذهم في السنة. يعني أنك إن قارنت حال العوام بهم، تكون كنسبة المجاز إلى الحقيقة. وقد لا يكون أخذ هذا الصنف من العباد عن القرآن من حيث ما هو مصحف، لجهلهم بالقراءة المعهودة، ولكنهم آخذون عن القرآن في مراتبه الأخرى من غير ريب؛ سواء أكانت النسخة الكونية الإنسانية، أو نسخة اللوح المحفوظ، أو الكتاب المكتنون. ولما أغفل علماء الرسوم هذه النسخ، ظنوا أنه لا علم بالقرآن إلا من طريقهم، فغلطوا في حكمهم على غيرهم.

ومن الحجب المانعة عن التتحقق بالعبودية، سحب تقابلها الحكمي مع الربوبية على المعنى الوجودي، الذي يُتَّجـشـرـكـاـيـتـراـوـحـ بـيـنـ الـخـفـيـ مـنـهـ وـالـجـلـيـ. ذلك لأن الناظر في الوحي ينظر إليه بفكـرهـ، الذي هو تدبير نفسه. يعني أنه ينظر إليه بعين الوهم منه؛ وعين الوهم تعطي الوهم وإن نظرت إلى الحق. ولم نجد من علماء الرسوم من يتنبه لذلك، مع شدة ظهوره.

فانظر ما أشد أثر الحجاب في نظر الناظرين، وهم لا يشعرون. ومن علم هذا، علم الاله
الإلهي لعباده، كُلًاً في مرتبته ومقامه.

طلب العلم

العلم الذي نقصده، هو علم الحقيقة الذي يجعل المرء قادرًا على قراءة الكتاب الوجودي، القراءة الواردة في قول الله تعالى: ﴿أَقْرَأَ إِيمَانِكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ العلق: ١. هذا هو العلم الذي أثني الله على أهله، وميزهم عن سواهم، كما في قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الزمر: ٩. أما العلوم التي يستغل بها الناس، وهي قد تكون حجابةً عن العلم الحق، فهي تدرج تحت قول الله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ الروم: ٧. فإذا كانت الدنيا فانية، فما ظنك بعلم هو متعلق بظاهرها؟ لا يهمنا تقسيم الناس للأشياء، وتصنيفها بحسب ما يعطي إدراكيهم الذي قلما يسلم من ظلمة وهو؛ ولكننا نريد أن نعود بالتعريفات إلى أصلها الحق، النافع في العاجل والآجل. وعلى هذا، فإن طلب هذا العلم يستدعي شروطًا لا يمكن إغفالها.

١. شروط طلب العلم:

- عدم التقيد بأي علم سابق، مما يكون المرء قد حصله أثناء دراسته، أو باعتقاده لمذهب فكري مخصوص؛ بحيث يكون كأنه ولد من جديد.

بـ- التزام الشعـ بالفهم البسيط الواضح، باعتماد القرآن والسنـة من غير تقـيد بفهم خاص يـُنـسب إلى مذهب أو إلى إمام مخصوص. ونعني بالمذهب هنا على المخصوص، المذهب العقدي؛ أما المذاهب الفقهية فلا ضير منها، إلا فيما ثبت فيه حديث صحيح، لم يكن أصحاب المذهب قد اعتمدـوه. كل هذا، إن كان الطالب من أهل العلم، وإنـ فـيلـزم ما ثـبتـ عنهـ ما يـوـافقـ مذهبـ أـهـلـ بلدـهـ، ولـيـعملـ بعدـ ذـلـكـ عـلـىـ تـصـفـيـةـ باـطـنـهـ.

جـ- لـزـومـ الذـكـرـ: لأنـ هـذـاـ الـعـلـمـ، يـنـبعـ مـنـ الدـاخـلـ؛ بـخـلـافـ الـعـلـمـ الـكـسـبـيـ الـذـيـ يـُسـتـجـلـبـ مـنـ الـخـارـجـ. لـذـلـكـ تـبـقـىـ كـلـ الـمـواـعـظـ وـالـمـذـاكـراتـ، وـسـائـلـ لـلـتـبـيـيـهـ إـلـيـهـ، لـاـ لـتـحـصـيـلـهـ كـمـاـ يـُعـظـنـ. وـلـفـظـ الـذـكـرـ نـفـسـهـ، يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـمـطـلـوبـ مـعـكـ، إـنـاـ وـقـعـ نـسـيـانـهـ وـالـغـفـلـةـ عـنـهـ فـحـسـبـ؛ ذـلـكـ أـنـ الـأـرـوـاحـ كـلـهـاـ عـارـفـةـ بـرـبـهـاـ مـنـ الـأـصـلـ، إـنـاـ وـقـعـ لـهـ الـالـتـفـاتـ عـمـاـ كـانـ عـلـيـهـ، بـسـبـبـ اـشـتـغـالـهـاـ بـتـدـبـيرـ الـأـبـدـانـ. وـلـوـلـاـ أـنـهـ عـارـفـةـ مـنـ حـيـثـ الـأـصـلـ، مـاـ قـالـ عـنـهـ اللـهـ تـعـالـىـ: ﴿وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَّا سُتُّرَّيْكُمْ قَاتُلُوا بَنِيَّكُمْ﴾^{١٧٢} الأعراف: ١٧٢ . فـقولـ الـأـرـوـاحـ عـنـدـ أـخـذـ الـعـهـدـ: بـلـ، دـلـيلـ عـلـىـ مـعـرـفـتهاـ الـمـرـكـوزـةـ فـيـهاـ. وـاستـرـجـاعـ هـذـهـ الـحـالـ الـأـوـلـىـ، هوـ مـاـ نـعـنـيهـ بـالـذـكـرـ؛ لـاـ مـجـرـدـ النـطـقـ بـالـأـلـفـاظـ.

دـ- صـحبـةـ الـعـالـمـينـ: نـعـنـيـ الـعـالـمـينـ بـالـلـهـ، حتـىـ لـاـ تـدـخـلـ عـلـىـ الصـاحـبـ الـظـلـمـةـ فـيـ عـلـمـهـ أوـ عـمـلـهـ أوـ حـالـهـ؛ وـذـلـكـ أـنـ الـمـرـءـ يـفـتـرـضـ فـيـهـ أـنـ جـاهـلـ بـالـطـرـيقـ، فـكـيـفـ يـمـكـنـهـ السـيرـ فـيـهـ مـنـ دونـ أـنـ يـتـعـرـضـ لـلـأـذـىـ؟ـ لـكـنـ، مـاـ كـلـ مـصـحـوبـ مـتـمـكـنـ مـنـ رـعـاـيـةـ صـاحـبـهـ؛ـ لـذـلـكـ عـلـىـ الـمـرـءـ أـنـ يـتـأـكـدـ أـنـ مـصـحـوبـهـ مـنـ الصـنـفـ الـذـيـ نـذـكـرـهـ. وـالـعـلـامـاتـ لـاـ يـعـدـمـهـاـ مـنـ كـانـ صـادـقـ الـلـجوـءـ إـلـىـ اللـهــ.

٢. شروط الترقي:

إن علم الحقيقة لا يأتي دفعة واحدة إلى من كان مؤهلاً لتلقية، بسبب أنه غريب عنه، غير مألف لديه. لذلك وجب التحلي بخصال منها:

ا- الاستعداد لقبول ما يرد: وذلك أن أغلب الناس إذا ورد عليهم هذا العلم يردونه، بسبب ما هم عليه من تقليد وعادة؛ والذي يريد أن يأخذ منه حظاً، عليه أن يكون منفتحاً على كل ما يأتيه؛ وهذا عزيز الوجود! كل هذا لأن هذا العلم عزيز في نفسه، لا يكون قط متداولاً بين العامة. والعمامة إن وفّقوا، ليس لهم معه إلا التسليم، والقبول على الإجمال؛ أما قبوله على التفصيل ففيه عنكبير عليهم. ولا يجوز أن تتكلّم به في حضرتهم، إلا إشارة؛ حتى لا يفتتنوا.

ب- عدم الالتفات إلى الدنيا والآخرة: شغلاً بربهما، لا انتقاداً منها. وهذا لا يكون إلا لمن اعتنى الله بهم في الأزل واصطعنهم لنفسه سبحانه. أما من يشتغل قلبه بطلب حظ من الحظوظ العاجلة أو الآجلة، فليعلم أنه غير مؤهل لطلب هذا العلم.

ج- الصبر على أهوال الطريق: إن طريق السير إلى العلم بالله، لا تطاق إلا لمن قواه الله بقوه من عنده؛ بسبب ما فيها من الشدائـن النفسية، والابتلاءـات الإيمانية، والأحوال العرفانية. لذلك فإن الصبر عليها (الطريق)، ينبغي أن يكون من غير حد؛ حتى إن افترضنا أن السائر فقد ماله وأهله وهو موشك على فقد نفسه، فإنه يجب عليه أن لا يتوقف عن طلب مراده، ولا يعود إلى ما سبق من مراحل يطلب فيها موافقة أغراضه؛ بل عليه أن يكون مع الحق على نفسه دائمـاً. ومن المقامات الملخصة لما ذكره، والتي ينبغي الصبر عليها: الغربة بين الخلق؛ بسبب المبـانـة في العلم والحال. ومن لا يطيق هذا، فليعلم أنه مراد لغيره.

نقول هذا، لتعلم الفرق بين ما تعرفه من علوم، وهذا العلم الذي اختص الله به عباده المقربين.

ومن أكبر الحجب عن العلم بالله، العلم بشرع الله؛ لأن الناس يظنون أنه هو، أو يظنون أن التقرب إلى الله يكون بالاستزادة منه فحسب. والحقيقة أن العلم بالشرع هو علم إجرائي، يكون وسيلة لإقامة العبادات (بالمعنى الواسع) التي هي الأخرى وسيلة إلى التقرب من الله سبحانه؛ أما العلم بالله فهو هبة من الله لمن يشاء، من غير أن يكون التقرب من العبد مستجلبا له؛ بل التقرب هو وقوف بالباب بما يستدعيه الأدب لا غير. وقد جاء في الحديث القديسي: «من عادى لي ولية فقد آذنته بالحرب؛ وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلى ما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلى بالنواقل حتى أحبه، فإذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سأله لأعطيه، ولئن استعاذه لأعذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددت عن نفس المؤمن يكره الموت، وأنا أكره مساعته»^{٣٧}؛ مما يُبيّن الغاية والوسيلة في الطريق إلى الله. وبداية الحديث، تدل على نهايته: قوله تعالى: "من عادى لي ولیاً، فقد آذنته بالحرب"، يعني أن محبوبه من عباده، الذي يكون سبحانه سمعه وبصره ويده ورجله (أي ظاهر حواسه وقواه)، إذا عاداه الناس، يكونون معادين لله؛ سواء أعلموا بذلك أم لم يعلموا. وما أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الكلام، إلا ليحدروها الهملاك المبرم. وأخبر سبحانه أن أحب ما يُقرب إليه سبحانه، بما افترضه؛ وذلك لسر العبودية التي في الفرض. ومن آكد الفرض اتقاء المحرمات؛ وقد ورد في الحديث: «اتق المحارم تكن أعبد الناس»^{٣٨}. والعبودية التي في

^{٣٧} . أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

^{٣٨} . أخرجه الترمذى في سننه وأحمد في مسنده والطبرانى في المعجم الكبير عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الفرض هي القهر الذي يكون العبد تحته عند التزامه الحكم الشرعي الموجب له. فهذا أحب شيء إلى الله؛ ثم يتقرب بعد ذلك العبد بالنواوافل حتى يحبه الله. ومرتبة النواوافل أدنى من مرتبة الفرض في المحبوبة، لأن النواوافل فيها بعض اختيار؛ مما يخرجها عن العبودية التامة إلى الربوبية المركوزة في الباطن بمقتضى الحقيقة. لذلك فالمحبوب هنا، ليس المتقرّب به؛ بل هو نفس المتقرّب. ومن نتائج هذه المحبة الأولى والثانية معاً، أن يكون رب ظاهر قوى العبد، بعد أن كان باطنها. ونهاية الولاية أن يكون العبد مُجَاباً معاذًا؛ حتى تبلغ درجة المحبة له من الله، أن يتعدد في قبض نفسه بسبب أنه يكره الموت، والله يكره أن يُسيئه بإذاته إياه. هذا يعني أن العبد المحبوب لا يموت، حتى يكون هو من يختار الموت. وقد تجلّى هذا الأمر أكبر ما يكون في قبض نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لما جاء ملك الموت يستأذنه.

كيف لا، وهو سيد المحبوبين ومراد رب العالمين!

والعبادة بنوعيها الفرض والنفل، هي ما قُصد في قول الله من سورة الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة: ٥؛ فإياك نعبد للفرض، وإياك نستعين للنفل. والاستعانة لا تكون إلا بين اثنين؛ هذا هو نفسه ما يُنقص من درجتها في محبة الله لها، كما نبهناك سابقاً. ومن جهة أخرى ومن باب الإشارة، فإن عبادة الفرض تشمل كل المخلوقات، برهم وفاجرهم، مؤمنهم وكافرهم؛ أما عبادة النفل، أي التي يعبد العبد فيها ربه بنفسه الطائعة؛ فهي عبادة المسلمين المؤمنين. والنفل هنا هو النفس، فافهم!

أما عبادة من تحققت له المحبة الإلهية، وصار الحق جميع قواه، فهي عبادة ذاتية فوق مرتبتي الفرض والنفل. هذا من جهة الحقيقة والباطن، أما من حيث الظاهر، فلا مجال لإسقاط

الفرائض على الخصوص؛ وإنما دلت الحال على أن من يفعل ذلك، لا حظ له من المقام الذي نحن بقصد الكلام عنه. فاعلم هذا، واعمل عليه؛ ولا تتبع الهوى فيضلوك عن سبيل الله.

التجلي الإلهي العلمي

إذا كان الله سمع العبد المحبوب وبصره، وكان يده ورجله، أفلًا يكون علمه؟! هذا
أكيد!...

وصفة العلم هي أعم الصفات، لتعلقها بكل المعلومات من الموجودات والمعدومات؛ فهي صفة إحاطية. والعبد الرباني من كون الله جميع قواه، فله الإحاطة العلمية غير التامة التي ذكرناها في الباب الأول. ومن هذا التجلي، كان أهل الله يخبرون بالغيبيات التي تثير السامعين؛ حتى أن بعضهم يسأل كيف يُخبر الأولياء بأمور غيبية لم يكن يُخبر بها الأنبياء عليهم السلام؟ مع العلم أنهم بعض رشحاتهم. والحق أن هذه المسألة قد تلتبس على من لا علم له، حتى يظن الباطل فيها. وعمدة الأمر أن الأولياء مظاهر علم موروثتهم من الأنبياء عليهم السلام؛ فكل ما يظهر عليهم هو قطرة من بحر الولاية النبوية فحسب. أما لم يظهر مثل ذلك على الأنبياء عليهم السلام (على الأقل بنفس القدر)، فلأن خطاب الأنبياء للناس (نعني الخطاب المنقول عنهم) إنما كان من حضرة نبوتهم أو رسالتهم، لا من حضرة ولادتهم عليهم السلام. ولو أنهم خاطبوا الناس من حضرة الولاية بما عندهم لما أطاق ذلك أحد! أما خطابهم من حيث النبوة والرسالة، فهو موقف على ما ينفع الناس في عاجلهم وأجلهم؛

لذلك قل (مقارنة إلى بعض الأولياء) أن يصدر عنهم إخبار بغيض إلا ما كان من قبيل المعجزات الدالة على صدق دعوahم عليهم السلام.

فإن قلت: فلِمَ لَمْ يُخْشِ عَلَى النَّاسِ مِنَ الْوَالِيِّ، كَمَا خُشِيَ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّ؟

قلنا: لأن النبي شارع عام، يقتضي المقام منه أن يرسخ أسس الدين حتى لا تتعرض للتلاعيب من يأتون بعده من أمته؛ أما الولي، فهو معروف عند الناس -خصوصاً بعدبعثة المحمدية- أنه من أتباع النبي عليه السلام، فلا يخشي منه أن يتأثر الناس به فيما يهدم الشرائع؛ بالإضافة إلى كون حاله الذي هو كرامة له، هو في الآن نفسه معجزة للنبي الذي يتبعه. يعني أن كل ما يصدر عن الولي، هو من مؤيدات الدين، لا مما يكون مصدر خوف.

وإن الأولياء، إن كانت لهم الحظوة عند الله في كل زمان، فاعلم أنهم في الأمة المحمدية قد بلغوا أقصى ما يمكن أن يبلغه بشر من غير الأنبياء عليهم السلام من الرفعة في المقام. ولقد أشار إلى ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند تعليمه الصلاة الإبراهيمية لأصحابه رضي الله عنهم، فقال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجید؛ اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجید»^{٣٩}. واعلم أن في هذه الصيغة فوائد منها:

١. إن في صيغة الدعاء، إخباراً مؤدياً عن حال خواص الأمة (الآل بالمعنى المقامي)، من كونهم على مرتبة أنبياءبني إسرائيل إلا فيما يختص بالتشريع؛ فإنه انقطع بالبعثة المحمدية. لذلك تجد أولياء أمتنا على مراتب عالية من العلم الخاص، ما سبقهم إليها أحد من الأمم السابقة.

^{٣٩} . متقد عليه عن كعب بن عجرة رضي الله عنه.

٢. إن في ذكر الآل بعد ذكر المنسوب إليه، فيه دليل على عدم إمكان فصل الفروع عن أصلها؛ مما يدل على أن من لا يعرف للورثة قدرهم، فإنه يكون جاحداً للرسول صلى الله عليه وآله وسلم؛ ومن أدى حق تعظيمهم، فإنه يكون معظمًا له عليه الصلاة والسلام في الحقيقة.

واعلم أن التجلي الولياني الذي يتجلى به الله على خواص عباده، والذي يكون بمقتضاه العبد عين الرب كما دل على ذلك الحديث القدسي المذكور آنفًا، هو ما أدى ببعض الناس أن يقولوا إن فلاناً هو الله، أو إن الله هو فلان... وإن كان مثل هذا القول صادرًا عن مشاهد فتح الله عين بصيرته حتى صار يُشاهد النور القديم في الصورة المحدثة، فإنه يكون حقًا؛ لكن ينبغي أن يلزم ظاهر الشرع حتى لا يتسبب في فتنه نفسه أو فتنه غيره؛ وليرك علم ما يشهده، في باطنه. أما إن كان المرء من غير هذه الطبقة، وسمع مثل هذا القول واعتقداته؛ فإنه سيقع في بلاء عظيم قد يؤدي به إلى الكفر. وذلك أنه سيأخذ القول من غير مقتضياته العلمية، وسيعمل على الاستعاضة عنها بتأويلات فكرية يجعلها أساساً لقولته؛ حتى إن سئل عنها، كانت له سنداً -فيها يزعم- أمام السائلين. واعلم أن هذا الباب هو أصل الأقوال المنكرة التي نبه إليها الله في كتابه سبحانه، فقال : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزِيزٌ أَبْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ الْصَّرَائِرِ الْمَسِيحُ أَبْنُ اللَّهِ ﴾ التوبة: ٣٠. لأن البنوة التي قبل بها، كانت نتيجة تلفيق فكري، أراد به الخلف أن يفسروا كلام السلف، فسقطوا في الكفر. ومن مقتضيات هذا العلم ما نذكر لك هنا:

١. العلم بنسبة الحادث إلى القديم، وهو يقتضي العلم بالذات وبالصفات، وبنسبة الصفات إلى الذات.
٢. علم حقيقة الصورة (المظهر) بالنسبة إلى الظاهر سبحانه.

٣. التمييز بين ما لله وما للعبد من حيث الحقيقة، ومن حيث الأدب (الشريعة).

٤. علم نسبة التقيد إلى الإطلاق، وهل يكون الإطلاق قياداً أم لا؟

٥. علم التجلي من حيث ما هو تجلٌّ، بغض النظر عن خصوصية الصورة.

وإن من قالوا تلك الأقوال الشنيعة من الأمم السابقة، لو أنهم كانوا أهل حق، ما كذبوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأنَّه أكمل مظهر للتجلِّي الإلهي. فدل تكذيبهم، أنهم كانوا أهل عقيدة فكرية غير شرعية، حجبتهم عن عين ما يدعون أنهم حائزون له. فانظر فضح الله للمدعين، وهم لا يشعرون.

وقد وقعت فئات من المسلمين في عين ما وقع فيه اليهود والنصارى، يعني من نفس باب اللبس الذي وقعوا فيه لا من نفس النوع. فافهم هذا، لأننا بحمد الله لا نقول بـكفر أحد من المسلمين مهما بلغت معاصيته. من هذه الفئات، من وقعوا في تعظيم سيدنا علي عليه السلام بما لا علم لهم به، ومن بعده الأئمة كلهم عليهم السلام؛ ومنهم المتصوفة الذين يُحجبون بـتعظيم الشيوخ في زعمهم، عمن يأتي بعدهم من أهل الله؛ رضي الله عن الجميع.

وإن العقائد الناتجة عن سلوك الطريق (عني الشمار العلمية لـسلوك)، إذا انقطع المقلدون لأصحابها عن السير، تحولوا إلى التنظير الفكري لترسيخها، فتتجدد الإيديولوجيا الدينية التي كانت على مر الزمان أضر شيء على الدين؛ فهي التي تُنْتَجُ أجيال السطحيين ومعتمدي العنف والإقصاء. وشوب الدين بالإيديولوجيا، هو من أخصب البيئات لدى الشياطين التي لا شغل لها إلا لبس الحق بالباطل للنبيل من الدين وأهله، من غير أن يشعر أهل الغفلة بما هو الأمر عليه في حقيقته. وزماننا يزخر بجماعات مختلفة من هذا النوع من التدين، هي من أبرز عوامل تخلف الأمة عن الدين الصحيح، وأبرز المشوهين للصورة الأصلية النقية للدين.

وما دامت الأمة لا تتبين الأخطار الناجمة عن اختلاط الدين بالإيديولوجيا، فستبقى مقيدة إلى الخلف وإن بالغت في بذل المجهود من أجل السير قدماً. ذلك لأن لكل حال مما يمكن أن يمر على الأمة، أسباباً تؤدي إليها. فما دامت الأسباب هي نفسها، فلا يتضرر أحد تغير التائج إلا أن يشاء الله. وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ الرعد: ١١.

وفي المعاني التي ذكرناها لك بخصوص التجلي الإلهي، ما يجعلك تفهم حديث التبدل في الصور الذي سبق أن أوردناه؛ حتى تعلم نسبة العقائد المشتركة بين مختلف الأمم في الدين الواحد، كما نبهناك إلى ذلك في عدة مواضع.

الشرك الإيماني

يقول الله تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُشْرِكُون ﴾ يوسف: ٦٠ . أهل التفسير قصروا الشرك على الجلي منه، بينما الآية تحتمل جميع معانيه. وعلى هذا فالشرك الذي نعنيه هنا، هو الخفي، الذي لا ينفك عنه إلا خواص العباد. نقول هذا، حتى لا ينساق المرء مع كل من يزعم لنفسه خالص التوحيد؛ وما أكثرهم في زماننا!

وقد يستشكل القارئ الجمع بين الإيمان والشرك، ظنا منه أن حقيقة الإيمان تنفي الشرك مطلقاً، والحق غير ذلك. فالإيمان والشرك بالنسبة إلى القلب، كالماء والهواء في إناء؛ كلما زاد أحدهما، نقص الآخر حتى بقدر ذلك. وعلى هذا، فإن الإيمان الذي ليس معه شرك، هو الإيمان التام (اليقين) الذي يكون للربانيين.

وكلامنا عن الإيمان هنا، من حيثما هو علم إجمالي متعلق بالسمع. والإيمان بالله نسيبي يبدأ مع الفطرة ويتدرج إلى الإيمان بتفاصيل ما جاء به الوحي، ثم يصل فيما بعد إلى اليقين والمشاهدة. والشرك الذي يلازم الإيمان الناقص، لا تعرف منه العامة إلا الشرك الخارجي الذي يسمونه جلياً؛ بينما هو يشمل الشرك بالنفس التي لا يتصورون الخروج عن حكمها.

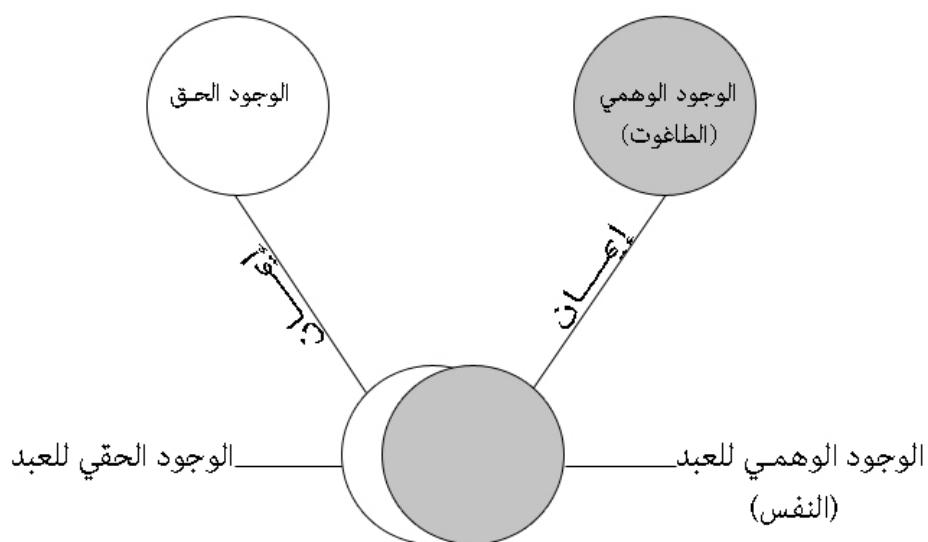
والمؤمن الذي لم يبلغ إيمانه التمام، لا يتمكن من قبول العلم على صراحته؛ بل يحتاجون إلى خلطه بالوهم، كما يُخفف تركيز الدواء لدى المرضى الذين لا يقوون على تناوله على أصله. وقد تجلى هذا الاختلاف النوعي الإيماني في الآخرة عند كل قوم بما يُناسب حاليهم. يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشَرُّبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَاتِ مِرَاجُهَا كَافُورًا﴾ الإنسان: ٥. شربهم من كأس مزوجة، هو بسبب امتزاج إيمانهم بشوب النفس. ويقول سبحانه عن قوم آخرين: ﴿عَيْنَاهُ شَرِبَ يَهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا فَقَبِحِرًا﴾ الإنسان: ٦ . فهو لاء الدين وصفهم بالعبودية ونسبهم إلى نفسه سبحانه، جعل شربهم من خالص العين التي مُزجت كافورا للأبرار. ﴿يُفَجِّرُونَهَا فَقَبِحِرًا﴾: كانوا هم الممددين بها لغيرهم من دونهم. كل هذا لأن فريق عباد الله كان تام الإيمان خالصه، والأبرار كان إيمانهم لا يخلو من شرك. ولو رجعت إلى أصل كلمة "كافور"، لوجدتها لا تبعد كثيراً عن "كفر"؛ مما يُحيطك على معنى الامتزاج الذي ذكرناه لك في مستهل هذا الفصل.

هذا المعنى، هو السبب في كون العامة لا يقبلون كلام أهل الله في التوحيد. ذلك لأنهم لا يتمكنون من قبول توحيد صرفٍ خالٍ من الشرك، بينما الربانيون كلامهم خالص. فإذا عرفت هذا، فلا تتعجل في إنكار كلام لا يقبله باطنك، حتى تستيقن؛ فلعله من شراب لا يطيقه مزاجك. أما إن كنت ت يريد أن ترقى إلى مرتبة تشرب فيها خالص الشراب، فعليك الدنو من ﴿عِبَادُ اللَّهِ﴾ ليُفَجِّروا لك من حقيقتك بحقك؛ فإن الأمر مراتب، دل عليها الله في كلامه عباده ليعلموا ترتيبها عنده سبحانه. فإنه لا أحمق من يسير على غير هدى، ومع ذلك يتوقع الوصول إلى مراده!

أما الإيمان الشركي، فهو الشرك التام الكفري، أي هو الشرك الأكبر. وهو تعلق رابط بين وهم وجود متوهם لما يؤمن به الكافر؛ وهو ما سماه الله طاغوتا. والإيمان في كل هذا ذو

حقيقة واحدة، والفرق في الحكم يعود إلى مُنطَّلَقَه و مُتَعْلِقَه فحسب. لذلك اعتبره الله في وهب النصر عند قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ حَفَّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الروم: ٤٧ . قال الشيخ الأكبر رضي الله عنه: ما قال بِمِ، وإنما ذكر الإيمان مطلقاً. ومن هنا كان النصر للكافرين على المسلمين، إذا كان إيمانهم بالطاغوت أكبر من إيمان المسلمين بالله. وهذا مما يخرج عن إدراك غالبية أهل الدين، بسبب كونه يعود إلى الحقائق لا إلى الشرائع.

رسم توضيحي:



الخروج عن الوهم

من أجل تحصيل العلم الحق، انطلاقاً من الإيمان الصادق، فإنه لا بد من الخروج عن الوهم الذي هو النفس؛ وأما إذا بقيت النفس، فلا سبيل إلى الوصول إلى العلم الحق، لأن العلم وقتها يكون صفة لها؛ وكل صفة للوهم هي وهم، وإن ظهرت في صورة الحق. فافهم!

كل هذا نتج من تحلي الحق باسمه "النور" على الأعيان العدمية الثابتة في العلم القديم، كما ذكر الله ذلك في قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ نُورٌ أَلْسُنَاتٍ وَالْأَرْضٍ﴾ النور: ٣٥، أي بنوره سبحانه ظهرت السماوات والأرض. غير أن الظهور هنا، قد يتوهم منه المتوهّم أن الموجّدات قد دخلت الوجود مع الله، فيكون مشركاً في عرف المحقّقين؛ والحقّ أنها لم تشم منه أدنى رائحة، لكنها نالت الظهور بعد أن كانت في طي العدم. ولو لا هذا الظهور، ما عرف عارف منها نفسه ولا غيره. ولا شيء يقبل صفة العدم مع الظهور للعين في نفس الآن كالظل؛ وبهذا يكون العالم كله ظلاماً للأعيان الثابتة لا غير؛ أما الوجود الذي ظهر العالم فيه، فهو الحق لا غيره. من هنا قال الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِي وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ الرحمن: ٢٦

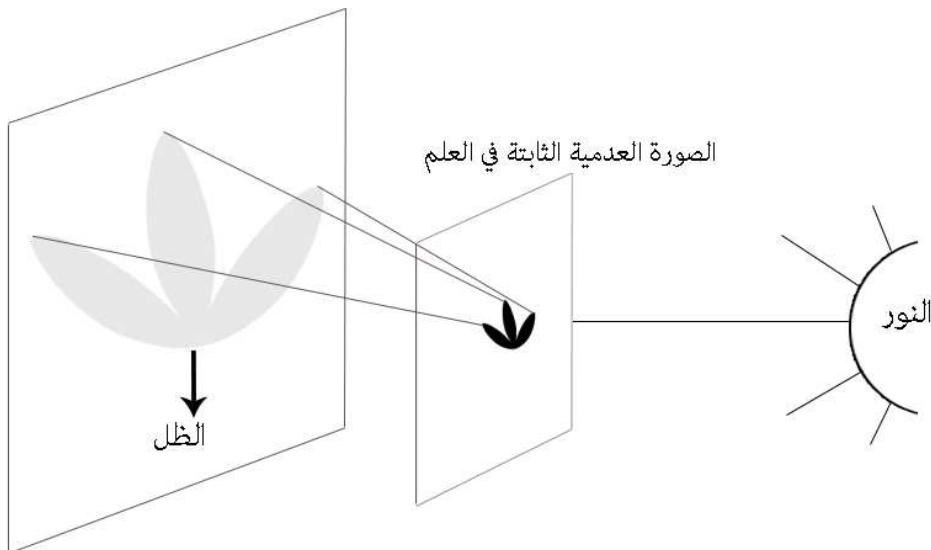
– ٢٧. فنفس المظاهر له الحكمان معاً: من جهة هو فإن لأنه ظلم، ومن جهة أخرى هو وجه الله الباقي، لأنه لا قيام له إلا بالحق. وقد عبر قوم عن مشهدتهم في هذا فقالوا: الأكوان كلها

عدم؛ وعبر آخرون فقالوا: ما في الوجود إلا الله؛ وفصل آخرون (وهم المحققون) فقالوا: ما ثم إلا صور عدمية قامت بالحق.

وقد ذكر الله ما كان من أمر الظل، فقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرِ إِلَيْ رَبِّكَ كَيْفَ مَا الظَّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلَنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾^{٤٥} ثم قَبضَتْهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿الفرقان: ٤٥ - ٤٦﴾. فمد الظل، هو إخراجه من حيث الشهود من العدم إلى الوجود؛ ﴿وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾: في عدمه لا يُعلم له شهود، فضلاً عن أن يشم رائحة الوجود. ﴿ثُمَّ جَعَلَنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾: لو لا حقيقة الشمس، التي هي "النور"، ما ظهر للظل وجود؛ فهي الدليل عليه وجودا، فصار هو الدليل عليها شهودا. ﴿ثُمَّ قَبضَتْهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾: ليعود كل شيء إلى أصله، وينطوي الكتاب بعد قراءته في كنه؛ فيغيب الظل عند الزوال في جسمه. فُي ADV بـ لسان الحقيقة: ﴿إِنَّ الْمُلْكَ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَحِيدِ الْفَهَارِ﴾^{٤٦} غافر: ١٦، وترتفع أحكام الأغيار، عند من كان من أهل الليل والنهار؛ ويدرك الحق الأ بصار، التي كانت مشاهدة لصور الأ قمار.

والخروج عن الوهم الذي نذكره هنا، يعني به العودة بالظلال إلى العدم، وعودة النور إلى شمس القدم؛ وهذا لا يكون إلا بالقبض، والقبض لا يكون إلا من الله. وهذا المعنى هو معنى الأولية في الشرع، كما ذكر الله في كتابه سبحانه: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّلٍ حَفِظٌ﴾^{٤٧} ق: ٣٢. فال الأولية تكون في مرتبة الصفات كما هي التوبة في مرتبة الأفعال. هذا الرجوع إلى الأصل، هو ثمرة التزكية الشرعية والتربية الربانية.

رسم توضيحي:



والتربيـة الـربـانـية، قـطـبـها مـحـوـ النـفـس حـتـى يـنـقـطـعـ الأـصـلـ الـظـلـمـانـي الـذـي يـحـجـبـ عنـ الـعـلـمـ الحـقـ؛ لأنـ الـحـجـابـ عنـ اللهـ لاـ وـجـودـ لـهـ فـيـ الـحـقـيـقـةـ حتـىـ يـرـفعـ، وإنـ رـفـعـهـ يـعـنيـ حـصـولـ الـعـلـمـ فـحـسـبـ. ولـوـلاـ هـذـاـ الـحـكـمـ، ماـ كـانـ لـلـعـلـمـ عـنـ اللهـ كـلـ ذـلـكـ الـقـدـرـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـ فـيـ الـوـحـيـ. وـمـحـوـ النـفـسـ، يـتـطـلـبـ دـخـولـ الـنـورـ عـلـىـ الـظـلـ؛ شـيـئـاـ فـشـيـئـاـ حتـىـ لـاـ يـقـعـ اـخـتـالـ الـمـزـاجـ وـذـهـابـ الـعـقـلـ. وـتـنـوـيرـ الـقـلـبـ يـتـطـلـبـ عـمـلـيـتـيـنـ رـئـيـسـيـنـ هـمـاـ:

- قـطـعـ المـدـ الـظـلـمـانـيـ.
- جـلـبـ المـدـ الـنـورـانـيـ.

ذـلـكـ أـنـ مـنـ يـنـظـرـ إـلـىـ جـانـبـ وـاحـدـ مـنـ الـأـمـرـ، فـإـنـهـ لـنـ يـتـمـكـنـ مـنـ تـحـقـيقـ الـغـاـيـةـ مـنـ الـتـرـبـيـةـ. وـقـدـ أـغـفـلـ كـثـيرـ مـنـ النـاسـ هـذـاـ الـأـصـلـ، فـلـمـ يـظـفـرـواـ بـشـيـءـ.

وقطع المدد الظلماني، يتجلّى في مستوى الفرائض في اجتناب المنهيّات التي حرّمها الله في القرآن والسنة؛ أمّا في مستوى النوافل، فيتجلّى في عدم الاستنان بسنن أهل الظلمة من الكفار ومن كان من حزبهم. ولقد رأينا في زماننا استهانة بهذا الأصل، فدخلت ظلمة كثيرة على المسلمين؛ حتّى وقعوا فيها لا يكون إلا من صفات الكافرين، كالجرأة على الله في تحكيم الآراء على الوحي، والجرأة على مقام النبوة بعرضها على المعايير العقلية السقيمة؛ من دون أدنى حرج. فتقوّت النفوس رغم كون الناس على الإسلام فيما يبدوا، وبتقوّتها ترسخ الجهل وصار له لسان في مختلف المنتديات؛ بل بلغ الأمر أن صار "العلماء" (في غالبيتهم) أئمة جهالاً يُضلّون ويُضلّلون.

أمّا جلب المدد النوراني، فيحصل على مستوى الفرائض، بأداء الواجبات؛ ويحصل في مستوى النوافل بالاستنان بسنة سيد الأنبياء عليه وآلـه الصلاة والسلام من غير زيادة؛ لأنـ الزيادة تأتي بالظلمة لا بالنور، كما قد يتوهمـ الجاهلونـ. ومن هذا الباب، نـهى رسول الله صـ عنـ اللهـ عليهـ وآلـهـ وسلمـ النـفـرـ الـذـينـ غالـلـاـ فيـ الـعـمـلـ بـخـالـفـ ماـ تعـطـيـهـ السـنـةـ؛ فقد جاءـ عنـ أنسـ بنـ مـالـكـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ أـنـهـ قـالـ: جاءـ ثـلـاثـةـ رـهـطـ إـلـىـ بـيـوتـ أـزـوـاجـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ يـسـأـلـونـ عـنـ عـبـادـةـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ، فـلـمـ أـخـبـرـوـ كـأـنـهـ تـقـالـوـهـاـ، فـقـالـوـاـ: وـأـيـنـ نـحـنـ مـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ قـدـ غـفـرـ لـهـ مـاـ تـقـدـمـ مـنـ ذـنـبـهـ وـمـاـ تـأـخـرـ! قـالـ أـحـدـهـمـ: أـمـاـ أـنـاـ، فـإـنـيـ أـصـلـيـ اللـلـيـلـ أـبـداـ، وـقـالـ آخـرـ: أـنـاـ أـصـومـ الـدـهـرـ وـلـاـ أـفـطـرـ، وـقـالـ آخـرـ: أـنـاـ أـعـتـزـلـ النـسـاءـ فـلـاـ أـتـزـوـجـ أـبـداـ. فـجـاءـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ إـلـيـهـمـ، فـقـالـ: «أـنـتـمـ الـذـينـ قـلـتـمـ كـذـاـ وـكـذـاـ؟ أـمـاـ وـالـلـهـ إـنـيـ لـأـخـشـاـكـمـ لـلـهـ وـأـتـقـاـكـمـ لـهـ؛ لـكـنـيـ أـصـومـ وـأـفـطـرـ، وـأـصـلـيـ وـأـرـقـدـ، وـأـتـزـوـجـ النـسـاءـ،

فمن رغب عن سنتي فليس مني»^{٤٠}. وقد خصصنا الزيادة في السنة بالظلمة لأنها تقع في المخالفة؛ أما النقص منها، فما لم يقصد به المخالفة، فهو عائد إلى مبلغ طاقة كل نفس مما هو معلوم بالعادة.

أما ما يوظفه شيخ التربية على تلاميذهما مما يراه من لا علم له مخالفة للسنة، وبالتالي غالباً للظلمة، فإنه من السنة النبوية الخاصة التي يكون فيها الشيخ واسطة بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمريد فيها. ومعلوم في الطريق أن المقصود استمداد النور لا العكس. ومن كان يشك في أصل هذا الأمر، فلينظر إلى أثر اتباع الشيوخ الربانيين، كيف أنه يكون سبباً في تنور المریدین وتحصیلهم علوماً تغيب عن إدراك أجلة علماء عصرهم. وقد أصبح هذا من قبيل المتواتر بسبب تكرار وقوعه في مختلف الأزمان. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن الشیوخ لا يخرجون عن السنة المعروفة، إلا من حيث الصورة في نظر من لا علم له بروحها؛ بما يتوافق مع صحيح العلم، كنهي بعض المریدین عن بعض السنن -وقدماً- إذا كانوا على خلل في باطنهم بما يُصحّحها ظاهراً. والعبرة بموافقة السنة ظاهراً وباطناً عند أهل الطريق، لا كما يرى أهل الظاهر غالباً، الذين لا ينظرون إلى الأمور إلا بعين واحدة.

وإذا صار النور يدخل إلى قلب العبد، فإن النفس تأخذ في الرواى؛ وأول ما يضمحل منها نسبة الأفعال إليها، فيحصل العلم للمرء بأن كل أفعاله هي مخلوقة لله، وليس له منها إلا النسبة. ومعنى بالعلم هنا ما يُسميه أصحاب الطريق المشاهدة، لا ما يُتصور في وهم السامع سواء أكان من المصدقين بما يسمع أم لم يكن.

^{٤٠}. أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما.

ثم تض محل من النفس الصفات، بحيث يعلم المرء علم اليقين أن كل صفاته (عني الصفات الوجودية) هي لربه لا له؛ فتبقى النفس عريانة من مقومات وجودها الوهمي، لكن أصلها يبقى، وببقاءه لا يصح التنور الكامل للمريء؛ بل قد يتتكس، ويعود إلى أشد ظلمة ما كان عليه إن لم يتريث ويتمسك بشيخه حتى يخالصه.

أما ذهاب النفس بالكلية، والذي هو المعتبر عند أهل الله، فهو فناؤها من حيث الذات؛ بحيث لا يبقى لها وجود أصلي ولا فرعوي. وهنا يتحقق التنور وتزول الظلمة، وتتحقق الصفات، ومن جملتها العلم. يعني تصير الصفات صفات حق، بعد أن كانت صفات نفس. كل هذا يُصحح من حيث العلم فحسب، أما من حيث الوجود فلا فرق. فافهم هذا!

النسبة العلمية

إن ما تقدم من الكتاب، يؤدي بنا إلى اعتبار النسبة في العلم الذي يتصف به العباد؛ سواء أكان هذا العلم كونياً أم شرعاً. وقد رأينا أن أضرار اعتقاد كمال العلم قد تصيب المرء في نفسه بأن تحجبه عن قبول الحق الذي ليس لديه، كما قد تتعده إلى من يقلده، فيكون من يحمل أوزاناً إلى أوزاره.

وقد رأينا أيضاً أن أكثر الضرر يأتي مما يتعلق بالشرع الحنيف، بسبب عدم التمييز بين أصل العلم في الوحي، وبين الفهم المخالف فيه الذي قد يتراوح بين القصور عن الكمال والخطأ. وإن أغلب من يقع في هذه الأضرار العامة الذين يقلدون علماء متسلسين، إن كان الأولون منهم على كثير علم وفقه، فإن آخرهم ما يرى إلا قفا من يسبقه في الصفة. يعني أن صلته بالله ورسوله لا تدعو أن تكون خبرية تاريخية؛ وكان الاتصال غير متاح له فضلاً عن عامة المؤمنين. والحق غير ذلك على العكس، والله قد دل عباده على طريق لا أقصر منه عندما قال سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادٍ عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلَيَسْتَحِبُّوا لِي وَلَيَوْمٌ نُوَيِّ لَعَلَّهُمْ يَرْشَدُونَ﴾ البقرة: ١٨٦.

إن أمتنا اليوم، تكاد تبلغ ما بلغته أمم سابقة من تراتبية في التدين، أقل ما نقول عنها إنها حاجبة عن الدين ومعسّرة على الناس في التدين. وإن في عدم تبيين الصراط المستقيم لعامة المسلمين، حرماناً للأمة من مواهب لا يعلم عظمها إلا مؤيدها؛ جعلها تكاد تستوي مع أمم كافرة في إدراك الحقائق الوجودية؛ بل لقد بلغ الضعف عندها أن صارت هي نفسها لا ترى لنفسها ميزة على سواها. يظهر هذا، في اقتباس كثير من المبادئ الكفرية الفلسفية والقانونية وغيرها، من أمم كافرة دون أدنى حرج؛ وإن هي اعتمدت معيار الإيمان، صارت لا ترى كبير فارق بينها وبين غيرها من جراء كونها في أدنى مراتب الدين. صار كل هذا يظهر على علمائها قبل عامتها؛ وما يسألون أنفسهم: ما مقومات خير أمّة أخرجت للناس؟ فإن علموها، فأين هم منها؟ وإن غابت عنهم هي أو أسبابها، فلِمَ ذلك؟ أين أخطأوا السبيل؟

معلوم عند أهله، أن المنهجية العلمية تقضي مراجعة المسارات والأنساق، وتفقد الغايات المحددة عند الانطلاق؛ فإن تبيّن مخالفتها للمراد، أعيد النظر في المسار والأسباب، من أجل التقويم الضروري، إن كان الناظر من أولي الألباب؛ وإلا عاد السير على غير هدى، وانتُسست الغايات كما يحدث لفائد العقل الذي تجاوز الشرع عن مخاطبته واعتبار مآلاتة.

وإن عدم اعتبار النسبة المذكورة، قد شوّه الدين وقيده؛ فظهر بصورة غير ما كان عليه، وانحجب العاقل عنه قبل السفيه. لا يمكن أن يُقدم الإسلام من حيث هو غير الإطلاق، إن كنا نريد أن نؤدي ما علينا من حق تجاهه!

وكيف يدل على الإطلاق من لا علم له به؟!

وانظر كيف اختفت عبارة "والله أعلم"، التي كان الأولون يختمون كلامهم في العلم بها، أدباً مع الله؛ واعتباراً لحقيقة كون علمهم نسبياً. صار مُدعّو العلم عندنا ينطقون باليقين في زعمهم، وتحرجو من أن يظهروا بصورة الجاهلين عند من يستمع إليهم؛ ففتحوا أبواب

الضلال لأنفسهم ولمن يقلّدهم. كل هذا، يدل على أن التقيد بمذاهب السلف، ما وقع من كل وجه كما يراد لنا أن نفهم. وهذا يدل أيضا على أن الأمر قد انكسر في مرحلة تاريخية ما، وأن الأهواء قد دخلت بصورة لا يشعر بها إلا من آتاه الله نورا.

البَابُ الْثَالِثُ

تنزيلات

الفصل الأول

الذوق

إن العلم له مرتبان من حيث ما هو علم لا من حيث ما هو ظن أو وهم، وهما:

- مرتبة العلم المجرد.
- ومرتبة الذوق.

والعلم من حيث ما هو صفة إلهية في الأصل أيضاً له نسبتان هما أصل ما ذكرناه سابقاً؛ وهاتان النسبتان هما: العلم والخبرة. ومنهما جاء الإنسان "العليم" و"الخبير". وقد جاءا مقتربين في بعض آيات من القرآن الكريم، كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَرَّ اللَّهُ بِإِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتِ بِهِ، وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ، وَأَغْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ، قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي

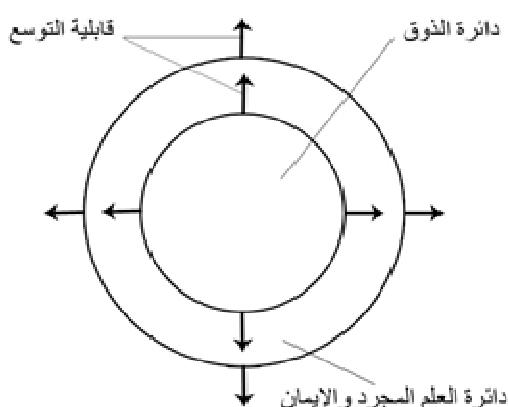
الْعَلِيمُ الْخَيْرُ التحرير: ٣. والخير من العليم كالرحمن من الله، خليفة عام، تعم فيه الخلافة كل دائرة المستخلف. فالعلم بالنسبة إلى الاسم العليم، يشبه العلم المجرد المنسوب إلى العبد؛ والخبرة بالنسبة إلى العلم، هي نظير الذوق الذي للعبد. وذلك أن الحقائق لا تتغير، وإنما تتغير تجلياتها بحسب الحضرة المتكلّم فيها، هل هي حضرة حق أم حضرة خلق؛ وإن كانت كل النسب إلهية في النهاية. فلا تغفل عن هذا الأصل، وإن كنت لا تدرك وجه النسبة إليه في كل مرة. وسنترك الكلام في العلم والخبرة، لننصره على العلم المجرد والذوق اللذين نحن بصددهما؛ ولنكأن تنطلق منها لتفهم وجه النسبتين الإلهيتين السابقتين، إن كنت من يُطيق ذلك؛ وإلا فلتكتف الآن بما ينفعك في إقبالك على الحق، ولا تعد طورك فتهلك.

أما المرتبتان الإنسانيةان العلمياتان اللتان هما: العلم المجرد والذوق كما سبق أن ذكرنا، فهما كالنظريات ونسبتها إلى التطبيقات العملية، بل إن الذوق أخص من ذلك، إلا إذا اعتبرنا أن التطبيق يكون شاملاً لظاهر الإنسان وباطنه. نقول هذا، لأن المفهوم من التطبيق عند الناس في الغالب، متعلق بالتطبيقات الخارجية التي قد تتعلق بظاهر الإنسان كما قد تُحصر فيما عداه من المواد المفارقة والأجسام؛ أما التطبيقات التي تشمل باطن الإنسان، فلا نجد لها ذكراً إلا في علم النفس بحسب ما يبلغه إدراك المشتغلين به، لا بحسب ما يعنيه نحن من كلامنا.

ومن الضروري أن نقول أن العلم المجرد في مرتبته الأولى، كله قابل لأن يصير ذوقاً من دون استثناء؛ لكن ما كل أحد يبلغ ذلك، بل لا يبلغ ذلك أحد على الإطلاق؛ وذلك أن العلم دائرة متحركة أيضاً في حركة إلى الخارج، يعني أنها تتسع على الدوام. ولو لا أن هذه الحقيقة ثابتة للعلم، ما دل الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم عليها في قوله سبحانه: ﴿وَقُلْ رَبِّ زَدْنِي عِلْمًا﴾ طه: ١١٤. هذا يعني أن للعلم دائرتين: إحداهما ذوقية، والأخرى خاصة بالعلم

المجرد. والعلم المجرد في شطر منه -بحسب حال المرء- هو إيمان؛ بينما الذوق يقين. هذا يدلّك على أن دائرة اليقين هي الوسطى والصغرى، بينما دائرة العلم المجرد والإيمان هي الدائرة الخارجية والأكثر سعة. وكلما ازدادت دائرة الذوق اتساعاً، ازدادت دائرة الإيمان هي الأخرى اتساعاً، بمعنى أن ما كان في البداية إيماناً يمكن أن يصير ذوقاً (يقيناً)، فتتسع دائرة الإيمان إلى غيره من المتعلقات بحسب ما شاء الله أن يدخل تحت إحاطة العبد.

رسم توضيحي:



إذا علمت ما سبق فانظر كيف أن العلماء عندنا، ونخص منهم أصحاب العلوم الشرعية، يغيب عنهم إمكان تحصيل العلم الذوقي، وتکاد تكون علومهم كلها مجردة. نقول تکاد، لأنه لا يخلو أحد عن ذوق في حده الأدنى، وإن كان ما لا يعد ذوقاً في الاصطلاح.

فإن قلت: فما الدليل على طلب الذوق من الوحي؟ قلنا: أدله كثيرة، بل كل الوحي عندنا دليل عليه، بسبب قابليته (أي الوحي) لأن يصير ذوقاً كما ذكرنا آنفاً، ولكن مع ذلك سنذكر لك دليلاً من القرآن بينا، حتى تعلم ما نرمي إليه. يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرْفِي
كَيْفَ تُحِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لَيَطْمِئِنَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةَ مِنَ الظَّهِيرَى فَصُرْهُنَ إِلَيْكَ
ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزَءاً ثُمَّ أَدْعُهُنَ يَأْتِيَنَكَ سَعِينَا وَاعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ البقرة: ٢٦٠.
فسيدنا إبراهيم عليه السلام، لا شك أنه كان على علم بإحياء الله للموتى، وإيمان؛ وهذا ما يدخل فيدائرة الكبرى كما بينا. والدليل قول الله تعالى له: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾ وهو أعلم به سبحانه؛ وجواب إبراهيم: ﴿بَلَىٰ وَلَكِنْ لَيَطْمِئِنَ قَلْبِي﴾. فسأل عليه السلام أن يدخل علم إحياء الله الميت من دائرة العلمية الخارجية التي له، إلى دائرة الوسطى. فاستجاب الله له، وأمره باتباع المراحل المذكورة في الآية الكريمة. فلما تم له عليه السلام من ربه ما كان يأمل، حصل له ذوق إحياء الميت. من هنا قلنا أن كل ما جاء به الوحي قابل للذوق، سواء أكان مما يختص به الحق، أو مما يتعلق بالخلق. ويكتفى أن إحياء الميت هو من خصائص الحق من غير شك عند كل الناس، ومع ذلك مَنَّ الله على سيدنا إبراهيم بذوقه. فإن قلت: هذا من خصائص النبوة وحدها! قلنا: كل ما ذكره الله من أمر الأنبياء عليهم السلام، للوراثة منه نصيب، فضلاً وكراهة. فلا تسقى إلى حجر الواسع فتحترم خير الإيمان. ويكتفى أن تعلم من فضل الإيمان أنه مقدمة الإيقان الذي عبرنا عنه بالذوق.

وقد اختص أصحاب الطريق بعلم الذوق دون غيرهم من أهل العلم في الأمة، فكانوا حجة فيه على غيرهم، سواء أعلم الناس ذلك منهم أم لم يعلموا. وبلغ بهم امتيازهم به أن كبارهم يُحَرّمون على أنفسهم الكلام في علم من العلوم إلا عن ذوق. فما أعز مرتبتهم رضي

الله عنهم! ومرد الأذواق المختلفة من حيث المراتب، الطبقات الوجودية التي سبق أن
نبهناك إليها؛ فكل طبقة تختص بما يناسبها. فذوق سيدنا إبراهيم عليه السلام في إحياء الموتى
هو من أذواق طبقته الحقيقة لا الرسالية. فإن فهمت هذا، فقد انزاح عنك الوهم الذي يحجبك
عن صحيح الفهم. لكن ينبغي أن نميز في الذوق عند أصحاب الطريق بين مرتبتين:

- مرتبة المریدین.

- ومرتبة الواصلين.

أما المریدون، فيذوقون مقامات الطريق إلى الله، فيحصل لهم علم خاص من نفوسهم
بأركان الإسلام والإيمان والإحسان، يُتَجَّعَ لهم ثمراتٍ حُلْقَيَّةٍ تشهد لهم بصحة ذوقهم. وهذا
الذوق الذي للمریدين، هو الصورة الذوقية لعلم الفقهاء المجرد على المطابقة؛ إلا ما يكون
من زيادة وضوح لدى المریدين بالمقارنة إلى الفقهاء بسبب المباشرة والوجدان. لذلك، فمن
أراد من الفقهاء -إن توافر له- أن يتحقق علم مقامات الإيمانية لديه، فما عليه إلا أن
يعرضها على مرید صادق؛ فإنه يعلم من دخائل النفوس فيها ما لا خبر للفقيه عنه. وهذا ينفع
كثيراً في باب الفتيا. وما رأينا من يفعل ذلك من الفقهاء، بسبب انجذابهم عن قصورهم في
علمهم، وظنهم أنه لا علم وراء علمهم المجرد. ولقد سمعنا من أغلبهم إنكارهم الشديد
لعلوم أهل الطريق. فما أشدّه من حرمان!

وأما الواصليون، فعلومهم الذوقية تتحققية، تتجاوز مراتب الدين نفسه. ولقد سمي أحد
أهل الله هذه المرتبة، بالمسكوت عنه فوق الإحسان. ولعمري ما وجدت أحسن من هذا
التعبير دالاً على مرتبة المحققين، مما يفتح الباب من الإحسان على الإطلاق؛ لأنّ أغلب
المؤمنين يجعلون الإحسان سقفاً للدين، وهو أمر مخالف لحقيقة الدين نفسه من حيث كونه

حبلًا بين الرب والعبد. وقد سبق أن دلّناك على إطلاق الإسلام في صورته المحمدية، فاربط
بين ذاك وما نذكره هنا.

وإذا أردت أن نبسط لك الأمر في الذوق، فاعلم أن المریدین يذوقون ما ذاقه الصحابة
رضي الله عنهم على قدر قیسیمهم عند الله؛ والعارفون يذوقون بعضًا من أذواق رسول الله
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. يعني أن أذواق المریدین أذواق توجه، وأذواق العارفین أذواق
مواجهة. وإن كنت ذا فطنة، فاستخرج من هذا الكلام معنى الوجه الذي ورد به القرآن؛ فإنه
من أنسٍ العلم. وقد ذكرنا أصلًا له في كتابنا "النهاج القويم في الترکیة"، فراجعه هناك إن
كنت تروم التوسيع.

فإن تبين لك أمر الذوق في التشريع عندنا ولو قليلاً، فانظر ما أغفل الناس عنه رغم شديد
الحاجة إليه؛ حتى لا تجد له ذكراً عند أغلب أهل العلم في منتدياتهم العامة والخاصة على
السواء.

وإن شئت أن تتبين الفرق بين الذوق والعلم المجرد، فانظر إلى حال الفقهاء عند الشدائـد
بالمقارنة إلى حال أهل الطريق. وذلك أن الفقيه رغم إطناـبه في الكلام أثناء المـواعظـ، حتى
يحسبـه العـوامـ في أعلى عـلـيـنـ منـ الـعـلـمـ، تـجـدهـ إـيـانـ الـمـلـهـاتـ كـأـحـدـهـمـ إـنـ لمـ يـكـنـ أـقـلـ مـنـهـمـ رـتـبةـ.
وـخـذـ عـلـىـ ذـلـكـ مـثـلـ الـجـرـأـةـ فيـ قولـ الـحـقـ بـمـحـضـ الـظـالـمـينـ؛ فـلـقـدـ رـأـيـناـ مـنـ لـاـ دـيـنـ لـهـ (فيـهـ يـدـوـ)
جـرأـةـ لـاـ يـتـمـكـنـ الـفـقـيـهـ مـنـ مـدـانـتـهـ بـأـقـلـ مـقـارـبـةـ، مـعـ الـعـلـمـ أـنـ يـفـتـرـضـ فـيـهـ كـوـنـهـ مـسـنـوـداـ مـنـ
الـحـقـ فـيـهـ. لـكـنـ الـعـلـمـ الـمـجـرـدـ، لـاـ يـعـنـيـ فـيـ مـثـلـ هـذـهـ الـمـوـاـقـفـ؛ وـالـأـمـرـ أـوـضـحـ مـنـ أـنـ نـتـكـلـفـ
الـتـفـصـيلـ فـيـهـ هـنـاـ. وـانـظـرـ فـيـ مـقـابـلـ ذـلـكـ، مـاـ لـأـصـحـابـ الـطـرـيقـ، أـهـلـ الـذـوقـ مـنـ جـرأـةـ فـيـ الـحـقـ،
لـاـ يـمـيـزـونـ فـيـهـ بـيـنـ سـلـطـانـ وـعـامـيـ؛ حـتـىـ إـنـ أـغـلـبـ السـلـاطـينـ فـيـ الـأـزـمـنـةـ الـماـضـيـةـ كـانـتـ
تـخـشـاهـمـ، وـتـحـسـبـ لـهـ حـسـابـهـ. وـالـتـارـیـخـ زـاـخـرـ بـالـنـهـاـجـ لـمـ أـرـادـ اـسـتـقـصـاءـ الـأـمـرـ وـالـوـقـوفـ

على الحق فيه. بل إن طبقة المریدین، لا يبلغها أحد فيها نتكلّم فيه؛ فكيف بشیوخهم الذين هم غالباً فوق طور الإدراك.

تنزيل الأحكام الشرعية

تنزيل الأحكام الشرعية بالنسبة إلى الأحكام مجردًا، هو يشبه الذوق بالنسبة إلى العلم المجرد؛ غير أنه مجرد في الحالين وإن كان يُنتج ذوقاً. نعني أننا نمحض هنا صورة الحكم بالأساس في مرتبة العلم المجرد، مما يناسب إدراك الفقهاء. ذلك أن الحكم الشرعي له صورة أصلية، وله صورة بحسب الواقع الذي يستلزم الإحاطة بمكوناته التي قد تؤثر في صورته أثناء التنزيل.

لكن عملية التنزيل هاته تحتاج - كما هو جلي - إلى ضوابط تحفظها من الخروج عن أصل الحكم، وإلا صار التنزيل عندها مفتوحاً على احتمالات كثيرة، تناقض كثرتها وجوب وضوح الحكم لعموم الناس، حتى يسهل العمل به.

فأول ما ينبغي علمه من الحكم، المعنى الأصلي البسيط؛ كالعلم بوجوب الصلاة فيها يتعلق بها؛ ثم العلم بالأحكام التي تسبق هذا الحكم في المرتبة، كشروط الصلاة في مثالنا؛ ثم العلم بالأحكام المتفرعة عن الحكم الأول، وهي كشروط الصحة هنا، وما يتعلق بأحوال المصلي. وقبل كل هذا، يتطلب الأمر العلم بقصد الشارع من الحكم حتى يكون تحقيقه أو عدم تحقيقه معياراً ختامياً للنظر فيه. فإذا تم الأمر في النظر على ما ورد به الشع من غير أن تدخل على

العملية اعتبارات خارجية عنه، فقد وافق الناظر الحكم ما دام لم يخرج عن إحاطته ما كان ضروريًا الإمام به. أما إن دخل على العملية ما ليس منها، كاعتبار الملايات ومدى موافقتها للأغراض، فقد صار الحكم حكم هو لا حكمًا شرعاً. وكثيراً ما لا يميز الناس بين حكم الهوى والحكم الشرعي بسبب نظرهم إلى الصورة، دون اعتبار ما ذكرناه من مراحل للنظر يترتب بعضها على بعض. وقد يكون عدم التمييز، بسبب انطماس البصيرة من الناظر، فيكون صاحب ظن ووهم في نظره لا صاحب علم. وهذا يحدث كثيراً من الفقهاء الذين لا يتقدون بواطنهم بالتزكية من أجل تنوّرها.

وإن الخلط بين الأحكام الشرعية والأهواء قد فتح من غير شك على الأمة أبواباً من الفتن كبيرة. والعجيب، أن تجد الفقهاء غير مهتمين في غالبيتهم بتمحيص هذا من ذاك، لسبب من الأسباب؛ فتراكم الأهواء الحالة محل الأحكام مع ظنها أنها هي عند العامة، بما يزيد الأمر استفحala؛ حتى لقد يصل الأمر بالمتدين، إلى الظفر من أعماله التعبدية بالتعب والنصب فحسب، إن لم تكن جالبة للعقوبة عند الله، إذا هي أدت إلى عكس ما قصد الشارع منها. والأمثلة كثيرة في زماننا على ما نقول، ولكننا - بسبب الالتزام بموضوع الكتاب - لن نذكر منها إلا أمثلة تناسب المرحلة الزمنية التي نحن فيها، تساعد القارئ على تبيّن ما نرمي إليه.

١. المثال الأول: الأحكام المتعلقة بالحكم:

إن الله جعل للحكم أحكاماً بها يحفظه ويحفظ الدين من الانحراف من ورائه. ولعلك تقول: كيف يمكن أن ينحرف الدين والقرآن بين أيدينا، وقد تولى الله حفظه كما أخبر سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَفَظُونَ﴾ الحجر: ٩٦ فاعلم أن التحريف الذي يكون عند أمتنا، لا يتعلق بتحريف الكلام؛ وإنما يتعلق بتحريف المعاني والخروج بها عن أصلها فيه.

وقد وقع هذا التحريف صدقا على مر الأزمان السابقة كلها، وتراكم حتى غطى على أصل الدين؛ لذلك تجد الأمة في غالبيتها على تدين، ثم رأته تكاد تنعدم لدىها.

ولما كان الحكم أولى عرى الإسلام انتقادا، كما جاء في حديث: «لَتُنْقَصِّنَ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً»، فكلما انتقضت عروة، تشبت الناس بالتي تليها؛ وأولهن نقضا الحكم، وأآخرهن الصلاة^{٤١}، كانت أحکامه أول الأحكام تعرضا للتحريف. وبقي هذا التحريف فيها مستمرا إلى يومنا هذا.

فمن ذلك:

١. التسوية في الحكم بين الخلافة والملك: وهو من الوضوح بحيث لا يجهله إلا جاهل. وذلك أن الخليفة المعتبر في الشرع يكون خليفة من حيث الظاهر ومن حيث الباطن معا؛ أما الملك فخلافته ظاهرية فحسب. وقد يتبس أمر الخلافة والملك أكثر إن كان الحاكم يحكم

بشرع الله، بسبب اشتراك الخليفة والملك في الصورة الظاهرية، بما لا تغيه العامة.

٢. إيجاب السمع والطاعة للحاكم على كل حال: والأصل ربط طاعة الحاكم بطاعة الله؛ وإلا فلا سمع ولا طاعة. وقد ورد ذلك صريحا في القرآن والسنة؛ غير أن التحريف كان قويا، لدرجة تغطيته على الحكم الحق. ونحن هنا لن نفصل الكلام في هذا الأمر، وإنما سنكتفي بتنبیهات نراها أساسا لتبيین ما نقول.

فالله يقول في القرآن الكريم: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَنَّمَّا مِنْكُمْ كُفَّارٌ﴾ النساء: ٥٩. وقد درج الناس على حصر صفة "أولي الأمر" في الحكام؛ ثم ربطوا الأمر بالطاعة بها. فتتجه لديهم أن الطاعة واجبة للحكام بأمر الله. وهذا جهل محض، إذا أخذ على إطلاقه. ذلك

^{٤١}. أخرجه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

أن الطاعة جاءت متعلقة بالله ورسوله في صدر الآية، مما يفيد أن الأصل فيها هو هذا. وقد تكرر لفظ "أطاعوا" مرتين: عند ذكر "الله" وعند ذكر "الرسول". وفي هذا حكمة تصلح رداً على طائفة من الناس اشترطت في قبول أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، موافقته للقرآن بحسب إدراكيهم فيه. فاستقلال طاعة الله عن طاعة الرسول في اللفظ عند الأمر بها، لا يلزم منه احتمال التعارض بين أمر الله وأمر الرسول، بقدر ما هو مخلص للسامع من تكليف الوقوف على التوافق الذي بينهما. وذلك أن هذا الأمر لا يُحسنه إلا العالمون، الذين -هم أيضاً- لا يحيطون به في كل تفاصيله؛ فلزم الرجوع إلى الأخذ عن الله ورسوله بالتسليم التام وحده. أما "أولو الأمر"، فطاعتهم ليست مستقلة لهم، بل هي مشروطة بكونها في طاعة الله وطاعة الرسول، بدليل عدم ذكر لفظ الطاعة مقترباً بذكرهم. يُفهم من هذا أنه لا طاعة لخلوق في معصية الله ومعصية الرسول، كما ورد بذلك الحديث عن علي عليه السلام أنه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا طاعة لخلوق في معصية الله»^{٤٢}. وهذا من القواعد الكلية في التشريع؛ وكل من يطيع أحداً طاعة مطلقة من غير أن ينظر موافقتها لطاعة الله من عدمها، ويظن أنه موافق لأمر الله مع ذلك، فهو واهم!

ثم إن صفة "أولو الأمر"، لا تدل على الحكم حصرًا، وإنما هي عامة تشمل أهل الدعوة إلى الله الربانيين في المقام الأول، ثم تشمل الفقهاء الصادقين المبينين لأحكام الشرع، وتشمل أهل الرأي من المجربيين في مختلف المجالات، وتشمل الحكم مع تقيد طاعتهم بطاعة الله وطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، كما سبق أن أوضحتنا.

^{٤٢} . أخرجه أحمد في مسنده والطبراني في المعجم الأوسط.

فانظر الآن مدى التحريف الذي وقع في هذا الأمر، حتى أصبح بعض فقهاء السوء، يُلزمون الأمة بالخضوع للفسقة والسفهاء، فصارت الأمم الكافرة تسخر منها. فهل يكون الدين (الذي هو هنا القيام بالحكم الشرعي في مجال الحكم) حاطاً للأمة حتى تكون أسفل من الكافرين؟ أم هو رافع لها فوق ذرى أعقل العاقلين؟ وتجد الواحد منهم يقول لك: إنه لا يجوز الخروج على الحاكم بإجماع الأمة! فنقول: نحن معك في هذا القول؛ لكن هل تضمن لنا عدم الخروج عن حكم الله؟ فإن ضمنت فنحن معك؛ وإن لم تضمن، فاعلم أن عدم الخروج عن حكم الله أولى في الاعتبار؛ وإلا صرنا نهدم الدين بأمر الله في زعم هذا القائل ومن على شاكلته. وهذا لا يكون أبداً!

كل هذا من حيث أصل الحكم، وإنما فهذه المسألة متفرعة و تتطلب توسيعاً أكثر حتى يحاط بجميع جوانبها؛ وهذا الكتاب لا يتسع لكل ذلك.

٢. المثال الثاني: الأحكام المتعلقة ببر الوالدين:

بر الوالدين من أقرب القربات وأكبر الطاعات. وقد حض الله عباده عليه وقرنه سبحانه بعبادته فقال: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَإِلَّا وَالَّذِينَ إِحْسَنُوا﴾ الإسراء: ٢٣؛ وقال أيضاً: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ لقمان: ١٤. والسر في هذا، أن الله استوجب العبادة والشكر لأنه الخالق؛ واستوجبه الوالدان لأنهما سبب الخلق وظهور الولد إلى الدنيا. وهذا عينه ما جعل الأم أخص بالشكر من الأب لكونها بالإضافة إلى أنها سبب كالوالد، فهي محل للخلق؛ فكان شكرها مقدماً على شكر الأب. وقد ظهر هذا الحكم في التخصيص الوارد في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا إِلَّا نَسَنَ بِوَالِدَيْهِ حَمَّلَتْهُ أُمُّهُ، وَهَنَا عَلَى وَهَنِ وَفِصَلُهُ، فِي عَامَيْنِ﴾ لقمان: ١٤، فالوصية بالوالدين عامة، ثم خص الأم بالذكر حتى ينبهك إلى ما ذكرناه لك آنفاً. وعن أبي هريرة

رضي الله عنه، قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحباتي؟ قال: «أُمُّكَ» قال: ثم من؟ قال: «ثم أمك» قال: ثم من؟ قال: «ثم أمك» قال: ثم من؟ قال: «ثُمَّ أَبُوكَ»^٤. فإن نظرت إلى الحديث وطابقته على الآية، وجدت القسمة نفسها: فإن أهملنا القسمة المشتركة بين الأم والأب، بقي لنا نصيبيان من الشكر تمتاز بهما الأم عن الأب، وهم الراجعان إلى ما نصت عليه الآية الكريمة من حمل ورثاء. فانظروا ما أعدل الله! وما أعدل رسول الله صلى الله عليه وأله وسلم!

لكن، رغم كل ذلك، ما ينبغي أن ننظر إلى حكم بر الوالدين من دون اعتبار طاعة الله ورسوله التي هي أصل متقدم عليه في الاعتبار؛ وإلا انتهينا إلى نفس ما انتهينا إليه في الأحكام المتعلقة بالحكم، من خروج عن الحق. ولو لا اعتبار هذا الأصل، ما كانت القطعية تتم بين جيل الكفر وجيل الإيمان عند الصحابة رضي الله عنهم؛ وما كانت القطعية ممكنة بين أجيال الفسق والمعصية وأجيال الطاعة، فيما بعد ذلك من الأزمان.

أما استناد كثير من الناس إلى قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفٌ وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأُنَيْثُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ لقمان: ١٥، الشاهد هنا: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفٌ﴾، فإنه لا يؤخذ مطلقاً بل مقيداً بعدم الواقع في الشرك جليه وخفيه، ومنه طاعتهم في معصية الله؛ فهي شرك لا شك فيه. أما فيما لا يفسد علاقة الولد بربه، مما هو من الشؤون الخاصة غير ذات القيمة، فلا بأس من معاملتها بالمعروف كما هو الشأن مع كافة الكفار بشرطه؛ وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَهْنَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَا يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِينِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

^{٤٣} . متفق عليه.

المُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَهْنَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّن دِيْرِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوْلُوهُمْ وَمَن
 يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾ المتحنة: ٨ - ٩ والراجح أن الآية السابقة من سورة لقمان، لا
 تتعلق بالكفار من الوالدين وحدهم، وإنما هي تشمل المسلمين الذين هم على قدر من الجهل
 أيضاً، والذين قد يدعون بسيبه أبناءهم إلى الشرك بغير قصد. ومعنى معاملة الوالدين
 الداعين إلى الشرك بالمعروف مع عدم إطاعتها، هو نفسه البر بالكافار مع اعتبار مرتبة
 الوالدين الأصلية المستوجبة للشكرا، المشروط (عني البر) بعدم المعاداة الفعلية بسبب
 الدين. وعلى هذا، فالوالدان المعاديان معاداة فعلية لله ورسوله لا بر لهم في رقة الأبناء، كما
 نبه الله إلى هذا في قوله تعالى: ﴿لَا يَحْدُدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَآتَيْوْهُمْ آخِرَ حُوَادُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ
 وَرَسُولَهُ وَلَوْكَأَنُوا إِبَاءَهُمْ أَوْ أَنْسَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ المجادلة: ٢٢. بل إن
 مقاطعة من حاد الله ورسوله من الوالدين، هي شهادة من الله بصدق الإيمان، كما في قوله
 سبحانه: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا
 الْأَنْهَارُ خَلِيلِنَّ فِيهَا رَفِيعٌ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ الْأَلِيَّ إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
المجادلة: ٢٢.

ولو تأملت ما دللناك عليه، لوجدت الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، كانوا عاملين
 عليه. ولو تنبهت إلى خطورة اللبس الذي وقع فيه المسلمون حتى صاروا يوادون من حاد
 الله ورسوله من غير تحنيص، زعماً أنهم مطيعون لله ببرهم والديهم، لوقعت على سبب
 رئيس من أسباب ضعف إيمان الأمة وانهزامها بين يدي أعدائها. والمcisية أن المفتين من
 الفقهاء الذين لا بصيرة لهم، يهدمون أصول الدين وهم لا يشعرون. والعاصم من الوقوع في
 هذا اللبس، هو إطاعة الله في أمره الذي سبق أن مررنا به في قوله سبحانه: ﴿وَاتَّبِعْ سَيِّلَ مَنْ

أَنَّابَ إِلَيْهِ لقمان: ١٥ . والإِنْبَاتَةَ إِلَى اللَّهِ هِيَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ فِيمَا فَوْقَ الْأَفْعَالِ، مَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلرَّبَّانِينَ. فَكَانَ اللَّهُ يَقُولُ لِلْعِبَادِ: فَحَتَّى تَعْلَمُوا أَنْكُمْ فِي مُعَامَلَتِكُمْ وَالْدِيْكُمْ عَلَى الْحَقِّ، عَلَيْكُمْ أَنْ تَكُونُوا فِي صَفَّ الرَّبَّانِينَ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَرءُ مَدْرَكًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَلَيَكُنْ مَعَهُ وَإِنْ كَانَ وَالدَّاهُ فِي الصَّفَّ الْآخَرِ؛ وَإِنْ كَانَ الْمَرءُ فِي زَمْنِ الْخَلْفَاءِ (أَهْلُ خَلْفَةِ الظَّاهِرِ أَوْ أَهْلِ خَلْفَةِ الْبَاطِنِ)، فَعَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ فِي صَفَّ الْخَلِيفَةِ، وَلَا يَهْمِهُ . وَهَذَا عِنْهُ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ آيَةِ سَابِقَةٍ: ﴿أُولَئِكَ حَزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حَزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

الْمَجَادِلَة: ٢٢ ، يَعْنِيهِ بَهْمُ الرَّبَّانِيِّ (الرَّسُولُ أَوْ الْوَارِثُ) وَمَنْ مَعَهُ.

هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَكْفِي أَنْ يَظْنُنَ الْمَرءُ أَنَّهُ عَلَى حَقٍّ فِي تَنْزِيلِ حَكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، حَتَّى يَضْسِمْ أَنَّ ذَلِكَ التَّنْزِيلُ لَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ صَفَّ الْجَمَاعَةِ الْمُعْتَبَرَةِ عِنْدَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ الَّتِي سَمَّاهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ "حَزْبُ اللَّهِ" ، وَجَاءَ ذَكْرُهَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حِيثُ قَالَ: «... وَإِنْ بْنَيْ إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثَنَتِينَ وَسَبْعِينَ مَلْهَةً، وَتَفَرَّقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثَ وَسَبْعِينَ مَلْهَةً؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مَلْهَةً وَاحِدَةً. قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^{٤٤} .

أَمَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُنَا إِلَّا إِيَّاهُ وَإِنَّ الْوَالِدَيْنَ إِحْسَنَاهُمَا إِمَّا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَّاهُمَا فَلَا تَنْهُلْهُمَا أَفِي وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ الإِسْرَاء: ٢٣ ، فَإِنَّ النَّاسَ لَا يُمِيزُونَ مَعْنَاهُ عَلَى وَجْهِهِ، وَذَلِكَ أَنْ مَفْتَاحَ الْآيَةِ، هُوَ ﴿عِنْدَكَ﴾؛ بِمَعْنَى أَنَّ الْوَالِدَيْنَ الْمُذَكُورِيْنَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ هُمَا فِي مَوْضِعِ الْعِصْفِ مِنْ حِيثُ الظَّاهِرِ مُقَابِلُ مَوْضِعِ الْوَلَدِ. وَالْعِصْفُ هُنَّا مِنْ جَانِبِيْنِ: مِنْ جَانِبِ كِبْرِ السِّنِّ وَوَهْنِ الْعَظَمِ؛ وَمِنْ جَانِبِ كُوْنِهِمَا عِنْدَ

^{٤٤} . أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ وَالْحَاكمِ فِي الْمُسْتَدِرِكِ وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ وَالْأَوْسَطِ وَالْكَبِيرِ.

الولد؛ كأن يكونا مقيمين في بيته، وتحت نفقةه. ففي هذا الوضع، أمر الله بمراعاة ضعفهما، وحرم إشعارهما بالقنوط منها ولو بأقل لفظ. فهذا من الإحسان إليهما اللائق بمرتبتهما عند الله. أما إن كان الولد في موضع الضعف وكان الوالدان في موضع القوة، يعني إن كان هو "عندهما"، فالواجب عليهما معاملته بالرحمة في غير معصية الله، كما تقتضيها مرتبتهما نفسها. والأصل الذي لا يرحم فرعه، فقد خالف الحق كما لا يخفى. فإن قلت: فلم لم يوص الله الوالدين بالإحسان إلى الولد كما أوصاه هو؟ فنقول: ذلك لأن إحسان الوالدين إلى الولد هو من مقتضيات الطبيعة قبل أن يكون من مقتضيات الشرع. والوالدان السويان، يجدان الرحمة في قلبهما للأبناء غريرة فطرية، لا تحتاج إلى تأكيد شرعي. وخذ على ذلك معاملة الحيوانات لأبنائهما مثلا. فما عليهما (الأبوان) إلا اتباع مبادئ الشرع العامة إزاءها، حتى يضمنا كونهما على الحق فيها. والأمر لا يحتاج إلى كثير تفصيل في مثل هذا، لكنه حتما يحتاج إلى إعادة نظر؛ بما أن من الفهوم الخاطئة لأحكام الشرع، ما صار مطية لتأييد الظلم والظالمين. وما سأل الناس أنفسهم مرة: أيكون الدين مؤصلا للظلم، ولو في أدنى مراتبه؟ مع علمنا بقول الله تعالى في الحديث القدسي الذي رواه أبو ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والذي جاء فيه: «يا عبادي: إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما، فلا ظالموا...»^{٤٥}. فكيف يظن بعد هذا ظان أن الله شرع من الدين، ما يمكن أن يبني عليه ظلمٌ منه؟ إنه في الأصل؟!

^{٤٥} . أخرجه مسلم.

٣. المثال الثالث: الأخذ عن الفقهاء:

لا يغيب عن ذي لب ما للفقهاء من مكانة داخل الأمة، يمكن أن تكون سبب بناء وتصحيح، كما يمكن أن تكون سبب هدم وإضلال. كل ذلك راجع إلى اعتبار مدى مطابقة أقوالهم لأحكام الله، ومدى مجانبتها. وقد سخر الحكماء منذ قرون فئة الفقهاء (بعضاً منها) لتكون مسوغة لظلمهم ومهدة لملتهم؛ فكان العامة كثيراً ما يقعون فريسة لتلبسهم وإرهاصهم.

ولو تأملت، لوجدت هذا الصنف من الفقهاء، قد وقع فيها وقع فيه الأخبار والرهبان الذين قبلهم؛ كما أخبر الله عنهم في كتابه، فقال سبحانه: ﴿أَتَخْذِلُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ التوبة: ٣١ . ذكر الطبرى في تفسيره^{٤٦} عن عدي بن حاتم، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة براءة فلما قرأ: {أَتَخْذِلُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ} قلت: يا رسول الله، أما إنهم لم يكونوا يصلّون لهم؟ قال: «صّدقت»، ولكن كانوا يحلّون لهم ما حرم الله فيستحلونه، ويحرمون ما أحل الله لهم فيحرمونه». هذا يعني أن الفقهاء مهمتهم التبيين وحده، فإنهم تعدوا ذلك إلى نسخ التشريع باستحلالهم الحرام أو بتحريفهم الحلال، فإنهما يكونون قد عرّضوا من يتبعهم لعبادتهم من دون الله؛ وهو من الشرك الجلي الذي لا يحتاج إلى بيان.

لكن، قد يقول قائل: فكيف ستعلم العامة كون الفقهاء مخالفين لحكم الله، وهم لو كان لهم علم ذلك، ما احتاجوا إلى من يُفتّيهم؟ قلنا: لا يخلو زمان من قائمين لله بالحق في هذا المجال، فلو أن الناس تحرّروا الحق لوقعوا عليهم؛ ولكنهم كثيراً ما يقعون تحت تحكم أهوائهم،

^{٤٦} . (٢١٠/٢١١).

فيطلبون موافقتها؛ فلا يجدون إلا أولئك الذين يحرفون الكلم عن مواضعه يزيرون لهم انحرافهم. فلم يؤت الناس -إن حقت- إلا من قبل نفوسهم. والشيطان يُعتصدهم في ذلك بأن يقول لهم: أنت إذا عملتم بفتوى الفقهاء، فالإثم يقع عليهم وحدهم لا عليكم؛ لأنهم هم من خان الأمانة وليس أنتم؛ بل أنتم من حكمكم أن تسألوا الله أن يقتضي لكم منهم، من وجه كونكم قد أضللتكم وأضرر بكم. ويظن المساكين أن مثل هذا ينفعهم عند الله، فيتهادون في اتباع أهوائهم باتباع فقهاء السوء.

والفقهاء المساكين، منهم من يظن أن الآية التي سبق ذكرها، متعلقة بـ"فقهاء" اليهود والنصارى، غير متعدية إليهم؛ وكأن لهم العصمة بمجرد النسبة، وهذا لا يقول به أحد؛ بل إن الله ما ذكر أحوال اليهود والنصارى مع أخبارهم ورعبانهم، إلا ليحذرنا من الوقوع في مثل ما وقعوا فيه. وهذا التحذير من الله لا يصح إلا إن كان احتمال وقوع المحذور مكنا! فكيف بعد هذا يظن ظان أنه في مأمن؟!

أما إن أردت مثلاً على عبادة العامة لبعض الفقهاء، فيكفيك اتباعهم في عبادة الحكام التي هي طاعتهم في معصية الله؛ ثم مرّ بعد ذلك لإحلالهم الربا، وإقرارهم لما تم آخرى كثيرة لا نرى داعياً إلى إحصائهما كلها. وبلغ من أمر فقهاء آخر الزمان، أن صاروا مؤسسة حكومية، تُصدر الفتاوی بحسب المتطلبات السياسية ومواسمها. فأي دين هذا؟!

ولو أمعنت النظر في عواقب الأمثلة الثلاثة التي سقناها إليك، وتتبعت أثرها في الأمة على مدى القرون التي تلت الخلافة الراشدة، لعلمت أنها كانت من أهم أسباب الانحراف الذي أصاب الدين العام؛ ولقطعت بأن الإصلاح لا بد أن تتقدمه العودة بهذه الأحكام إلى أصلها من الحق.

ألم تكن موافقة الحاكم على هواه مما أسس للخروج عن سواء السبيل؟ ألم تكن موافقة الوالدين، ترسخ استمرار الانحراف جيلاً عن جيل؟ ألم يكن فقهاء السوء رعاة الانحراف، بضمائهم في زعمهم للناس أنهم ما داموا خلفهم، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون؟
بعد كل هذا، فلا شك أنك قد عثرت على بعض معالم الخلل الذي يصيب عملية تنزيل الأحكام؛ والذي لا عاصم منه إلا النور الذي يستمد العبد من ربِّه إن هو صدق في اللجوء إليه سبحانه. وتحصيل النور قد أفردنا له فصلاً فيما سبق من الكتاب، فعد إليه إن شئت.

جدلية الظاهر والباطن

إن العبد ذو شقين من حقيقته الإنسانية هما: الظاهر والباطن؛ وإن عبوديته قسمان: عبودية ظاهرة، وعبودية باطنة؛ وإن الأحكام الشرعية لها وجهان: وجه إلى الظاهر، ووجه إلى الباطن. وكل إخلال باعتبار الوجهين في أمر ما، وفي تحقيق النسبة إلى الوجهين معاً، لا شك هو عائد بالخلل في عملية التدين كلها.

والباطن الذي هو القلب، لا يخفى أنه محل التعلق بجناح الحق؛ أما الظاهر فمحل إقامة صور العبادات على ما حد الشرع. ومعلوم أن صورة الأعمال من غير نية ولا إخلاص، لا عبرة بها؛ بل قد تزيد العبد من ربه بعدها. ومعلوم أيضاً أن النفوس يشق عليها إخلاص العمل لله، لا الإتيان بصورته؛ لذلك تجد أكثر العباد من الجاهلين بأحكام الباطن، وتتجدد في كثير من الأحيان أهل الباطن من المتوسطين في العبادة من حيث الظاهر. كل ذلك بسبب ما ذكرنا، وغيره مما لا مجال لذكره الآن.

والأمم كلها يبدأ عندها التدين بصورة الكلمة الجامعة بين الظاهر والباطن؛ لكن كلما بعدت بهم الأيام، مالوا إلى الاكتفاء بالظاهر دون الباطن؛ بل إن ميلهم إلى الظاهر، يتطلب منهم إيلاعه اهتماماً أكبر مما كان لديه في الأصل، حتى يوهموا أنفسهم أنهم قد وفّوا التدين

حقه. لذلك فكل ما زاد في الظاهر، فهو قد نقص من الباطن؛ وكل ما نقص في الظاهر، فقد زاد في الباطن. هذا من حيث التغليب لا مطلقاً، فإن الأمور لها براهين لا بد من اعتبارها في التفاصيل.

ومن تغليب الظاهر على الباطن حصر الفقه في صور الأفعال كما سبق أن أشرنا، دون العناية بالأحوال حسب ما يتطلب الأمر في الأصل. ومن تغليب الظاهر أيضاً، الحرص على زخرفة المساجد؛ حتى يوهم الناس أنفسهم أنهم مراجعون لشعائر الله أشد الرعاية. فقد جاء عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تقوم الساعة حتى يتبااهى الناس في المساجد»^{٤٧}، وقال البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب بناء المساجد: "قال أنس: يتبااهون، ثم لا يعمرونها إلا قليلاً، فالتباهي بها: العناية بزخرفتها. قال ابن عباس: لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى". وتقليد اليهود والنصارى في الظاهر، لا يكون حتى يتحقق الشبه في صفات الباطن؛ فلا تغفل عن هذا.

ومن تغليب الظاهر، ما يشيع في زماننا من الاعتناء بتجويد القرآن، إلى الحد الذي غابت معه العناية بمعانيه وأحكامه وتحري العمل بها؛ فصارت المسابقات تُجرى محلياً ودولياً، وصارت تُشد لها الرحال، وتُعطى فيها الجوائز الثمينة. وما سمعنا بمسابقة واحدة في مجال العمل بالقرآن، وكأن التكليف جاء بالتعنيف به وحده! أليس في هذا إخلال جلي بقدر القرآن عند المؤمنين الذين يرجون اليوم الآخر؟!

أما أحوال جل الفقهاء، فإنك لو تتبعتها لوجدت العجب؛ فالأحكام الشرعية عندهم نظرية، يباهي بها بعضهم بعضاً في المناسبات (اللقاءات في الندوات والمؤتمرات)، أما واقع

^{٤٧} . أخرجه أبو داود في سننه وأبن ماجه في سننه والدارمي في سننه وأحمد في مسنده.

الحال عندهم فقد يكون شرّاً مما هي العامة عليه. فتجدهم عباداً لأهل السلطان والمال، يكاد يُغشى عليهم في حضرتهم من شدة الخشوع؛ وقد تجدهم منخرطين في أسلاك المخابرات المختلفة، يتजسسون على عباد الله الغافلين؛ ولا يتورعون عن كذب في بلوغ مآربهم الخسيسة، ولا بهتان؛ حتى ليكاد يبلغ بك الأمر إلى اتهام نفسك فيما ترى أو تسمع منهم، من بعد الشقة بين أقوالهم وأفعالهم. وقد عرفنا منهم من يتهم غيره في سُنة تركها، أو مستحب أغفله؛ ولا يتورع هو عن إتیان الكبائر من غير أن يرف له جفن. فإنما لله وإنما إليه راجعون.

أما ما قد يخطر في بالك من تغلب للباطن على الظاهر، فاعلم أنه لا يصح؛ لأن القلب السليم لا يقبل أبداً بالإخلال بالظاهر المأمور به أبداً. ومن يزعم أنه على شيء من الباطن مع خالفته للظاهر، فلا شك أنه كذاب يتستر خلف مقولته حتى يلبس على من لا علم له؛ أما نحن فقد وقانا الله من تلبيس اللاعبين من جميع الأصناف والله الحمد.

وأما ما يعرض عليه الجاهلون من يزعم غيره على الدين، على أصحاب الأحوال من أهل الله (المجاديب) فهو عليهم لا لهم؛ لأن هؤلاء قد ذهبت عقولهم في الله، والتکلیف -كما هو معلوم بالضرورة- منوط بالعقل. فكل من يعرض عليهم، فما يُبین إلا عن جهله. ولو لا أنا وجدنا هذا من بعض مُدّعى العلم، ما كنا نظن أن أحداً من المسلمين يقع فيه! والله في خلقه

شئون!

الأحكام بين العوام والخواص

كثير من الناس، يعترضون على تقسيم الأمة إلى عوام وخواص؛ من دون أن يكون لهم دليل من القرآن أو السنة، إلا ما يتواهبون من خلط بين تساوي جميع الناس في نظر الشرع، وبين المراتب المميزة لبعض الناس عن بعض.

ودليلنا على وجود عوام وخواص في الأمة من القرآن، هو قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَشْوَأُ حَسَنَةً مَنْ كَانَ يَرْجُوَ اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ الأحزاب: ٢١. فمن يرجون الله هم الخواص، ومن يرجون اليوم الآخر هم العوام؛ وهذا متعلق باهتمامه والتوجه كما هو باد. وكلا الفريقين لهم في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسوة حسنة: فأسوة الخواص من باطنها وظاهرها، وأسوة العوام من ظاهره؛ مع إثبات بعض الباطن للعوام، بسبب عدم انقسام الحقيقة الإنسانية إلا في الاعتبار.

كتب الحجاج إلى أحد تلاميذه: "ستر الله عنك ظاهر الشريعة ، وكشف لك حقيقة الكفر ؛ فإن ظاهر الشريعة كفر خفي، وحقيقة الكفر معرفة جلية"^{٤٨}. هذا اللفظ صادم، كعادة

^{٤٨} . نصوص الولاية، ص: ٢٣٣

الحلاج في التعبير؛ لكن لو تأملته لوجده ينبه تلميذه إلى شيء مفید جداً بالنسبة إلى المریدین، حتى يخرجوا من دائرة العوام، ويلجوا دائرة الخواص. ونحن سنتطرق من هذا المعنى لنوقفك على ما يُميّز هؤلاء عن أولئك.

١. إن الحلاج رضي الله عنه، بقوله: "ستر الله عنك ظاهر الشريعة"، إنما يريد "ستر الله عن قلبك..."; وقد سبق أن نبهناك إلى أن القلب هو محل التعلق بالله (التوحيد أو الجمع)، ومعلوم أن ظاهر الشريعة فرق وكثرة؛ فإن دخلت أحكام الشريعة إلى القلب، فإنه لا شك يكون مشركاً في عرف الخواص، وهو يريد لتلميذه السلامة من هذه الآفة. أما ما تفهمه العامة من هذا القول، بظنه أن الحلاج لا يُعظم الشريعة، فهو سوء ظن وجهل مناسب لطبقتهم. ولهذا السبب يُنصح العامة بعدم الاعتراض على كلام أهل الله؛ لأن مقامهم لا يُعطيهم ذلك. واعتبار المقامات عند أهل العلم من آكد المسائل لمن كان يبغى النجاة من آفات النظر.

٢. أما قوله: "وكشف لك حقيقة الكفر": فيعني به الفتح الذي يعلم به أهل الله الحق الذي حُجب عنه أهل الباطل في باطلهم. والمؤمن أحق بالحق حيث كان! لكن علم حقيقة الكفر هو من علوم الباطن، وهو مقابل لعلم الشريعة؛ لذلك فكما أنه لا ينبغي أن تدخل أحكام الشريعة إلى القلب، فكذلك لا ينبغي أن تخرج علوم الباطن إلى الظاهر. وما الشطحات المعروفة لدى الصوفية إلا من هذا القبيل. وانظر هنا مقاومة الشريعة للحقيقة في القولين، يظهر لك ما دللك على عليه من آداب مراعاة الظاهر ومراعاة الباطن. وهذا العلم المورث لهذه الآداب، هو من أَنْفع شيء للمریدین.

٣. قوله رضي الله عنه: "إِنَّ ظَاهِرَ الشَّرِيعَةِ كُفُرٌ خَفِيٌّ، وَحَقِيقَةُ الْكُفُرِ مَعْرِفَةٌ جَلِيلَةٌ"، فإنه دال على نتائج كيفية أخذ الأحكام: فمن اكتفى بظاهر الشريعة علىًّا، فقد كفر كفراً خفياً؛ لأن

الشريعة تكثيف لمعان لا يطلع الله عليها إلا خواص عباده. فالاكتفاء بذلك الظاهر كفر (أي ستر وتغطية) لتلك المعاني التي هي من حق العلم. ومعرفة حقيقة الكفر، التي هي حق؛ ما ينبغي أن يفر المؤمن منها، بل الغرار يكون من الكفر نفسه. فإن اعتبرنا الكفر بمعنىه، أي ما يتلبس به العامي في باطنها مما ذكرناه، وما يتلبس به الكافر في ظاهره مما أوجب الشرع الابتعاد عنه، كان الواجب على المؤمن (المريد هنا) طلب التخلص من كليهما، حتى يصح له أن يُعد من الخواص.

ومن هذا الباب قيل: "حسنات الأبرار سيئات المقربين"، ومن هنا كان الحكم الشرعي يؤخذ على قدر مقام كل آخذ. ومن هنا أيضاً كان التفريق بين توحيد العوام وتوحيد الخواص؛ وقد تكلم أهل الله في هذا الباب بما لا داعي إلى تكرار الكلام فيه هنا؛ بل من هنا أيضاً كانت الأفعال الشرعية المعلومة، من صلاة وصيام وحج وصدقة - وإن كانت أحديه الصورة الظاهرة - مختلفة بما لا يُقاس من حيث حقيقتها ومرتبتها من الشرع عينه. يعني أن العامي قد يشتراك في صورة الصلاة مثلاً مع العارف، لكن شتان بين الصالاتين عند الله. ولا عبرة هنا بكلام المحظوظين الذين إن علموا، ما يعلمون إلا ظاهر الأمر، لأن الخواص حجة عليهم في العلم؛ وهم ليسوا حجة إلا على من هو دونهم فيما يتعلق بالصورة (صورة العمل) وحدها. فافهم عنا يرحمك الله.

ومن لا علم له بطبقتي المتدلين من المؤمنين، الذين هم الأبرار والمقربون بلسان الشع، في كل أمر، فما أعطى الدين حقه ولا الناس حقهم. وكل خلط في المراتب هو عائد حتى بتعميم مخل في النتائج العلمية المتواخدة. وقد عانت أمتنا - في طبقة فقهائها على الخصوص - من هذا الخلط كثيراً، أسهم في ضعف تدينها وانحرافها عن إمكان الترقى المتأتى لها في دينها منذ أول ظهوره. ومن لم يعتبر عواقب الأمور فقد فرط في معيار أساس من معايير العلم. فقد ورد عن

سهل بن سعد الساعدي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «...وَإِنَّا الْأَعْمَالَ بِخَوَاتِيمِهَا»^{٤٩}. قد يقول قائل: إن الدنيا، لا يجوز أن نحكم فيها أن شخصاً ما يكون من العوام، أو يكون من الخواص؛ فلعله في الآخرة يظهر عكس ذلك، فيكون حكمنا مخالفًا للحق؟ فنقول: الفرق بين الحكم في الآخرة والحكم في الدنيا، هو الثبوت وعدمه، فحكم الآخرة ثابت، وحكم الدنيا قابل للتبدل. هذا هو الفرق فحسب؛ أما كون الدنيا يتمايز الناس فيها، فهذا لا شك فيه؛ بمعنى أنه يمكننا أن نحكم -عن علم لا عن جهل- بأن فلانا من العامة أو من الخاصة، بشرط عدم الجزم بالخاتمة أَدْبَأً مع الله. وهذا نفسه ما أشار إليه الحديث الذي ذكرنا ختامه سابقاً، حيث قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لِيَعْمَلَ فِيمَا يَرَى النَّاسُ عَمِلَ أَهْلَ الْجَنَّةَ، وَإِنَّهُ لَمَنْ أَهْلَ النَّارَ، وَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ عَمِلَ أَهْلَ النَّارَ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ...». فعدم الجزم الذي ذكرناه متعلق بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «فِيمَا يَرَى النَّاسُ»، لأن رأي الناس لا يكون دائماً مطابقاً لعلم الله. أما من كشف الله له علمه في عبد من عباده، فهو على نور من ربه؛ والجزم لديه واجب، بخلاف غيره. وهذا مما يميز الخواص عن العوام، فيأشياء كثيرة أخرى. ولو أن الناس اتبعوا ما أنزل الله في مثل هذا وغيره، لانتفعوا كثيراً، ولكنهم اتبعوا أهواءهم بغير علم؛ حتى تجد من يظن نفسه من العلماء، يُنكر أن في الأمة من هو أخص منه مرتبة عند الله. وما يدرى المسكين أنه يُعرض نفسه لمقت الله، حيث لا ينفعه علم ولا عمل.

^{٤٩} . أخرجه البخاري.

الأحكام الشرعية والفكر الإنساني

إن الله تعالى أنزل الشرائع ليهدي الناس إلى الخير الذي لا تبلغه عقوبهم؛ فمن كان لها متبعاً فقد سلك سبيل الهدى، ومن عدل عنها فقد ضل وإن ظهر له أنه من اهتدى.

وقد كان سلفنا حريصين على اتباع الشرع الحكيم، على قدر وسعهم؛ فلما جاء زمان الفتن، واحتلّ المسلمون بمن يخالفهم في الدين، أو هو من لا دين له، صاروا يسمعون كلاماً يُخالف الشرع الذي هم عليه (على الأقل عقيدة) من وجهه، ومن وجه آخر يزعم أصحابه أنهم أحرصوا على مصالح الناس من كل شرع؛ بل وأعلم!

ولما كان أصحاب الفكر المستقل عن الدين متّمسين، وبذلوب التلقيقات خبيرين، توقف المؤمنون أمامهم حائرين. فلا هم يقوّون على رد شبههم في كل أمر، ولا هم على قوّة من إيمان لا تهزّهم معها تلك الأقاويل. ومن أشد المصائب على الأمة، أنك تجد كبار فقهائها متبنين لمقولات فلسفية، يحشرونها حشراً ضمن آرائهم الفقهية؛ فلا هي نفعت، ولا هي أبقت على نقاء الأصل.

وقد يسأل سائل عن السر في هذا الظهور (الغلبة) للفكر على حساب الشرع؛ فإن كان للشرع سند إلهي، فلا ينبغي أن يُغلب بكيفية من الكيفيات، وإن لم يكن له سند، فالدين كله ينبغي أن يعاد النظر فيه؟!

فأعلم أن الفكر إلهي المصدر كالوحى، لكن من وراء الحقيقة العبدية؛ فداخله من ظلمة عدم العبد الأصليّة، قدر ما؛ فكان مُجانباً للحق بذلك القدر. من هنا تعلم سبب مقاربة الفكر للوحى أحياناً بما يسترعى انتباه الملاحظ؛ لكن، لن يتمكن الفكر من بلوغ مبلغ الوحي أبداً. وبما أن الاسم الهايدي ظهر سلطانه بالشرع، فإن الاسم المضل صار يطلب الحكم بما هو نظير للشرع، فلم يكن إلا الفكر. وبما أن الحكم للأسماء هو اقتضاء ذاتي، كان لا بد من أن تأتي دولة الاسم المضل، بعد أن انقضى حكم الاسم الهايدي. هذا على العموم لا على التعين، لأنه من حيث التعين لا بد أن يظهر حكم كل الأسماء. فافهم!

ولما جاء حكم الاسم المضل في زمن الفتنة، أصابت الحيرة أهل الشرع فيما هم عليه؛ حينما رأوا السلطان (الاسم) بادياً، والأعون مسارعين في تنفيذ الأوامر. فمنهم من خرج عن طاعة من بيده السلطان، فما نفعه الخروج؛ بل عرض نفسه لأشد التنكيل، وصار يسأل نفسه في من يسأل: ألسنا المؤمنين؟ ألسنا على الحق؟ وما علم المسكين أن الدولة غير الدولة! ومنهم من أطاع من غير علم، فصار منافقاً، يلبس مسوح أهل الدين، فما تبلغ أن تستر عورته؛ وقد صار نفاقه بادياً للعيان، وموالاته للكافرين عنده من ثبت الأركان. بل لقد بلغت الحيرة بعضهم أن حكموها بعدم صلاحية الشرع لكل زمان؛ فمنهم من اعتقاد ذلك بقلبه فخرج عن الملة وإن ظن أن له منها بعض نسب، ومنهم من قبل تعطيل أحكام الشرع بالفعل، وإن حافظ على اعتقاده على بعض مطابقة مع الأصل، فداخله النفاق بقدر ذلك أو أصابه الوهن.

وإن أشد الناس حرجاً في هذا الزمان، مع كل هذه التحديات، الفقهاء؛ لأنهم المتكلمون باسم الدين رسمياً، والمضطرون إلى المنافحة عنه حتى يكونوا موافقين ببعض الحال لما يصدر عنهم من مقال. لكن التخلف عن القيام بالأمر على ما يجب واضح عندهم، وانهزامهم أمام الفكر الإنساني غير المؤمن، وما يمثله من هيئات دولية ومنظمات غير خفي.

لذلك، فإننا سنعرض لبعض الأمثلة مما هو شائع في عصرنا، تبيّن حقيقة الأمر فيها على بصيرة من ربنا، بما يأخذ بيد المسترشد الحائر، ويقوى إيمان المتمسك الخائر. والله في كل هذا المستعان الناصر.

١. قضية الحكم:

أولاً لا بد أن ننبه إلى أن كلامنا هنا، ليس من منطلق سياسي، وإنما هو علمي بحت؛ نرجو من ورائه تبيّن الأمر على ما هو عليه؛ خصوصاً وأننا في هذه الفترة نعيش تغيرات سياسية تشمل العالم العربي كله. وبعد سقوط الأنظمة الاستبدادية، نلاحظ أن الشعوب ظهرت لديها كل "الطروحات" المثلثة لكل الخلفيات الدينية والإيديولوجية. وما نحسب أن الخروج من الارتباك المعرفي يكون هيناً؛ وما نحسب أن الأمر مرتبط بالإدراك وحده؛ بل نعلم أنه عائد إلى مشيئة الله وقدره. لكن هذا لا يمنعنا من مقاومة الموضوع بما نرجو أن يكون إسهاماً في العودة بالأمة (ولو في جزء منها)، إلى صحيح الإدراك. وما نراه جديراً بالتناول ما يلي:

ـ الدولة الدينية:

أولاً نسمع كثيراً من أغلب أهل الدين ومن غيرهم، رفضهم للدولة الدينية؛ حتى صار الكلام عنها كأنه يُنذر بكل أنواع الظلم والشروع، مع العلم أن دولة الفاتيكان دولة دينية، وما يُسمى "إسرائيل" يراد لها أن تكون كذلك. أفلا نملك جرأة أن نتحمل قيام دولة دينية حقيقة على ما أمر الله؟! نريد أن نقول إن الدولة الدينية لن تكون إلا إسلامية، لأن الدين

عند الله الإسلام؛ كما ذكر سبحانه في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عَنْ دِلْكَ أَسْلَمُوا﴾ آل عمران: ١٩.

فهل يريد منكرو الدولة الدينية منا البراءة من الحكم بشرع الله من أجل مرضاه اليهود والنصارى؟!

وقال قائل: إن الخلافة الراسدة في الأصل دولة مدنية (يقصدون غير دينية، بمعنى غير إسلامية)؛ ويستدللون على مذهبهم بكون "انتقال السلطة"، كان يتم باختيار "الشعب"! فنقول: بئست المقوله تلك! هل بلغ عمى البصائر عند بعض المسلمين، وخصوصاً بعض كبار الفقهاء وبعض كبريات الحركات الإسلامية، أن يجهلوا أمر دينهم، ثم ينبرون لمحاربته باعتماد النهاذج الكفرية معياراً؟!

أولاً: إن دولة الخلافة دولة إسلامية، ولو لا هذا ما استحقت اسم "الخلافة" من الأصل؛ وإن فالخليفة هو خليفة عنمن؟ فإن كانوا يفهمون من معنى الخلافة أن الخليفة خليفة عن "الشعب" ، فما أبعد ما فهموا عن الحق! بل الخلافة خلافة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وخلافة في الباطن عن الله! فمن لم يبلغ إدراكه ما نقول، فليعلم أن الخلل عنده؛ فإن كان من الموفقيين، فليعمل على تنمية إدراكه وتصويبه باعتماد التزكية الشرعية؛ وإن فليعلم أنه صاحب هوى غير معتد برأيه إلا عند أمثاله.

ثانياً: إن الخلافة الإسلامية، ليست ديمقراطية في صورة بدائية (بحسب الزمن الذي كانت فيه)، حتى نقول: إن الدولة في الإسلام غير دينية؛ بل هي دينية إسلامية غير ديمقراطية. والشوري عندنا مخالف تماماً للديمقراطية، ومن لم يدرك الفرق بين الأمرين، فليعلم أنه غير مؤهل للخوض في هذه المسائل. فالشوري تمارس في حدود الفقه في الدين، سواء أتسعت دائرة أم ضاقت. ولسنا نعني هنا بالفقه ما هو متواافق لدى الفقهاء الرسميين، بل نعني المعنى

اللغوي من الكلمة. ولو كان فقهاء الرسوم على فقه حقيق، ما أُلْجِئَ أمثالنا إلى الكلام عن هذا وتوضيحة من جديد لعلوم الأمة. أما الديموقراطية، فهي تمثل لإرادة الشعب من غير نظر إلى شرع. وهذا عندنا كفر بِينٌ؛ إذ المقصود من الحكم في الدولة الإسلامية الحكم بما أنزل الله، لا بما يرى الناس. وقول السياسيين من الإسلاميين، إنهم يرضون بتحكيم رأي الشعب من منطلق المناورة، لأنهم -حسب زعمهم- يعلمون أن الشعب المسلم لن يقبل بغير الشرع الإسلامي حُكْمًا؛ هو كلمة باطل يراد بها حق، إن سلمت النية؛ ذلك أن الوسائل نفسها ينبغي أن تكون شرعية لا الغايات وحدها. والديمقراطية، ليست وسيلة شرعية! ثم، من أدراهم أنه سيأتي زمان يختار الشعب المسلم (نسبة) ما يخالف الشع من أنظمة للحكم؟ فهل سيرتدون عن مقولتهم السابقة وقتها، أم سيلترمون بها فيفضلون مع الضالين؟

إذن، فالقول بأن الدولة في الإسلام غير دينية، هو كلام باطل ومضل. ونحن نعلم أن الأمة اليوم في غالبيتها لا تعلم حقيقة الأمر فيما يتعلق بأحكام الحكم، بسبب انزامها أمام الفلسفات العالمية الذي رافق عدم تتحققها بذوق الإسلام، الذي هو وحده من يجعلها على يقينه من حالها، وهو وحده معيدها إلى قوة الإيمان التي تؤهلها للوقوف أمام ما يرد عليها مما لا أصل له عندها. أما القول بأن العالم كله يسير نحو نظام واحد، ديموقراطي يرضي الشعوب من غير تحيص لشيء، فهو كلام من تأسيس الشياطين، ولا يؤدي إلا إلى الخروج عن الصراط المستقيم؛ إن لم يكن عاجلاً، فآجالاً.

ب: الديموقراطية:

وقد يقول قائل: إن الديموقراطية، خير من الاستبداد بما لا يُقاس؛ ولا أدل على هذا، أن الشعوب الآن، تطالب بالديمقراطية بدلاً عنه؛ فهل يكون الإسلام مؤسساً للاستبداد؟

فنقول: أولاً: إن القياس الوارد، كقياس الكفر إلى النفاق؛ فيقول القائل: بما أن النفاق أحاط منزلة من الكفر، فإن طلبنا للكفر هو طلب للأحسن؛ وهذا موافق للمنطق. فهل هذا يصح؟! ذلك، أن الاستبداد الذي عانت منه الشعوب المسلمة، كان نتيجة مخالفة للشرع من قبل الحاكم والمحكوم معاً. ثم، إن طلب الشعوب الآن إيدال الاستبداد بالديمقراطية، هو طلب لتحسين الحال الدينية لا غير؛ وهذا عندنا، لا يرقى أن يقابل به الإسلام في المقارنة والتناول؛ لأن الإسلام يراعي الدنيا والآخرة للعبد، فهو أحق بالاعتبار وحده.

ثانياً: إن الإسلام لا يؤسس للاستبداد أبداً، بل هو أبعد ما يكون عنه؛ ولو لا ذلك ما كان أول خليفة في الإسلام (الصديق رضي الله عنه) يقول في أول خطبة بعيد مبايعته: "يا أيها الناس إني قد وليت عليكم، ولست بخيركم؛ فإن ضعفتْ فَقَوْمُونِي، وإن أحسنتْ فأعينوني".^{٥٠} أما الاستبداد الذي عرفه الأمة بعد ذلك، فهو نتيجة تواطؤ الحكام والفقهاء على تزوير الدين؛ حتى صار أفسق الناس يوم أشرفهم، وأسفهم يسوسهم في دينهم قبل دنياهم. لكن، لو لا ما أشربت قلوب الناس من حب الدنيا وإعراض عن الآخرة، ما كان ليتم ذلك للحكام ومواليهم من فقهاء السوء. والحكم الإسلامي، على الناس أن يستحقوه؛ فهو نعمة من الله تكون جزاء للمؤمنين.

أما من كان يظن -واهماً- أن الشورى الإسلامية هي صورة بدائية لما يعلمه هو من الديمقراطية، فلا علم له بحقيقة الأمر: أولاً: لأن نظام الحكم في الإسلام، هو أرقى نظام حكم عرفه الناس من بداية الخليقة إلى قيام الساعة. وتوهم كونه مقدمة للديمقراطية، ناتج عن اعتباره نتاجاً بشرياً يسبقهما في الزمن؛ بينما هو مؤسس على الوحي الإلهي. ومن لم يفرق

^{٥٠}. الجامع لمعمر بن راشد.

بين الوحي الإلهي والفكر البشري، فلا كلام معه. ثانياً: فحتى من حيث التراتب الزمني، فإن زمن الخلافة الإسلامية، هو أفضل من غيره؛ لأنه لا دليل على أن المتأخر في الزمان سابق في المرتبة؛ بل على العكس من ذلك، فقد جاء عن النبي صل الله عليه وآله وسلم: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم »^١. ويؤيد ما قلناه، أن الأمة ستعود إلى حكم الخلافة في آخر الزمان، لا إلى غيره. لكنها اليوم، ستتجرب الديموقراطية حتى تقف على مساوتها ذوقاً؛ ثم عند يأسها من الأفكار والمفكرين، ستبحث عنمن يأخذ بيدها إلى الخلافة الثانية؛ فيكون أوان ظهور المهدى قد أظل الناس.

أردنا هنا منك، أن تفرق بين ما هو فكري، وما هو عن وحي؛ وأردنا أن تفرق بين ما يجري به القدر، وما هو علم. فإن كوننا نعيش مرحلة زمانية مخصوصة، لا يعني تنكرنا للعلم في الأمور، إن كان مخالف لما نشهده واقعاً؛ وإلا كنا "براغماتيين" نحن أيضاً. بل المطلوب أن نذكر قول العلم فيه (عني العلم بالأمر الشرعي)، من حيث الأصل؛ ثم ننظر إلى ما يدلنا العلم عليه فيها يرجع إلى معاملة الأقدار التي قد تجربى بخلاف مدلول الشرع. والفقىه (بالمعنى اللغوى)، لا شك أنه يعلم الفرق بين الحكيمين.

٢. المرجعية الوطنية:

أصبحنا نسمع بتحقيق "المواطنة" ضمن جموع المسلمين، يتساوى فيها المسلم وغيره أمام القوانين التي يتفق عنها الفكر؛ كل هذا من غير علم بالمواطنة، ولا علم بأحكام الإسلام فيها يتعلق بأهل الذمة أو غيرهم من أهل الكفر، ولا علم^٢ بغير ذلك مما يقتضيه العلم بالأمر.

^١ . متفق عليه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

إن المواطنـة التي أصبحـت "الموضـة" في المطالبـة السـياسـية، هي باختصارـ دعـوة إلى اعتـبارـ الإنسانـ أثـاثـاً لـلـوطـنـ، لا غـيرـ. وـنـحـنـ نـرـىـ أنـ هـذـاـ الـاعـتـارـ هوـ حـطـ منـ قـدـرـ الإـنـسـانـ، واختـزالـ فـيـ "الـبـعـدـ"ـ الفـيـزـيـائـيـ الـذـيـ لـهـ، معـ إـغـفـالـ تـامـ لـحـقـيقـتـهـ الـآـدـمـيـةـ. وـلـ شـكـ أـنـ النـاظـرـ بـهـذـاـ الـاعـتـارـ لاـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ إـلـاـ كـافـرـاـ، يـعـلـمـ ظـاهـراـ مـنـ حـيـاتـ الـدـنـيـاـ (الـمـادـةـ)ـ وـهـوـ أـعـمـىـ عـنـ الـآـخـرـةـ (الـمـعـانـيـ). وـإـنـ كـنـاـ نـقـبـلـ هـذـاـ الـاعـتـارـ لـلـإـنـسـانـ مـنـ الـكـافـرـ، وـنـفـهـمـ عـدـمـ اـسـتـطـاعـتـهـ مـجاـوزـتـهـ، فـإـنـاـ نـعـجـبـ لـمـسـلـمـ يـفـتـرـضـ أـنـهـ عـلـىـ نـورـ، كـيـفـ يـقـلـدـ الـكـافـرـ فـيـ نـظـرـتـهـ إـلـىـ الـأـمـورـ!ـ فـهـلـ اـنـتـهـىـ الـأـمـرـ بـأـنـ يـقـلـدـ الـبـصـيرـ الـأـعـمـىـ، فـيـ عـرـفـ هـؤـلـاءـ؟ـ أـهـذـهـ سـمـةـ الـحـدـاثـةـ؟ـ!ـ..

فـإـنـ كـنـتـ قدـ بـعـدـتـ بـكـ الشـقـةـ عـنـ الـأـصـلـ، وـصـرـتـ تـسـاءـلـ:ـ فـمـاـ أـحـسـنـ صـبـغـةـ مـنـ صـبـغـةـ الـمـوـاـطـنـةـ؟ـ فـإـنـاـ نـقـولـ لـكـ:ـ هـيـ الـعـبـودـيـةـ؛ـ فـلاـ أـشـرـفـ لـلـعـبـدـ مـنـ أـنـ يـنـسـبـ إـلـىـ سـيـدـهـ.ـ وـلـتـعـلـمـ أـنـ الـعـبـودـيـةـ خـاصـةـ وـعـامـةـ؛ـ وـنـعـنـيـ بـالـخـاصـةـ التـحـقـقـ بـهـاـ،ـ الـذـيـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ لـلـخـواـصـ مـنـ الـأـنـبـيـاءـ وـالـأـوـلـيـاءـ وـعـلـىـ رـأـسـهـمـ الـعـبـدـ الـكـلـيـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ وـسـلـمـ.ـ أـمـاـ الـعـبـودـيـةـ الـعـامـةـ فـهـيـ الـمـتـعـلـقـةـ بـعـوـامـ الـمـؤـمـنـينـ،ـ وـأـمـاـ الـعـبـودـيـةـ الـقـهـرـيـةـ فـهـيـ الـأـعـمـ بـشـمـوـلـهـاـ الـمـؤـمـنـ وـالـكـافـرـ؛ـ غـيرـ أـنـهـ غـيرـ مـعـتـرـةـ هـنـاـ.ـ وـلـ شـكـ أـنـكـ قدـ اـتـضـحـ لـدـيـكـ كـوـنـ الدـعـوـةـ إـلـىـ الـمـوـاـطـنـةـ ذـاتـ أـصـلـ كـافـرـ،ـ بـهـاـ أـنـهـ تـنـظـرـ إـلـىـ الـإـنـسـانـ مـقـطـوـعاـ عـنـ رـبـهـ.ـ فـانـظـرـ مـاـ أـثـرـهـ الـفـكـرـ فـيـ إـدـرـاكـ الـمـؤـمـنـينـ،ـ حـتـىـ تـعـلـمـ مـاـ نـبـهـكـ إـلـيـهـ فـيـ هـذـهـ الصـفـحـاتـ مـنـ خـطـورـةـ ذـلـكـ،ـ لـاـ يـكـادـ يـتـبـهـ إـلـيـهـ أـحـدـ مـنـ لـهـ صـوتـ مـسـمـوـعـ فـيـ أـيـامـنـاـ هـذـهـ!

أـمـاـ مـساـواـةـ الـمـسـلـمـ مـعـ غـيرـهـ شـرـعـاـ فـيـ الـحـقـوقـ الـدـنـيـوـيـةـ،ـ وـالـتـيـ يـخـافـ عـلـيـهاـ أـنـ تـفـقـدـ مـعـ غـيرـ الـمـوـاـطـنـةـ الـجـامـعـةـ،ـ فـقـدـ كـفـلـهـاـ اللـهـ رـبـ الـعـالـمـينـ فـيـ أـحـسـنـ صـورـةـ؛ـ مـنـ غـيرـ أـنـ يـضـطـرـ الـمـؤـمـنـونـ إـلـىـ التـخـلـيـ عـنـ دـيـنـهـمـ وـلـوـ جـزـئـاـ.ـ فـالـشـرـعـ قدـ ضـمـنـ الـدـنـيـاـ لـلـمـؤـمـنـ وـالـكـافـرـ،ـ لـكـنـهـ لـمـ يـضـمـنـ الـآـخـرـةـ إـلـاـ لـمـنـ مـاتـ عـلـىـ الـإـيمـانـ.ـ فـهـلـ بـعـدـ هـذـاـ الـإـنـصـافـ إـنـصـافـ؟ـ!ـ أـمـاـ التـمـيـزـ الـذـيـ أـصـابـ أـهـلـ

الذمة مثلاً في حقب مخصوصة، من مسلمين حرم عليهم الشع الظلم تحريراً، فعلاجه تبصير المسلمين بأحكام شرعهم وإلزامهم بها، لا سلخهم عن دينهم؛ لأن ذلك لن يزيدهم إلا تحرراً من الحق وقابلية للجور. والمواثيق الاجتماعية البشرية لن تبلغ في ردع الناس عن الظلم مبلغ الوحي أبداً. فليتبين الناظر هذا الكلام، فإنه نافع في علم السياسة.

أما ما نراه في زماننا من تضخم في الوطنية لدى أهل كل قطر، فهو من تفاخر الجاهلية؛ وهو لا يُنبئ إلا عن قصور في الإدراك وتقهقر عقلي. ذلك أن الإسلام جاء ليتجاوز بالناس كل اعتبار يفرق بينبني آدم إلا التقوى، بينما من يتغصّب ل渥طن من غير اعتبار للشرع، يكون ناكضا على عقيبه. وقد يكون هو نفسه عرضة للتمييز العنصري من قبل غيره بنفس المنطق. فهل يقبله وقتذاك، من غيره؟ أم يكون له من المنكرين؟! هذا، وقد قال الله تعالى: ﴿يَكَلِّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَرَّةٍ وَأَنْتَ وَجَعَلْنَاهُ شُعُورًا وَقَبَّلَ لِتَعَارِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَقْنَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ حِلْمٌ﴾ الحجرات: ١٣.

ثم إن الإسلام قد أوجب على المسلمين اعتبار النسبة إلى الإسلام قبل غيرها من النسب؛ لذلك، فإن اعتبار الوطن بمعنى الدولة القطرية وحده، هو مخالف للحق. والأصل في هذا، أن الدولة القطرية ينبغي أن تُعتبر كالعضو من جسد الأمة؛ وإلا كانت نقصاً في التدين. وهذه الاستقلالية التي بين الأقطار المسلمة بعضها عن بعض، والتي تقاد تكون تامة، هي مخالفة لما ينبغي أن يكون؛ ذلك أن المسلم لا يستقل عن المسلم، ولا ينظر إلى نفسه بمعرض عن أخيه، إن كان يريد أن يطيع ربه بموافقة شرعه.

وكلامنا لا يعني حتماً، عدم تمایز الأقاليم (الأقطار) بصفات تخص من يعيشون على أرضها؛ بل نحن نحذر فقط، مما قد يحجب الإخوان عن وحدتهم الأصلية، وما قد يُدخل بترتيب الأولويات لديهم؛ فإن ذلك سيكون مضرًا لهم غير نافع. هذا فحسب!

٣. مفهوم العدل:

يقول الله تعالى: ﴿أَمْ بَجَعَلَ اللَّهِنَاءَمَنْوَاعَكِيلُوا الصَّلِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ بَجَعَلَ الْمُتَقِينَ كَالْفُجَارِ﴾ ص: ٢٨، ويقول سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ سَتَوِي الظُّلْمَةُ وَالنُّورُ﴾ الرعد: ١٦، ويقول سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الزمر: ٩. فالعدل الذي يروم أصحابه التسوية بين المتقين والفحار، وبين الأعمى والبصير، وبين الظلمات والنور، وبين الذين يعلمون والذين لا يعلمون، ليس عدلاً؛ وإنما هو عين الظلم. والعدل الذي يميز بين كل ذلك، هو العدل المطلوب. وانظر الآن هذا المبدأ، عند المسلمين اليوم -الديمقراطيين على الخصوص-، واعرف هل عدهم موافق لعدل الله، أم هو مخالف؟ فإن كان مخالفًا فمن أين دخلت عليهم المخالفة؟

لا شك أن الفكر الكافر وراء ذلك؛ والمسلمون نسوا أن هذا الأمر كغيره، يُرجع فيه إلى الله لا إلى الإنسان. وذلك أن الخالق، هو وحده صاحب الحق في التشريع؛ أما العبد -أياً كان- فإنه إن عدل عن شرع الله، فسيكون ظالماً من غير ريب. وبما أن المسلمين في عمومهم اليوم منهزمون أمام الفكر، فإنهم صاروا يتحرجون من التمييز بين المتقين والفحار، وبين الظلمات والنور...لكي لا يُنسبوا إلى الظلم والدعوة إليه. وما علموا أنهم واقعون فيه.

ومن أخطر التلبيسات في هذا المجال، التسوية بين الأديان؛ حتى ما عاد المرء يميز بين الإسلام وغيره، إلا بحسب ما ورثه عن آبائه أو ما يتماشى وـ"ثقافته". وقد استدل كثير من المتشففين وبعض الفقهاء، بآيات قرآنية منها:

- قول الله تعالى: ﴿ لَا إِكْرَاهٌ فِي الدِّينِ فَمَنْ يَتَّبِعَ الرُّشُدَ مِنَ الْغَيْرِ ﴾ البقرة: ٢٥٦ : ففهموا أن ليس لأحد أن يشترط على أحد أن يكون على دين مخصوص؛ بل للمرء كل الحرية في أن يعتنق أي دين يشاء. وقد وافق هذا الفهم، مدلوّل ميثاق حقوق الإنسان، وما يدل عليه من حرية في هذا المضمار. وما علم المساكين، أنه لو كان المعنى الذي فهموه، هو معنى الآية، لكان القرآن يشرع للكفر كما يشرع للإيمان. وهذا ينسف الشرع جملة وتفصيلاً!

أما معنى الآية الكريمة، فهو أن المطلوب من الرسل عليهم السلام ومن أتباعهم، تبيّن سبيل الحق من سبيل الباطل للناس؛ ثم يتركونهم يختارون أحد السبيلين بما يوافق استعدادهم، ما لم يناصبوا الإسلام العداوة ويسلكوا في سبيلها المحاربة. أما عدم اعتبار دين المكره، فلأن الله غني عزيز، لا يرضي أن يأتيه عبده إلا طوعاً؛ ومن أتى كرها من عبد مثله، فكأنه لم يأت. هذا هو معنى هذه الآية.

- واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلِيَؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلِيَكُفُرْ ﴾ الكهف: ٢٩ : ففهموا: أن الإيمان والكفر متساويان؛ وهذا أيضاً ينسف للشرع كله. وما تنبهوا إلى ما يسبق ما ظاهره التخيير، وهو: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ الكهف: ٢٩ ؛ لأن المعتبر. فإن كان المشار إليه هو الحق من رب، فهل يكون اتباعه، وعدم اتباعه سواء؟! لا، والله! فما المعنى المقصود من أسلوب التخيير بعد هذا؟ لا يبقى أمامنا إلا أن نفهمه على أنه تحدّ للسامع ووعيد. فيكون معنى الآية، بعد أن علمتم الحق الذي جاء من ربكم، فمن شاء

فليؤمن حتى يكون ساعيًّا في خلاص نفسه؛ ومن شاء أن يكفر، فليفعل، ولتيتحمل عاقبة كفره. فكيف بعد هذا، تُتَّخذ هذه الآية دليلاً على تخيير الإنسان بين الإيمان والكفر، على التسوية بينهما في القيمة؟!

ثم إن التخيير المطلق، مناف للتکلیف من الأساس؛ وكلنا يعلم أن الإنسان مكلف بما ورد به الشرع، فكيف يكون مکلفاً ومحيراً. ولو كان التخيير حقاً، لما ترتب عن الكفر عقاب في الدنيا أو في الآخرة. فالعقوبة التي نص عليها الوحي، تدل على أن الإنسان مكلف أن يتبع سبيل الهدى دون سبيل الضلال. وهذه المعانٰي، كانت عند أسلافنا ما يُعلم من الدين بالضرورة؛ لكن في زماننا، ومع تشعب التلبیس وضعف نور البصائر، صرنا ملزمين أن نوضح الواضحت. فإنما لله وإنما إليه راجعون.

أما ما قد يتوهمه من لا فهم له في الدين، من هضم حقوق الأقليات غير المسلمة في المجتمع المسلم، فهو يتعلق بشقين:

- شق دنيوي: ومنه حق ضمان النفس والمال والعرض، فالناس متساوون فيه؛ لا فرق بين مسلم وغيره.

- وشق يتعلق بالآخرة: فلا يستوي في المؤمن والكافر أبداً. وما يخلط فيه الناس، هو طلب الإقرار من المؤمن للكافر بأنه على دين معتبر؛ ويررون هذا من العدل، ويررون غيره ظلماً. وهذا جهل أو تلبیس؛ لأن الإقرار من المؤمن للكافر بدينه كما يحدث اليوم، ليس من حق المؤمن؛ بل هو لله وحده. وقد بيّن الله حكمه في كتابه، فليعرض المرء نفسه وليرأخذ ما يُناسبه من الأحكام. وكل من خالف حكم الله، بأن يُكفر مؤمناً، أو يشهد لكافر بإيمان، فقد كفر.

فإن كان المراد من المعارضين، تنبئهنا إلى الحقوق الدنيا لغير المسلمين، فإننا نقول لهم: نحن معكم في هذا؛ والله لا يرضى لعباده الظلم؛ لكن، إن كان المراد جرنا إلى الإقرار لهم باستوائنا وإياهم في الحق والدين، فإننا نقول لهم: لا والله، لن يكون هذا أبداً! فإن قيل لنا: هو تعصب منكم لدينكم وحسب، والآخرون أيضاً متعصبون لدينهم؛ فلِمَ لا تسمحون لهم بما أنتم عليه؟ أليس هذا ظلماً؟ فنقول: إن كنا نفضل بيننا وبينهم من مُطلق العصبية، فنحن آثمون بعيدون عن العمل بأحكام الشرع؛ والواقع أننا نأخذ التمييز بين المؤمن والكافر من الله لا من أنفسنا، ونحصره فيها ميّز الله فيه؛ حتى لا تكون من المعذبين.

فإن قيل فإن دينكم يعامل الكتابيين على أنهم أهل ذمة، وهذا إنقاذه من مواطتهم وعدم مساواة بين الناس؟ قلنا: أما كونهم أهل ذمة، فهذا لا يفيد إلا أنهم كتابيون يعيشون تحت حكم الدولة الإسلامية. وهو توصيف للواقع، بحيث نكون كاذبين إن قلنا خلافه (هذا في زمن الدولة الإسلامية). وأما المطالبة بالمساواة التامة، فقد سبق أن أوضحتنا أن المساواة فيها بيننا وبين الكتابيين لا يمكن أن تكون إلا فيما يرجع إلى الدنيا وحدها. وأما المواطنة، فليست من معاييرنا حتى نجعل أهل الوطن بها كلهم سواء، من جميع الوجوه؛ بل إن نحن فعلنا ذلك، فسنكون حتى ظالمين. فإن قال قائل: فإن دينكم يعامل من لا يعتنقه، معاملة دونية؛ كما في قول الله: ﴿قَاتَلُوا اللَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحِبُّونَ مَا حَرَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُطْعُمُوا الْجِرِحَةَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَغِيرُونَ﴾ التوبة: ٢٩؟ فنقول: الآن صار الاعتراض على الله لا علينا! وهنا، يصير الأمر: إما إيهان وإما كفر؛ ونحن - والله الحمد - مؤمنون بكلام الله، ولا يهمنا إن وافقنا غيرنا أم لم يوافق. والله في هذه الآية الكريمة، قضى على عباده المؤمنين، بمعاملة خاصة لعباده الكافرين؛ حتى تكون

تلك المعاملة مذكورة لهم بما عليهم من سوء الحال، ومنبهة لهم إلى طلب الحق فيما بعد. وإن أخذنا هذه المعاملة على أنها سوء (وهو أقل قليله)، فما قول الكافر في عذاب جهنم؟! فإنه لو كان يخاف على نفسه السوء، فالحذر من أشدّه مقدم على النفور من قليله! فإن ذكر أنه لا يؤمن بعذاب جهنم، إما على العموم وإما في خصوص نفسه؛ فإننا نرد عليه: إن من أمر بمعاملتك معاملة الصغار، هو من أخبرك بأنك ستدخل النار لو بقيت على حالك. وفي النهاية، لا يُجبر أحد على الإسلام، وإنما يُخيّر بين الإسلام فيرتقى به، وبين أن يدفع الجزية. ودفع الجزية مناسب لاختياره سوء الحال. أما عدم رضاه بدفع الجزية، فهو محل العجب؛ إذ كيف يقبل الكفر، ويكره ما هو أقل منه إيناد لنفسه؟! كل هذا زمان الدولة الإسلامية، أما في زماننا، فعل الأقل ينبغي للمؤمن عدم اعتقاد خلاف الحق في هذه المسألة، فيلحق بالكافرين من حيث يدرى أو من حيث لا يدرى. ولنعلم أن الله أحرص من كل أحد على العدل؛ فكيف يترك الوحي، ويتمسك بفهم سقيم، له أو لغيره من الناس. ومن شدة ضعف إيمان بعض الفقهاء، رأيناهم يُنكرون معنى الجزية الأصلي، ويُحرفونه إلى معنى الضريبة في مقابل دفاع المسلمين عن أهل الذمة. ولو لا أن هؤلاء الفقهاء كان عندهم شك في ظلم الله في هذا الحكم، ما احتاجوا إلى هذا التسويف. وكفاهم بهذا إنما! وليدرك هؤلاء قول الله تعالى: ﴿وَلَن ترضى عنك اليهود وَلَا النَّصَارَى حَتَّىٰ تَنْبِئَ مَلَائِكَةَ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَنِّ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ أَذْرِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا صَاحِبٍ﴾ البقرة: ١٢٠.

ولتعلم في الختام أن العدل هو وضع الحكم في محله، فهو إذن مرتبط بالعلم. وحيث أنه لا أعلم من الله، فإنه لا أعدل أيضاً! وكل ظالم إن حفقت، تجده صاحب جهل فيما يتعلق بمحل

ظلمه، ولو في أمر واحد من وجوهه. أما أشد الناس ظلماً، فلا يكون إلا أجهلهم. فاعتبر
النسبة بين العلم والجهل دائمها، تحظ بخير كثير. والله الموفق وحده.

الحق الذي هو باطن الكفر

كيف يكون الحق منسوباً إلى الكفر؟ وهل هذا يصح؟ ألا يفتح هذا، باب التلبيس؛ حتى يقول كل مبطل بأنه على الحق، وتضيع الأحكام؟

أولاًً عليك أن تعلم، أن كل شيء دخل الوجود فهو حق، بصرف النظر عن كونه خيراً أم شرا. والكفر في اللغة هو التغطية والستر؛ مما يفيد أن تحت الكفر شيئاً مستوراً. ونحن ما قصدنا بالحق الذي هو باطن الكفر إلا هذا الشيء المستور. أما الكفر في الشع، فهو في الأصل التغطية على الفطرة التي فطر الله الناس عليها؛ وهي لا شك حق. بهذا يتضح لك أن نسبة الحق إلى الكفر صحيحة. أما التلبيس الذي تخاف منه، فهو وهم؛ لأنك تطلب منا ترك العلم في أمر، لن يزيده العلم إلا جلاءً وبعداً عن الباطل. بل قد يكون المعرض عن العلم هنا -كما في غيره- صاحب غرض، يخاف أن يفتضح حاله، أو أن يُحال دونه وغرضه؛ فيكون هو المبطل حقاً، لا من يُظهر الأشياء على حقيقتها.

وقد وردت كلمة حق في الشرع، بمعنى موجود؛ كما في الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه قال: «من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله، وابن أمتي،

وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق، وأن النار حق، أدخله الله من أي أبواب الجنة الشهانية شاء»^{٥٢}. هذا يعني أن الباطل الذي يقابل هذا الحق، هو العدم المحسن؛ أما الحق بالمعنى الشرعي، فهو معنى آخر؛ قد يقابل الإثم أو الكذب...

لذلك، فإن كان الكفر موجوداً، فهو حق؛ بالمعنى الأول لا بالمعنى الثاني. وكلنا يعلم أن الكفر حرام وهو أكبر الكبائر، فلا داعي إلى أن نعود إلى هذا. وفي الحقيقة، إن الكافر ما سمي كافراً إلا لأنه أنكر نسبة الألوهية (بمعنى المرتبة) إلى الله سبحانه، في زعمه. نقول في زعمه لأن توهّمه لا يغير من الواقع شيئاً. والكافر بوجود الله -إن حفقت- غير موجود، لأن الوجود الذي يُثبته هذا الكافر، هو الله؛ لكنه يظنه غيره. فالغلط عنده في النسبة فحسب. وإلى جانب هذا، فهناك معنى آخر للكفر، وهو الكفر بالشهود لا بالوجود؛ وهذا كفر المؤمنين، أي هو الكفر الأصغر. وهو من حيث الحقائق، من أكبر أنواع التوحيد؛ لأن مدلول «كان الله ولم يكن شيء غيره»^{٥٣}، وفي رواية أخرى: «كان الله ولا شيء غيره»^{٥٤}. هذا حتى نؤتي كل ذي حق حقه.

وكل ما تكلمنا عنه في الفصل السابق، مما يخالف الشرع وهو مع ذلك موجود، فتحته حق (باطنه)، يعلمه أهل الحق. وحتى يكون المرء من أهل الحق، فعليه أن يكون معه ظاهراً وباطناً؛ يعني أن يعلمه في الظاهر وفي الباطن، ولا يصرفه عنه شيء.

^{٥٢}. أخرجه البخاري ومسلم واللطف له.

^{٥٣}. أخرجه البخاري عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

^{٥٤}. أخرجه ابن خزيمة في التوحيد والنفي في السنن الكبرى عن عمران بن حصين رضي الله عنه والحاكم في المستدرك وأبو الشيخ الأصبهاني في العظمة عن بريدة الإسلامي رضي الله عنه.

فإن كانت الخلافة هي صورة الحكم الحق كما أوضحتنا، فمن أين أتى الحكم الذي يُخالفه؟
 والذي سُنحصِّرُهُ في الملك والرئاسة في النظام الديموقراطي (وهي ملك أيضًا عندنا). فاعلم
 أن الملك العاض والجيري، هو خلافة باطنية؛ غابت عنها الصورة الموافقة في الظاهر فحسب.
 وذلك لحكمة تتعلق بإنفاذ الميشيَّة الإلهية. ولا يكون هذا إلا للتناوب الذي يكون بين حزبي
 الأسماء الإلهية، حزب أسماء الجمال وحزب أسماء الجلال. فالخلافة المعلومة من ظاهر الشرع،
 لا تكون إلا بتولي أسماء الجمال التصرف العام عن الاسم "الله"؛ أما أنواع الحكم الأخرى،
 والتي لا تكون خلافة إلا من حيث الباطن، فهي المتعلقة بأوان تولي أسماء الجلال التصرف
 بحقائقها. وهذا التناوب بين الأسماء، هو من عدل الله بينها؛ حتى يأخذ كل اسم حظه من
 الوجود؛ خصوصاً وأن الأسماء لا تُعلم إلا بعد ظهور أحكامها. ومن حيث كونها نسباً
 عدمية، ظهرت أحكامها في الذات، فلا تفاضل بينها؛ مما يستدعي أخذ كل منها حظه. وهذه
 الحقيقة، هي نفسها الأساس الباطن للديمقراطية. فإن قلت: فإن كان الأمر هكذا، فلم لا
 تُعتبر هذه الأنظمة خلافة شرعية، وينتهي الخلاف؟ قلنا: هذا لو أن الله أراد أن لا يوجد
 الخلاف، ولكنه سبحانه لم يرد. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، فإن ذلك يذهب بحقيقة
 الاسم "الظاهر" والاسم "الباطن"، في مرتبة مخصوصة؛ والله شاء أن يظهر حكمهما على
 العموم في الوجود. ولو لا هذا، ما كان الله ليذكرهما على التخصيص في قوله سبحانه: ﴿هُوَ
 الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ الحديده: ٣، ولنفط ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ﴾، لا أدل على
 العموم منه. فتنبه! فإذا علمت هذا، فاعلم أن الخلافة الأولى، كانت لـ"الظاهر"؛ ثم تولى
 الاسم "الباطن" التصرف بعده، فنحن لا زلنا تحت حكمه إلى الآن؛ ثم سيعود الحكم للاسم
 "الظاهر" مع الخلافة الثانية. هذا فيما يتعلق بالحكم وحده، فكيف بكل أمر أمر! فيها قد فتحنا

لَكَ بَاباً إِلَى عِلْمٍ عَزِيزٍ، إِنْ كُنْتَ ذَا هَمَةً؛ وَإِلَّا فَاعْدُلْ عَمَّا نَقُولُ، وَاشْغُلْ نَفْسَكَ بِأَعْمَالِ الْبَرِّ،
يَكْنِ أَسْلَمْ لَكَ.

وهذا التناوب الاسمي الذي ذكرناه، هو أصل كل شيء ورد فيه التناوب لفظاً أو معنى في كتاب الله. وأظهر آية على المعنى الذي ذكرناه منه، قوله سبحانه: ﴿كُلَّا نِيمَدُ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ الإسراء: ٢٠ . فهؤلاء وهؤلاء التي تعود إلى مظاهر المؤمنين ومظاهر الكافرين المذكورة في الآية التي تسبقها، قد وقع لهم الإمداد بجميع الأسماء التي تدل عليها نون الجمع في "نمد". ولو لا هذا الذي نشير لك إليه، ما وقع نصر للكافرين قط، ولا أصيب المؤمنون بمصيبة قط! لكن لا تدع هذا يحجبك عن ظاهر الشرع، ففضل على علم؛ فإن للظاهر مجالاً وللباطن مجالاً، والميزان هو الشعّر، من أراد أن يسعد ولا يشقى!

أحوال العالم

إن طلب العلم، فريضة على كل مسلم؛ من أجل معاملة الله على الحجاب في البداية، ووصولاً إلى معرفته فيما بعد سبحانه. والعلم كما هو معروف له طبقات بحسب متعلقه من جهة، وبحسب استعداد العالم من جهة ثانية.

فأول آداب المرء، طلب العلم والخروج من الجهل الأصلي؛ ثم عليه لزوم مرتبته، بعدم الدخول في مجادلة من هو أعلى منه علمًا. وإذا حصل العالم علم الظاهر (الرسوم)، فعليه أن لا يعرض على أهل الباطن والمعاني؛ لأن طورهم فوق طوره. فإن فعل، فإنه سيكون مخلاً بآداب مرتبته، ومعرضاً نفسه للحرمان مما فوقها. وأغلب "العلماء" أُتي عليهم من هاهنا، فتجد علمهم من غير نور؛ يكاد ينفر منهم كل مؤمن.

أما إذا دخل العالم في طور التحقق بعلم الرسوم، والذي هو سلوك طريق الله؛ فعليه أن يتأنب -زيادة على ما تقدم- بآداب خاصة بمرتبته؛ منها:

- الصدق في المطابقة بين العلم والقدم: فلا يجوز له الكلام فيما يتجاوز مقامه.
- عدم مفاخرة من هو دونه، لأن الأعمال بخواتيمها، وهو لا يعلم خاتمتها ولا خاتمة من يفاخره.

- عدم التشوف إلى تحصيل الزيادة في العلم، وإنما شغله يكون بتحقيق ما لديه من علم؛ فإن هو ترقى إلى مقام أعلى، يحصل له علمه ذوقاً من غير التفات.

- عدم الغيبة عن شهود جهله الأصلي، فهو مقامه حقيقة؛ أما كل علمه فهو عارية.
- أن لا يُجاوز نظر شيخه إن كان له شيخ؛ لأن علم الشيخ أعلى وإن كان التلميذ أعلم من حيث العادة. وهذا مما لا يُميزه أغلب الناس، فلا يتتفعون بصحة أهل الإلّاك.
أما إن كان العالم يريد تحصيل المعرفة بالله، فعليه أن ينسليخ عن كل علمه وعمله؛ ويأتي ربه كيوم ولدته أمه، فارغاً فقيراً. وهذا لا يكون إلا لأهل العناية، لأنه من أشق الأمور على النفوس، وما يصعب تصوره في الغالب.

إذا صار الله يتعرف إليه، فلا يقس ذلك بما لديه من علم، وليعد في ذلك إلى شيخه. ولا يتتظر من الشيخ أن يُبين له كل مرة تفاصيل الأمر، وإنما يكتفي أنه يسمع منه. فالمقصود هنا، ضمانت عدم الضلال، لا علم ما تحت تعرفات ذي الجلال؛ إلا إن كان في معرفة ذلك نفع للمرشد، فإن الشيخ إذ ذاك سيطلعه على الحكمة من ذلك.

وعلى المتعلم هنا، أن لا يقيس بما يعرض له على غيره من دونه أو من هم أعلى منه؛ لأن الأمر هنا خاص، لا يكاد يجتمع فيه اثنان. وإنما تقع مطارحة العلم فيما بين العلماء، بعد أن يخرجوا من تحكم الأحوال والمواطن؛ فيكونون كمن يطلعون بعضهم على ما ظفروا به من أسفارهم بعد العودة منها. أما الكلام في إبان الواقع تحت الأحوال المرتبطة بالتعرفات، فإنه شاق على الطالب من حيث أنه قد يواجه بالإنكار الذي يزيد من معاناته؛ وهو شاق على المستمعين لأنه قد لا يوافق أحواهم، فتنفر نفوسهم من المتكلم، خصوصاً إن ألح في إثبات ما لديه. وهذا مرجعه إلى حركة العلم التي كنا قد ذكرناها في بداية الكتاب. ولو أن العلم كان ثابتاً على الدوام، لكان قبوله مستساغاً في أغلب الأحوال. والواقع غير هذا.

أما إن كان العالم من العارفين، فليخاطب كل أناس بما يناسب إدراكيهم؛ حتى لا يحصل لهم الضرر بإنكار الحق، أو بأخذه على غير وجهه.

العلم والحال:

إن السالكين لطريق الله، تعترفهم أحوال قاهرة في أثناء سيرهم، تكاد تتلف منها نفوسهم أحياناً. وهذه الأحوال هي: ﴿نَارُ اللَّهِ الْمُوْقَدَةُ ۖ الَّتِي تَلْعُبُ عَلَى الْأَفْعَدَةِ﴾ الهمزة: ٦ - ٧، من باب الإشارة لا من باب التفسير. فالنفس تذوب بهذه الأحوال شيئاً فشيئاً، وتضمحل حتى تصبح كالظل. وهذه الأحوال منها: الخوف والرجاء، والقبض والبسط، والصحو والسكر، والإدلال والهيبة، والفناء والبقاء، والفرق والجمع، والمحبة والشوق، واللقاء والفراق، والقبول والصد، والأنس والوحشة، والغربة وغريبة الغربة، وغير ذلك مما يصعب حصره... وكل هذه الأحوال لها علوم تناسبها، ولا تناسب غيرها. لذلك فمخاطبة صاحب الحال، تكون بمراعاة حاله وما يقتضيه؛ فإن خوطب بها لا يناسبه يستوحش، وقد ينجم عنه ضرر للمخاطب بسبب سوء أدبه. وفي الحقيقة إن الحال يؤثر في العلم المجرد الذي لصاحب، فيخرجه من الصورة المجردة إلى الصورة المنصبوغة بالحال، فلا يقبله إلا بتلك الصبغة. والرأي يظن أن صاحب الحال يردد العلم، بينما هو قد يرد صورته المعروضة ويقبل صورة ثانية. وهذا أيضاً من حركة العلم. وأغلب من ينكر هذا أشد الإنكار، علماء الظاهر (الفقهاء)؛ لأنهم لا علم لهم بتأثير العلم بالحال، بسبب كونهم لم يسلكوا طريق الذوق واكتفوا بالعلم المجرد. والعلم المجرد إن شئت أن تُبسط لك الصورة كالطعام البارد، يستطيعتناوله كل أحد؛ والحال كالطعام الحار الحاد، لا يتمكن من تناوله إلا أصحاب أمزجة خاصة؛ بل

الفرق أبعد من ذلك، ولكن ما حضرنا الآن إلا هذا المثل. ولو طالعت سير أهل الطريق لوجدت أمثلة كثيرة على ما ذكره لك، فاطلبه في مظانه إن شئت؛ أما كتابنا فلا يتسع له.

أما أصحاب المقام، ونعني به هنا التمكين في التلوين، فإنهم يصرفون الأحوال ولا تصرفهم هي؛ لذلك فلهم العلم في أعلى صوره، ولا أفع لأهل العلم من جميع الأصناف من هؤلاء، لأنهم يُرْقّون كل أهل علم في عين علمهم؛ حتى يقول السامع منهم: ما وجدت على الأرض من يفهم عني إلا هم. وقد يظنهم على نفس حاله، من شدة علمهم به؛ وهم في الحقيقة على غير ذلك.

العلم بين العبادة والعبودية:

العبودية حال يترقى فيه السالك من عبادة إلى عبودية إلى عبودة، كما ورد في اصطلاح بعض أهل الله. فالعلم بالعبادة هو لأهل الظاهر، والعلم بالعبودية هو لأصحاب الباطن، والعلم بالعبودة هو للبرازخ الْكُمْلِ.

ومن لا علم له بالراتب عن ذوق، فإنه يحكم على الناس بما يرى منهم من أصناف الطاعة وكثرتها أو قلتها؛ بينما قد يكون المُكثرون من الطاعات فيما ييدو من أدنى الناس رتبة، كما قد يكتفي الأكابر بأداء الفرائض، والجمع بين الفضائل هو من صفات الأئمة.

من أجل هذا، تصعب معاشرة أهل الله؛ ومن يعلم من نفسه عدم التمكן من التسليم، فالأسلم له أن لا يجالسهم إلا بقدر السلام عليهم؛ فإنه لا يضمن أن يرى منهم ما لا يبلغه علمه فيعرض عليهم فُيمقت. فكما أن الأماكن والأزمنة الفاضلة تكون فيها الحسنة مضاعفة والسيئة مضاعفة، فكذلك أهل الله؛ فقد يرتفع بمجالستهم المُوقَّق، ويهوي بها المخذول. ولا عاصم إلا الله!

الأدب والعلم:

إن كان طلب العلم واجبا، فالعمل به هو المطلوب؛ لأن العلم من غير عمل حُجة على صاحبه. وقد كان الأولون إذا أرادوا أن يدلوا على فضل عالم، وصفوه بأنه عالم عامل. وما أقلهم في زماننا!

وإن كان العمل هو المقصود، فإن الأدب فيه هو الزبدة؛ فلا عمل لمن لا أدب له! والأدب على قدر المقام، وبحسب المواطن؛ فإن من المواطن ما يستدعي ظهوراً كموطن المعركة مع العدو، ومنها ما يستدعي هضماً للنفس، وهو الأغلب؛ ومنها ما يقتضي إثباتاً للنفس، ومنها ما يتطلب محواً لها، وهكذا... فالأدب كالحال، غير أن الحال مؤثر في العلم، والأدب متأثر به؛ وكلاهما يُتجان حرقة علمية. فانظر ما أكثر العوامل المحركة للعلم!

فمن لا أدب له لا عمل له، ومن لا علم له، ومن لا علم له فكأنه ما خرج من العدم.

واعلم أن الأدب هو أدب مع الله، وإن اختلفت الصور باختلاف المراتب؛ فمن لا أدب له مع الناس، فلا أدب له مع الله؛ ومن لا أدب له مع الشعائر، فلا أدب له مع الله؛ ومن لا أدب له مع المقام، فلا أدب له مع الله؛ ومن اعتبر كل ذلك، بحسب ما يُعطيه العلم، فهو الأديب.

أما ما نراه اليوم، من اشتغال بالعلم بعيداً عن الصدق والتزكية الشرعية الضامنة للعبد الخروج عن الآفات القلبية، فإنه أخذ أغلب المستغلين على درب النفاق؛ حتى صار كثير منهم أعداء للدين الحق جهاراً، لا يدّخرون جهداً في محاربة أهل الله، وهم يظنون أن علمهم المفارق (الذي لا يُعمل به) سينفعهم عند الله، والقرآن بين أيديهم، يقرأونه صباح مساءً من غير أن يُسائلوه عن أحواهم.

الميزان

يقول الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۚ أَلَا أَنْطَغُوا فِي الْمِيزَانِ ۖ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ ۖ بِالْقَسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ الرحمن: ٧ - ٩. السماء من باب الإشارة سماء العلم. ووضع الله الميزان هو لتتنزيل الأحكام على ما يقتضيه العلم. وأمر سبحانه عباده أن لا يطغوا في الميزان (الوزن) بتغليب ما لا ينبغي تغليبه، وأن لا ينقصوا مما لا ينبغي إنقاشه؛ وأن يكون حكمهم بالعدل الذي يشرط غياب الهوى عند الوزان.

وابطاع الهوى هو المؤدي إلى التطفيف المنهي عنه، والذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿وَإِلَّا لِلْمُطْفَفِينَ ۚ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفِنُونَ ۚ وَإِذَا كَانُوهُمْ أَوْرَثُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۚ﴾ المطففين: ١ - ٣. و"اكتالوا" ، في الحسن؛ أما في المعنى فهو "احتكموا". و"كالوا" في المعنى هو "حكموا". وهذا التطفيف في الميزان المعنوي، ما رأينا من يخرج عنه من العباد إلا من رحم الله. وصورته عند الناهلين من علم النفس الكفري، هي: الأنانية المركزية، التي تحمل المرء ينظر إلى غيره، لا بنفس المعيار الذي ينظر به إلى نفسه. وهو أيضاً ما يسمى اليوم: ازدواجية المعايير، والكيل بمكيالين. فانظر كم يكون أهل "القسط" من الناس بعد هذا!

وميزان الذي نعنيه نحن، هو حكم الله الذي نزلت به الشريعة. وكل من لا يتبع الشرع على نور، فما هو من أهله. أما لم اشتربطنا في اتباع الشرع النور، فإن ذلك بسبب أن المرء قد

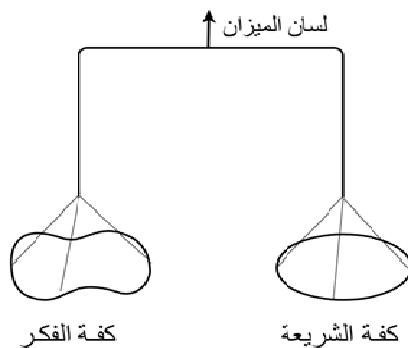
يتبع الشرع بالهوى، ويكون من المطفيين؛ والناظر إليه إن لم يكن على علم، يظن أنه متبع للشرع. وهو في الحقيقة إنها تستر بالشرع لبلوغ هواه. وما أكثر هذا عند الناس، ولكنهم لا يشعرون! وقد أشرنا في الفصول السابقة إلى بعض الأمثلة، فقس عليها في غيرها؛ لأن الإحاطة بكل صور التطفيف في الميزان تخرج عن المستطاع.

والميزان ذو كفتين، كفة شريعة وكفة حقيقة. هذا بالنسبة إلى المحققين الراسخين في العلم، أما غيرهم، فميزانهم له كفة شريعة وكفة فكر. ألا ترى إلى أهل هذا الميزان، كيف يقيسون الولي بعقولهم، فما وافقها قبلوه، وما عارضها ردوه أو تأولوه؟! فهذا الميزان وإن كانت له صورة الميزان، فهو نصف ميزان. فالنظر إلى كفة الشريعة فهو إلهي، وبالنظر إلى كفة الفكر فهو وضعبي. وهذا الميزان كثير الميل عن الاعتدال، بسبب اختلاف الآراء وتعدد الاستعدادات وتفاوتها في الأمر الواحد. ومع ذلك فإن كفة الفكر حق، ولكنها تقصر عن بلوغ العلم الحق حتى وإن سلمت آيتها. فمن هنا جعلنا ميزانها ناقصاً. أضعف إلى كل هذا، كثرة اضطراب لسان هذا الميزان، بسبب تغير المعاير الذي لا يكاد يتوقف. ومن هنا تجد بعض الناس يحكم في الشيء بحكم، ويحكم في زمن آخر في نفس الشيء بحكم آخر. واضطراب اللسان الذي ذكرناه، هو في مقابلة حركة العلم التي سبق أن مررنا بها؛ وهذا اضطراب سببه الشُّبهة التي يقع تحت حكمها الوازن. وما أكثرها!

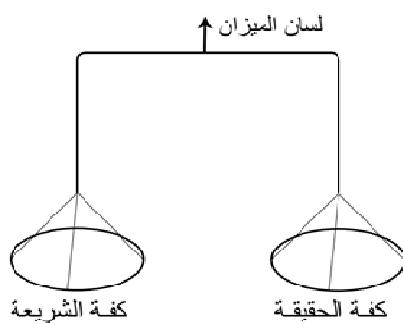
أما ميزان المحققين، فله في مقابل كفة الشريعة، كفة الحقيقة التي هي النسبة الحقيقية في الأمور. وكل من يأخذ الحكم الشرعي من غير نظر إلى الحقيقة، فإنه يكون كافراً عند أهل الله (لا بالمعنى الشرعي). وهو نفس ما حذر منه الخلاج تلميذه. ولسان هذا الميزان، تكون حركته علمية؛ أي تارة يميل العلم إلى اعتبار نسبة الحق في أمر ما، وتارة يميل إلى اعتبار نسبةخلق. كل هذا بما يوافق أمر الله لا الهوى.

رسم توضيحي:

ميزان العوام



ميزان الخواص



وَمِنْ هَذِهِ الْحَرْكَةِ مُثَلًاً، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُعْصِبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَا لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ (٧٨)

فَإِنَّ اللَّهَ وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ فِي نَفْسِكُمْ وَأَرْسَلْنَاكُمْ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿ النساء: ٧٨ - ٧٩﴾ . فقوله

سبحانه: ﴿ وَإِنْ تُضِّبِّهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، هو من حكم الحقيقة الشرعي؛ وقوله

سبحانه: ﴿ وَإِنْ تُضِّبِّهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ ، هو من حكم هو اهم. فرَدَّهم الله إلى الحق

بقوله: ﴿ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدِ اللَّهِ أَعْلَمُ ﴾ ؛ أي ما وافق الحقيقة مما قد يخالف الشريعة، وما وافق الشريعة.

وقد قلنا إن ما يوافق الحقيقة قد لا يوافق الشريعة، لأنه لا أحد يخرج عن حكم الحقيقة أبداً،

أما حكم الشريعة فقد يوافق المرء وقد يخالفه. لهذا السبب قلنا بذلك؛ أما إن تسأله: فهل

الشريعة تُخالف الحقيقة؟ فإن كان هذا، فكيف تكون الشريعة حقاً وتكون الحقيقة حقاً؟

وكيف يكلف الله عباده باتباع الشريعة وحدها؟

فنقول: إن الشريعة عين الحقيقة، لكنها مكثفة، سواء في صورتها العلمية أم في صورتها

العملية. فمن آتاه الله العلم بالحقائق، فإنه يرى صورة الحقيقة في الشريعة كالروح اللطيف

ضمن الجسم الكثيف. فيكون عمله بالشريعة عملاً بالحقيقة نفسها. وهذا لا يكون إلا

للكامل. أما من ليس من هذه الطبقة، فإنه يعلم ظاهراً من الشريعة، من غير علم بالحقائق؛

فيكون التكليف في حقه، في مقابل عدم الأخذ بفكره. وذلك أن الغافلين من العباد، يغلب

عليهم الرجوع إلى أنفسهم في الأمور لا إلى الله، فكليفهم الله الرجوع إليه في حكمه، لما علم

أنهم يقصرون عن معرفته في تحلياته. فهذا هو سبب التكليف. أما المحقق، فهو مع الله شريعة

والحقيقة، إيهانا وعيانا. فهو لا يرجع إلى الله إلا منه، فأين التكليف؟! ومع ذلك فالتكليف

باقي لا يرتفع في حقه، بسبب الاستقامة المطلوبة بين الحقيقة والشريعة معاً؛ وإلا كان العبد

ناقصاً، مخالفًا لأمر الله الخاص.

ولنعد إلى الآية التي كنا بصددها. وانظر إلى قول الله تعالى: ﴿فَمَا لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْهَمُونَ حَدِيثًا﴾؟! أي ما لهم يُصرّون عن الحقيقة بالشريعة (حسب إدراهم السقيم) أو بالفكر، مع أن الحقيقة تغطي الشريعة والفكر معاً، بما أنه لا شيء يخرج عنها كما قلنا سابقاً؟! والحديث هنا في مقابل القديم. فلو فقهوا الحديث، لعلموا أنه عين القديم، لكن باعتبار مختلف عن الأول؛ ولكانوا من أهل الجمع لا من أهل الفرق الأول.

ثم انظر تعقيب الله عليهم في قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فِي النَّعْمَاءِ﴾، بما يوافق الشريعة والحقيقة؛ ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فِي نَفْسِكَ﴾، بما يوافق الحقيقة والشريعة أيضاً؛ لكن في علم الله الذي يطابقه علم المحققين، على ما بيننا في أول باب. فانظر الحركة الحاصلة في هذا العلم، حتى إن الناظر إلى الظاهر يحار؛ لأنه يرى ما أنكر عليه هناك، هو عين ما أثبت هنا، والأمر على غير ذلك من حيث الباطن.

ومن نظر في القرآن بعين الحقائق، رأى العجب في الوجه الواحد من الأمر الواحد؛ فعلم أن القرآن لا يُحيط بعلمه من جميع الوجوه إلا الله. ونحن سنفتح لك بابا إلى هذا النظر، بذكر أمثلة في الباب الموالي إن شاء الله. فتتيقظ إلى ما يلقى إليك، والله الهادي.

تحقيقات

الفَضْلُ الْأَوَّلُ

أصول

الحقائق تعود إلى ثلاثة أصول: الوجود، والعدم، والإمكان. ظهرت في الشرائع في ثلاثة أحكام: الوجوب، والحرمة، والإباحة. وظهرت في المعمولات على ثلاثة أحكام: الوجوب، والإحالة، والجواز. وكل المراتب الأخرى سواء أكانت حقيقة، أم شرعية أم عقلية، فإنها هي تفصيات لهذه الأصول. فمثلاً: حكما الكراهة والاستحباب، مما تفصيلان للمباح في الشريعة؛ لكن باعتبار أن المكره له وجه إلى الحرمة، والمستحب له وجه إلى الوجوب. ألا ترى أن الكراهة في الأحكام، تتدرج من كراهة التنزيه، إلى كراهة التحرير؟!

والتفريق في الأحكام، إنما أصله التجليات التي حدثت في الذات؛ فإنه لما حدثت، صار لزاماً التفريق بين مرتبة الذات الوجوبية العينية، وبين إمكان التجليات. ومعرفة التجليات

استدعت هي الأخرى التفريق بين العدم والإمكان، وبين الإمكان الذي قبل الوجود والإمكان الذي لم يقبله. والتجليلات لما دلت من حيث العين على نسب عدمية معقوله، صار لزاماً فيها بعدُ التفريق بينها، وتمييز بعضها عن بعض بما تختص به كل واحدة. وما هذه النسب إلا الأسماء الإلهية.

والتفريق بين العين والحكم في العلم، هو من تنزلات الحقائق في الأحكام الشرعية. ومن لا يميز ذلك، لا يحسن به الاشتغال بالعلم؛ لأن ضرره سيكون أكبر من نفعه. مثال ذلك، ما وقع من يقول بأن الله موجود في السماء، غير موجود في الأرض؛ من المتأخرین، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. ولن نخوض فيما يقتضيه تصويب هذه المقوله بما يوافق العلم، وإنما سنكتفي بعرض دليهم فيها. فإنه لما قيل لهم لم ترفضون القول بوجود الله في الأرض؟ قالوا: لأن الأرض محل التجassات، والله منزه عن معاشرتها (إما حكماً، وإما عيناً؛ مع كون العينية تقتضي منهم التجسيم الذي هو من الشرك). وما علم هؤلاء أن التجassة من حيث العين، لا تختلف عن غيرها؛ وإنما وقع التجسيس بالحكم فحسب. ولعلهم إن فطنوا لحكم الشرع وميزوه عن العينية، قد لا يفطنون إلى الحكم العقلي الذي يسبق إلى إدراكهم؛ فيظنونه تمييزاً عيناً في المسألة. وهي كلها أحكام، والأحكام اعتبارات عقلية لا وجودية.

والوجود بحسب ما تقدم أحدي الحكم، غير متعدد العين. أما التعدد في أعيان المكنات، والذي يلحقه بعض الناس بمرتبة الوجود، فهو من الخلط في المراتب؛ ذلك أن المكنات بعد أن رجح وجودها على عدمها في مشيئة الله، فما خرجت عن إمكانها الأصلي؛ وإنما انتهت المراتب وتعطل العلم. ولكن لما غلب الحس على جل العقول، صارت لا تميز المراتب، فألحقت بعضها ببعض، وحكمت على بعضها بحكم البعض الآخر، فنتج الغلط.

واعلم أن الشرع ما كلف الناس الخوض في هذه الأمور، وإنما كلفهم ما يُطيقون من إيمان وعمل. ولو أنهم التزموا الشرع لسلموا من الخوض فيما يضرهم ولا ينفعهم. أما الخواص، فإن الله أهلهم لعرفته، وفتح لهم أبواباً من العلم لا يلجهها غيرهم. فهم بإذن الله عاملون، وبإذنه عالموν. يحصل لهم من النفع ما لا يُقدّر أحد من المخلوقين. والله يختص بفضله من يشاء.

وإذا كانت التجليات الاسمية عائدة كلها إلى الله، الذي بيده كل شيء، وله الحكم فيها وعليها، فإن الله أيضاً له من حيث جمعيته المقابلة لتفصيل الأسماء، كل الأسماء من حيث هي وجوهه. والوجه الناظر إلى المملكة في كل مرة مختلف، فيختلف به الحكم العام الذي يُميّز حقبة من الحقب (وحدة قياس دهرية) عن غيرها.

وإذا طبقنا ما أشرنا إليه على الأمثلة السابقة من الباب السابق التي أوردناها، فإننا سنميز من حيث الحقائق، أصلها الأول الذي لا يعلمه إلا خواص العباد. وسنفرد لبعض منها فصلاً خاصاً به، عسى أن ينفع الله به. وهو المستعان سبحانه والولي.

الديموقراطية

قلنا سابقاً إن الديموقراطية، ليست هي نظام الحكم الشرعي من حيث الظاهر. لكن بها أنها موجودة في الواقع (بأي معنى كان)، فإنها من باطن الشرع الذي هو الحقيقة. وإذا تعرفناها في مرتبة الحقائق، سنجد أصلها تناوب الأسماء الإلهية.

وكما ذكرنا في الفصل السابق، من كون الله هو الرئيس، ومن كون باقي الأسماء من حيث حقائقها الخاصة هي الحكومة والرعاية؛ وبما أن للاسم "الله" كل الوجوه الاسمية من حيث جمعيته، لا من حيث خصوصيتها، فقد سألت الأسماء أن يحظى كل وجه منها بحظه من الحكم؛ بحيث يكون الله ناظراً إلى المملكة في كل مرة من حقيقته. هذا أدى إلى التناوب بين الأسماء في الحكم. وكل اسم لا بد أن يصبح دولته بصبغته. من هنا كانت الفترات عندنا تختلف في الخصائص: فقد يكون الزمان زمان رخاء وأمن، كما قد يكون زمان شدة وقهر.

وكل مميزات الديموقراطية التي يدعو إليها الناس اليوم على غير علم، هي من هذه الديموقراطية الحقيقة. فمبدأ التناوب على الحكم هو ما ذكرناه. ومبدأ الحكم برأي الأغلبية، جاء من كون الحكم للأسماء يأتي بالأغلبية عند الاستشارة، بسبب أنها لا تمايز بينها من حيث القيمة الأصلية. فكل واحد مساوٍ لكل واحد من حيث كونه اسم إلهياً، بغض النظر عن معناه. ففي النهاية، لا غاية للأسماء إلا ظهور أحكامها.

والديمقراطية من هذا الوجه هي العدل بين الأسماء، حتى يأخذ كل واحد منها حظه من التجلي.

فإذا فهمت ما تقدم، فلا شك أنك قد علمت أن الفرق بين نظام الحكم الشرعي الذي هو الخلافة، ونظام حكم الخلافة الباطنية الذي هو سواه من أنظمة الحكم؛ إنما يكمن في كون الله يحكم من وجه جمعيته الذي لا يكون إلا له، أو هو يحكم من أحد وجوهه الذي لا يكون إلا اسمها من الأسماء التي تحت حيشه.

وقد كنت يوما في رفقة سيدي ابن الطاهر رضي الله عنه، في بلاد المغرب، فقال لي: إن الحكم كان في زمن السلف للشريعة، أما الآن فهو للحقيقة. وأنا أقول: وهو للحقيقة في كلا الزمين، بما أن الشريعة حقيقة؛ لكن التمييز يكون بما بيناه لك سابقا. وهناك فرق آخر يميز بين الحكم الشرعي وال حقيقي، من حيث النتيجة؛ وذلك أن الله رب السعادة على موافقة حكم الشرع، ولم يرتبها على موافقة الحقيقة، لأن الكل موافق لها؛ بل لا يتصور الخروج عن حكمها. فافهم!

والتمييز بين نتائج الحكم بالشرع وغيره، إنما هو من الابتلاء الذي حل بالعباد بسبب دعواهم الاختيار. فجعل الله لهم الشريعة ميزانا لأعمالهم وأحوالهم، حتى يفوز من تتحقق له الموافقة، ويهلل من ثبت عليه المخالفة. ودعواهم تلك، ما جاءتهم من فراغ، وإنما من حقيقة مستقرة لديهم؛ ما أراد الله أن يظهر حكمها في دار الدنيا. فكانت المخالفات دليلا علميا عليها، وإن كانت مذمومة بلسان الشرع.

وبسبب كون كلا الفريقين، مطيناً وموافقاً من حيث الحقيقة التي لها الحكم على الشريعة، سيؤول الجميع في النهاية إلى الرجمة، مع تخلف المخالفين عن ركب الموافقين، بما يتطلبه التمييز بين المراتب.

فها قد نبهناك إلى هذا الأصل، فتتبعه بنفسك إن كنت من أهله؛ فإن مزيد التفصيل هنا يخرج بنا عن الأدب.

بر الوالدين

بر الوالدين المعروف في الشريعة، له أصل في الحقائق هو روح الحكم الشرعي. وكما تنبغي مراعاة الحكم الشرعي لدى عموم المؤمنين، فكذلك تنبغي مراعاة أصله عند أهل الله. والوالد من حيث الحقيقة هو الحق من حيث المرتبة؛ أما الوالدة، فهي الصورة الثابتة في العلم الإلهي لكل مخلوق. والرابط بينهما هو تعلق الإرادة بالإيجاد لما هو في العلم.

وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْنَى لِشَوٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَفْعُلَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ النحل: ٤٠، دال على أطراف هذا الأمر، والتي هي الحق والشيء والإرادة. وهذا هو ما ورد في الإنجيل، بالإشارة إلى الأب والابن والروح القدس؛ لأن سيدنا عيسى عليه السلام، جاء داعياً إلى الحقيقة. فلما لم يفهم بعض النصارى المقصود، أخذوها على ظاهرها فكفروا. والحق له المرتبة الأولى، لذلك كان خلق آدم سابقاً لخلق حواء. وبما أن العين الثابتة من العلم صفة (العلم صفة)، والصفة في المرتبة الثانية من الذات، فقد جاء خلق حواء ثانياً، وجاء من ضلع آدم بسبب كون الصفة عين الذات من وجهه. وبهذا تكون حواء عين آدم باعتبار، وهي غيره باعتبار آخر تفصيلي.

والحق إذا أراد شيئاً يخاطبه في علمه، وعلمه ذاته؛ فهو يُخاطب الشيء المراد من نفسه سبحانه، فيقول له كن. لذلك كان علم الله بالخلوقات من علمه بنفسه؛ لكن من دون أن تتوهم حلول حادث في قديم، ولا قدّيماً هو محل للمحدثات. تعالى الله عن ذلك. من هنا كان إيجاد المخلوق بسبب الوالد في المرتبة الأولى، أما الأم فامتازت من كونها المحل؛ أي محل التصوير. فلما كانت صورة آدم هي الأصل، وكانت صورة حواء من بعضها؛ وظهرت صورة الابن على صورة الوالد، علمنا أن المقصود من خلق الخلق هو معرفة الحق لا غير. وبما أن الله قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّاً وَالْإِنْسَانَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ الذاريات: ٥٦، علمنا أنه ما من مخلوق إلا هو عابد، وما من عابد إلا هو عارف؛ بغض النظر عن موافقة العبادة للشرع أو عدمها. وقول الله تعالى بعده: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ ﴾٥٧ ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ الذاريات: ٥٧ - ٥٨، يدفع وهم المتوهם أن الله خلق الخلق لافتقاره إليهم سبحانه، ويردهم إلى الحقيقة التي تفيد أن الخلق هم المستفيدون من الله خروجهم من العلم إلى العين. وهذه الاستفادة والإفادة هي التي ظهرت في عالم التكوين بالطعام والإطعام. فالإطعام لله، والطعام للعباد. وإن أنت علمت مدلول الإطعام، فلا شك ستعلم ما هو الطعام. وقد ذكرنا ذلك في أحد كتبنا، عند شرح كلام الإمام الشبلي رضي الله عنه في هذا المعنى. فلا داعي إلى تكراره هنا.

وإذا علمت ما ذكرناه، فإنك ستعلم بعدها من أحق الوالدين بالاعتبار أولاً، ومن أحقهما بحسن الصحابة كما ورد في الحديث؛ فإن بين الأمرين فرقاناً في الحقائق، فلا تتعده. ومن كل ما ذكرنا، ستعلم لم قرن الله شكر الوالدين بشكره سبحانه؛ وتعلم أن هذا العالم ما هو إلا كتاب مرقوم، يتعرف به الله إلى القارئين من عباده.

قراءة الكتاب

أول ما نزل من القرآن الكريم، قول الله تعالى: ﴿أَقْرَا بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ العلق: ١ ، فما هي هذه القراءة؟ وما هو المقصود؟ وكيف تكون القراءة؟

إن الحقائق التي أشرنا إلى أصولها في الفصول السابقة حروف، لكل منها معنى يختص به؛ فإذا تركبت هذه المعاني على ترتيب مخصوص تقتضيه الحكمة، صارت كلمات؛ فإذا صارت كلمات، أصبحت تدل على معانٍ مستفادة لدى السامع أو المشاهد؛ وذلك أن الكلمات قد تكون ملفوظة أو مكتوبة. فإذا كانت ملفوظة، فهو كلام؛ وإذا كانت مكتوبة، فهو كتاب. وقد ورد الإخبار الإلهي، بأن الله تكلم وكتب. ففيما يتعلق بالكلام، فقد قال الله تعالى: ﴿أَفَطَمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا كُلُّمَّا وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَمَمُ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ، مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ البقرة: ٧٥ ؛ وفيما يتعلق بالكتاب، ﴿وَأُولُو الْأَزْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِعِصْرٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ الأنفال: ٧٥، وغيره مما في معناه. وهذه المعاني التي تعطيها الكلمات هي مفردات التجليات في عالم التركيب المعنوي والحسي على السواء. ومعنى الجمل، التي هي مجموعة من عدة كلمات، هو تجلی أحقاب الزمان؛ أما معنى الكلام كله أو الكتاب، فهو التجلی الدهري المتضمن لجمع التجليات. وقد فرقنا بين المفردات (البساط) في عالم الحقائق البسيطة، وبين المفردات في عالم التركيب؛ فانتبه لما نبهناك، حتى لا تختلط عليك المعاني!

وقد ذكر الله تجلي الكلمة في مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى اُبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ النساء: ١٧١. وـ"كلمته" هنا، تعني كلمة الله؛ لأن كل الموجودات كلمات، لكن ما هي كلها كلمات "الله". هذا يعني أن كلمة "الله"، تختص بالخلفاء؛ سواء أكانت الخلافة ظاهرة أم باطنة؛ لأن سيدنا عيسى عليه السلام، لم يظهر بخلافة الظاهر. وانظر في هذا المعنى إلى قول الله تعالى في موضع آخر: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلْسُقْلَ وَكَلِمَةً اللَّهِ هِيَ الْأَلْيَكَ﴾ التوبه: ٤٠، يبين لك الفرق بين كلمة الله، وبقي الكلمات؛ وإن كانت كلها منسوبة إلى الله من أحد الوجوه.

فالقراءة التي أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأها، هي معرفة الكلمات ومعانيها، ومعرفة الحروف وأسرارها، ومعرفة التجليات وخصائصها، المتقدم منها والمتأخر، الخاص منها والعام، الظاهر منها والباطن، الحقيقي منها والمجاز،....
فمن كانت قراءته على هذه الشاكلة، فقدقرأ؛ ومن لا فلا.

والقراءة، قد تكون قراءة مجردة، بتحصيل العلوم التي ذكرناها؛ وقد تكون ذوقية، بأن يكون القارئ عين الكتاب، فيقرأ من نفسه ويتحقق بكل ما يقرأ. وهذه القراءة هي قراءة المحققين الذين هم ورثة الأنبياء عليهم السلام من حيث ولايتهم، لا من حيث رسالتهم فحسب. ودليلنا على القراءتين من كتاب الله: ﴿سَرِّيهِمْ إِنَّا تَنَاهَى فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ فصلت: ٥٣. فمعرفة الآيات في الآفاق، هو ما قصدناه بالقراءة المجردة، وهي للعارفين؛ ومعرفتها في النفس، هي ما قصدناه بالتحقق؛ ولا يكون إلا ذوقا! وهي للمحققين. والغاية من القراءتين، هو تبيان الحق، المصطلح عليه عند أهل الطريق بالمعرفة. وعلى هذا تكون المعرفة معرفتين: معرفة عامة للعارفين، ومعرفة خاصة للمحققين؛

ويكون الكتاب -إضافة إلى النسخة المسطورة (المصحف) - كتابين: العالم والإنسان. من هنا ما كان لأحد من المخلوقين أن يتحقق بالكتاب إلا الإنسان؛ بل إن الإنسان هو أم الكتاب، لكن في المظهر الحمدي الأعم، لا في كل مظهر إنساني. وهذا هو معنى التكريم والتفضيل الإلهيين لبني آدم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيَّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ حَلَقَنَا تَقْضِيَّلًا﴾ الإسراء: ٧٠. وبنو آدم بالمعنى الذي نحن بصدده، هم المحققون فحسب، الذين هم وجوه للحقيقة المحمدية بحسب ما يُطِيقُونَ؛ أما آدم الحقيقى فهو محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

فالقراءة إدراك للوجود بحسب ما يستطيع المرء، ﴿يَا سَيِّدَ رِبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ العلق: ١؛ أي بالله؛ مما يجعلها مختلفة عن القراءة بالنفس، التي قد يتورّه صاحبها أنه قرأ؛ بينما هو في الحقيقة يتأنّى الكتاب، وأحياناً يعيّد كتابته في وهمه.

ومن أجل أن تدرك الفرق بين القراءة الربانية وغيرها، سنمرّ بك إلى باب جديد؛ يعرض لها يُعرفُه الناس من مُقاربات لما يعتبرونه قراءة عندهم، وإن لم تكن قراءة في الحقيقة.

البَابُ الْخَامِسُ

توضيحات

الفصل الأول

المرجعية

إن قراءة الكتاب الوجودي تكون بالله، كما سبق أن ذكرنا في آخر الباب السابق؛ لكن ما كل أحد يبلغ هذه المرتبة. وإذا عرفنا أن جل الناس لهم تفسير للوجود بحسب ما يُسكن من حيرتهم قليلاً، فإننا سنعلم أن كل من لم يكن ربانياً، فإنما يعتمد "قراءة" نفسه؛ لا تجعله يعلم من الوجود إلا استعداده الذي ينظر من خلاله. فهو في النهاية لا يُحصل شيئاً غير صورة لصورته. ومثل هذا لا يُعدّ علينا بحال، إذا اتفقنا على أن العلم هو معرفة الأشياء على ما هي عليه؛ أي بمعزل عن المؤثرات الاستعدادية الشخصية، الفردية أو الجماعية.

وإن القراءة الربانية -تبعاً لما تقدم- تختلف عن القراءة النفسية، من حيث المرجعية: فالربانية تستند إلى رب الخالق، والنفسية تعود إلى الإنسان نفسه (المخلوق)؛ وبينهما ما بين مرجعيتيهما.

وإذا كانت القراءة الربانية تثمر علما، فإن القراءة النفسية تُثمر فكرا. وبسبب أن الفكر يظهر بمظهر العلم عند العامة، من حيث كونه تفسيرات (في صورة قراءة) قد تُطابق أحيانا العلم جزئيا، وقد تكون صورا ملقة، فإنه يختلط بالعلم ولا يكاد أغلب الناس يُميّزونه عنه؛ بل إنه في زماننا صار هو العلم عند أغلب الناس. ووقع المجتمع الإنساني عموما، والمسلم خصوصا، في حيرة غير معلن عنها؛ وإن كانت مظاهرها بادية لا شك فيها. هذه الحيرة، سببها الوقوف بين سبيلين: سبيل الدين، وسبيل الفكر. فأهل الدين يزعمون لأنفسهم أنهم على علم (العلماء منهم على الخصوص)، وأهل الفكر يزعمون أنهم أهل العلم حقيقة، بحسب ما يفهمون من العلم على الأقل. وهذه المسألة المحيرة لم تُحل في المجتمعات المسلمة، بل قد وقع إرجاؤها بتوافق غير معلن بين الفقهاء والمفكرين. كان من نتائج هذا التوافق، عدم إنكار المفكرين لعلوم الفقهاء؛ وإن كانوا لا يعتبرونها علمًا عند أنفسهم، ويسيرون منها ومن أهلها في المنتديات المغلقة. وكان من نتائج هذا التوافق أيضا، عدم إنكار الفقهاء للفكر ونجاحاته في مجال المعرفة؛ وإن كانوا لا يتمكنون من مجاراته في كل ما يذهب إليه. وقد بلغ من انحراف جل الفقهاء بين يدي المفكرين، أنهم يُحاولون تقديم الدين بمنطق فكري حتى لا يُثيروا سُخرية هؤلاء. فنشأ خليط غير منسجم من "الطروحات" التي تُقدم على أنها علم، لا يزيد الناس إلا حيرة إلى حيرتهم.

وبسبب ضعف الفقهاء، الذي جعلهم ينساقون مرغمين خلف الفكر، هو انسلاخهم عن العمل بما يعلموه. وبسبب هذا الانسلاخ، هو عدم أهلية هؤلاء للانخراط في التربية الشرعية (التركية)، التي تجعلهم يعلمون الدين من داخله. فصار لديهم تدين شبه نظري، لا يمكن من الصمود في مواجهة الفكر. وكثيراً ما صار الدين عندهم، لا يقدم إلا على أنه يؤخذ بالتسليم. وهذا صحيح، لكن لا يعني أنه لا يمكن أن يُقدم في صورة علمية هي أقوى من

كل فكر. لكن الفقهاء، لا يريدون أن يعلم الناس بقصورهم؛ حتى لا يفقدوا وجاهتهم في مجتمعاتهم، مع أن هذا القصور صار واضحاً عند أغلب الناس. والأيام كفيلة بإظهار الحقيقة لمن لم يكن يريد أن يطلبها من البداية.

الفَضْلُ الْثَّانِي

السراب

يقول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كُسُرٌ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَآنُ مَاءً حَقَّ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابٌ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ النور: ٣٩؛ "الذين كفروا" هنا هم أهل الفكر، وأعمالهم" بالمعنى الذي نحن بصدده هي تفكيرهم. "كسراب"، أي مظهره مظهر العلم في أعينهم لا في نفسه؛ "يحسبه الظماآن" إلى المعرفة "ماء" أي علمًا راواها لظمئه؛ "حتى إذا جاءه"، أي وصل إلى معرفة حقيقته، "لم يجده شيئاً" ، ووجده عندما؛ بسبب أصله النفسي. والنفس عدم، في مقابل الرب الذي هو وجود. فلما انتفى الوهم عن هذا العقل بمعرفة حقيقة السراب، "وَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ" ، يعلمه من عنده علمًا من أقصر الطرق وأصحّها. "فوفاه حسابه" ، أي حظه من العلم عنده في القسمة الأزلية.

ولقد نسبنا الكفر إلى الفكر من جهتين:

١. من حيث أصله: فحرروف "كفر" ، هي نفسها حروف "فـكـر"؛ مما يدل على أن الحقيقة واحدة فيهما.
٢. من كون الفكر غالبا، سببا إلى الكفر وملازما له. وهذا الباب لو تتبعناه لتطلب منا كتابا مستقلا، لذلك سنكتفي بمثال أو مثالين للدلالة عليه فحسب:

١- حكاية الله قول الكافرين في الإنفاق: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ فَالَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنطَعُمْ مَن لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمُهُ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾^{٤٧} بيس: ٤٧؛ وهو من القياسات الفكرية كما لا يخفى. ومعنى قوله: فإذا كان الرزق بمشيئة الله مقسماً بين العباد، فإن الأمر يعود إلى الله، ولو شاء أن يزيد في أرزاق المحتاجين لزاد. فكيف يتسع الأمر بالإنفاق مع المشيئة؟ ولم يعلموا أن الأمر بالإنفاق من الابتلاء للإيمان، وليس متعلقاً بإطعام من لا طعام له. فهم وإن كان قياسهم صحيحاً جزئياً، فما أحاطوا بعناصر عملتهم الفكرية، حتى تُتجه لهم علماً صحيحاً. والسبب كفرهم الذي يمنع عنهم نور الإبصار.

ب- يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْءًا وَأُولَئِكَ أَصْحَبُ الْنَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾^{٤٨} آل عمران: ١١٦، ما قال لهم الله هذا حتى كانوا يعتمدون على الأموال والأولاد (والأنصار) في تحصيل القوة والمنعة. وهذا من الأخذ بالقياس الفكري، الذي يُرجع الأمور إلى أسبابها. لكن الفكر الذي يرى الأسباب، لا يتوصل إلى العلم بمسبيها سبحانه، لذلك أخطأ الطريق هنا. ومثل هذا كثير، فتبتعه وحدك إن شئت.

من أجل كل ذلك، ما نفي الله الفكر عن الكفار، بل نفي عنهم العلم. فهو يقول سبحانه عن أحد أصناف الكافرين: ﴿ إِنَّهُ فَكَرَ وَقَدَرَ ﴿١٩﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ قُلِلَ كَيْفَ قَدَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ نُظْرَ ﴿٢٢﴾ المدثر:

١٨ - ٢١؛ فأثبتت له الفكر والنظر، وما أثبتت له صحة التسليمة التي هي العلم. بل إن الله يقول عن الكافرين عموماً: ﴿ بَلْ أَكْرَهُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فِيهِمْ مُعْرِضُونَ ﴾^{٤٩} الأنبياء: ٢٤.

وحقيقة السراب ترجع إلى كونه أمراً متعلقاً بنظر الناظر، لا بالوجود (الواقع). ولو كان متعلقاً بالوجود، لكان علماء بغض النظر عن كونه كلياً أم جزئياً. وعلى هذا فكل قراءة فكرية، فهي تعود إلى المفكر لا إلى الوجود؛ سواء أكانت فلسفية (كلية) في أعلى مراتبها، أم معاشرة

(جزئية) في أدناها. ولو لا هذا، لكان تفليسف المتكلمين يؤدي إلى نفس الخلاصات؛ على الأقل من حيث النسق، وإن بقي التفاوت محتملاً من حيث مراحل التقدم. والأمر على غير هذا في الواقع!

وكما أن رؤية السراب في الصحراء، لا تُغنى المسافر عن الماء، فكذلك الفكر لا يُنتج طمأنينة لدى الإنسان الباحث عن الحق؛ بل هو يزيده مشقة بسبب كونه لا بد أن يؤدي به إلى خيبة في النهاية، عند تبيّن الحقيقة السراويل التي كان راكناً إليها. لذلك كان مآل كثير من الفلاسفة قُبَيل موتهم، العودة إلى الإيهان بما يعتقدون عندهم (أو عند مجتمعهم) أنه الحق؛ وإن كان لا يوافق الحق في نفسه، أو لا يوافقه إلا جزئياً. الغاية أنهم يستبدلون طريق الفكر بطريق الإيهان، لعلهم يظفرون منه بطالئ.

وحتى نبيّن لك قصور الفكر عن إدراك الوجود بصورة أوضح، فإننا سنمر بك إلى فصل جديد نقارن فيه بين نتيجة العلم ونتيجة الفكر في مجالات مختلفة.

الفكر والوجود

إن الفكر له مجالات مختلفة، يمتاز بعضها عن بعض من حيث المدى الخاص بكل مجال؛ لكن مع ذلك فهو يعود إلى أساس واحد، وهو ما يمكن أن تسميه المدى المجرد. ونحن سنبدأ بمقاربة المدى الرياضي الذي هو المدى المجرد، ولنأخذ مثالاً بسيطاً يدل على ما نبغي التدليل عليه.

$$461 = 305 - 116 + 650 \quad \text{وينفس المدى فإن } 1+1=2 \text{ و } 1-1=0$$

إذا قدمنا مسألة حسابية لتلاميذ في صف تعليمي تقتضي جمع ٦٥٠ و ١١٦ ثم طرح ٣٠٥ فإذا قدمنا مسألة حسابية لتلاميذ في صف تعليمي تقتضي جمع ٦٥٠ و ١١٦ ثم طرح ٣٠٥ من الحصول، فإن المدى هنا يلزم من باعتبار ٤٦١ هو الجواب الصحيح، وبعدم اعتبار كل جواب سواه. هذا من حيث المدى الفكري في هذا المجال كما أسلفنا. لكن الأرجوبة لن تكون كلها مطابقة للجواب الصحيح، وسنجد مثلاً ضمنها ٤٦٠، أو ٤٦٢ وغيرها. فهذه الأرجوبة التي تعتبر غلطاً، هي أرجوبة وجودية؛ أي موجودة في الواقع. فالتفكير هنا، لا يعتبر إلا نتيجة واحدة وجودية وهي ٤٦١، ويحمل كل النتائج الأخرى، مع كونها وجودية أيضاً. وهذا يدل على أنه (أي الفكر)، لا يعلم الوجود، وإنما يعلم من الوجود ما يوافق مديته. وهذا هو عينه سبب قصوره في إدراك الوجود الذي أشرنا إليه.

فإن قلت: فإذا اعتبرنا كل النتائج الصحيحة والخاطئة، فإن المنطق الرياضي ينتفي، وبذلك تنهد منظومته كلها، وما يقوم عليها من علوم أخرى وتطبيقات. وهذا لا يقبله عقل!

قلنا: نحن هنا لا نتدارس المنطق الرياضي الذي تخاف عليه، بل نريد أن نتبين مقدار ما يدخل ضمنه من الوجود، ومدى استيعابه له. وبين الأمرين فرق واضح! والأجوبة الخاطئة بمعيار المنطق المتعارف عليه ضمن المجال، وجودية (واقعة)؛ وعدم اعتبارها، جهل بها وبـ"المنطق" الذي يستوعبها. وسنذكر على المنطق الآخر الذي يستوعبها من خارج المنطق الأول بمثال بسيط، يوافق الصورة التي قدمناها:

الأجوبة الصحيحة، أفادتنا، معرفة المصيّبين من المتعلمين، الذين تدل إصابتهم على تمكّنهم من ضبط العمليات الحسابية بمنطقها. فهل تفيينا الأجوبة الخاطئة علمًا ما؟ أكيد، نعم! فهي تعرّفنا بالذين لم يتمكّنوا من ضبط العمليات السالفة، وبالذين أخطأوا الحساب رغم تمكّنهم من ضبط العمليات بسبب عارض عرض لهم. وهذا المنطق الآخر، يمكننا من ترتيب المتعلمين في النهاية، بحسب النتائج المتوصّل إليها؛ ولو لا هذا ما كنا نستطيع ذلك، باعتماد المنطق الأول فحسب.

هذه الصورة البسطة، تعني أن المنطق متعدد؛ بحيث قد نعتبر منطقاً في جزئية قرائية للوجود، ونعتمد منطقاً غيره في جزئية أخرى، وهكذا...؛ بما لا يكاد ينحصر. من هنا يأتي قصور الفكر عن استيعاب الوجود.

وانظر إلى المنطق الفلسفـي الذي لا أوسع منه، كيف أنه رغم سعته لا يمكن من الإحاطة بالوجود، حتى يُقدمه لنا -كما هو- متسقاً مترابطاً. بل إن كل الفلسفـات ما قدمت الوجود إلا جزئياً، وإن بلغت ما بلغت في السعة؛ ويبقى خارج إحاطتها ما لا يكاد ينحصر منه.

ولنأخذ بين هذا وذاك الفكر السياسي، الشرعي وغير الشرعي. فإذا كان المراد من الفكر السياسي تحقيق العدل بحسب المستطاع، وبحسب ما يعطيه كل صنف من الفكر، فإن الصنفين معاً، لا يستوعبان ما يريانه خارج منطقهما مما يُعد ظلماً. ولا تظن أن ما نعني باستيعاب الظلم، هو إقراره؛ حتى يكون في النهاية ناقضاً للعدل المتصور؛ وإنما نعني استيعابه علماً وفهمها بما وراءه من حكم، دون أن يُخل هذا بالمنظومة المتعلقة بالحكم. يعني بهذا أن تكون مدرkin للعدل البسيط المعروف لدى العموم، وللعدل الباطن فيما يُرى أنه ظلم. ببساطة لأنّه وجود، ولا يمكن أن يخرج ما في الوجود عن العدل الإلهي التام. وبقدر ما يخرج عن إدراكنا من العدل الإلهي، يكون قصورنا عن إدراك العدل الشرعي على الخصوص؛ من حيث كونه ربانياً. أما العدل المتصور في الفكر المجرد كالتفكير الديمقراطي، فهو أبعد عن إدراك العدل بمعناه الظاهر، فكيف بما يخرج عن دائرة قطعاً؟

هذا يقودنا إلى جدلية المقيد والمطلق. والوجود الذي هو العالم ومن ضمته الإنسان، لا يختلف على كونه مقيداً؛ لكن هل دلالته مقيدة أم مطلقة؟

كل الفلسفات تعطينا، تفسيراً مقيداً للوجود؛ وعني بالمقيد هنا المنحصر المحدود، لذلك تقصر عن بلوغ ما تُعطي القراءة الربانية للوجود مما أشرنا إليه في الباب السابق.

وقد يقول قائل: فالشرع نفسه الذي هو ربانى المصدر، له منطق خاص به؛ يقبل به من الوجود ما يوافقه، وييرد غيره. فكيف تكون القراءة الربانية صحيحة كاملة مع هذا؟ أم أنها تخرج عن منطق الشرع نفسه؟ فإن كان الأمر هكذا، فكيف تكون ربانية، وهي تحالف الشرع الرباني؟

فنقول: الشرع ربانى، لا خلاف على هذا؛ وهو ذو منطق خاص غير مستوعب للوجود كله، نعم. يعني من حيث ما هو أحکام تُبيّن الحلال من الحرام. أما من حيث ما هو منظومة معرفية

فهو يشمل المنطق المعروف، ويشمل المنطق المفتوح. وهذا هو الفرق بين الشرع الرباني وغيره. ولو لم يكن الأمر هكذا، لاستوى الشرع الرباني بغيره من الشرائع الوضعية. وهذا لا يكون أبدا! وخذ بعض القواعد الشرعية من مثل: "الضرورات تبيح المحظورات"، و"الأصل في الأشياء الإباحة"، دليلا على المنطق الشرعي المفتوح الذي ذكرناه.

لكن المصيبة، ليست في كون الشرع مقيدا من حيث الغاية، وإنما في كون الفقهاء لا يعلمون من الشرع إلا الم نطاق المقيد، الذي يتوصلون به إلى استنباط الأحكام. فجعلوا الدين -بحسب إدراكيهم- مقيدا يصل إلى مقيد، بخلاف ما هو عليه في الأصل.

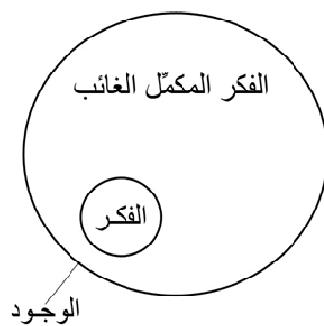
فإن كان منطق الشرع المقيد يضيّط صور العبادات والمعاملات بحسب مقام العابد والمعامل، فإن المنطق المطلق فيه (المفتوح)، يفتح للعبد أبواب العلم بالوجود (المعرفة)، الذي قد يصل -بعد إذن الله- إلى الإحاطة غير التامة التي ذكرناها في الباب الأول من الكتاب. وبهذا وحده، يمتاز طريق الدين عن طريق الفلسفة (الفكر). يعني أن الفلسفة مقيدة بالفكرة لا تخرج عنه؛ بينما الدين مطلق، وإن كان يعتمد الفكر في بعض أجزائه. نقول هذا، لأنه لو لم يكن يعتمد الفكر، لكان ناقصا. والمفترض فيه أن يكون كاملا على صورة الوجود. هذا الكمال، هو ما أشار إليه الإمام أبو حامد الغزالى رضي الله عنه بقوله الشهير: "ليس في الإمكان أبدع مما كان". وقد استشكل بعض أهل الشرع هذا المعنى، وظنوه قادحا في كمال الاقتدار الإلهي؛ وهو غير ذلك. والإشكال دخل عليهم من كونهم خلطوا بين التجلي والمجالى. فالمعنى السابق مقصور على التجلي، وهمأخذوه على أنه حصر للمجالى التي يقطع الإبهان والعقل بعدم وقوفها عند حد. ومن كان يُميّز المعانى، فإنه يسهل عليه تلقي مثل هذا القول وغيره. وما اعترض من اعترض على المعنى المذكور، إلا لأنه كان تحت هيمنة منطق

خاص، يقبل ما يوافقه ويرد ما يخالفه. فهم وإن كانوا متسبين إلى شرع مطلق، إلا أنهم مقيدون؛ ما وصلوا إلى التتحقق بالإطلاق.

ومعنى الإطلاق والتقييد في الشرع، هو ما أشار إليه قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ، إِلَّا
اللهُ﴾ آل عمران: ٧ . اهاء عائدة على الكتاب الذي هو الوجود. ثم يقول بعدها سبحانه: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ إِمَّا بِهِ كُلُّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ آل عمران: ٧ : "الراسخون في العلم" ، هم أهل الإطلاق؛ "يقولون آمنا به" ، وإن كنا لا ندرك منطقه الخاص به؛ "كل من عند ربنا" ، بكل منطق، وبها يخالف كل منطق، بل بالإطلاق عن التقييد والإطلاق. وهذا هو الإطلاق الحقيقي؛ أما الإطلاق المقابل للتقييد، فهو تقييد بخروجه عن التقييد.

ما أردنا أن نبهك إليه في هذا الفصل، هو أن كل فكر وإن اعتبرناه علمًا، فإنه يكون ناقصاً بقدر ما يخرج عن منطقه من الوجود. وحتى تفهم هذا المعنى بوضوح أكبر، فتخيل دائرة اسمها الوجود، وتخيل الفكر دائرة داخلها أصغر منها؛ وتخيل بعد ذلك، أن ما هو من الدائرة الكبرى ويخرج عن الدائرة الصغرى، هو ما يمكن أن نسميه نظرياً: الفكر المكمّل؛ يعني الفكر ذا المنطق الآخر؛ وإن كان الأمر في الحقيقة يخرج عن الفكر جملة. وإنما ضربنا لك هذا المثل حتى تعلم الفرق بين العلم الذي قد يكون مطابقاً للدائرة الكبرى، وما يُتّجه الفكر من قراءة جزئية للوجود؛ هذا إن ثبتت صحته.

رسم توضيحي:



ولو شئنا أن نتبع الأمثلة من القرآن على ما قدمنا، لطلب منا ذلك كتاباً مستقلاً؛ ولكن أردنا تبيهك إلى أصل الأمر، وعليك أنت بعد ذلك أن تتدبر القرآن، وتعترف على ما جاء فيه مما يندرج ضمن هذا الباب. ولعمري إنه علم نفيس، ما يظفر به إلا المقربون.

الفكر التنظيري والتفسير

إن الفكر مع قصوره البين، الذي ما فتنا نبه إليه، والذي لا يبلغ في كثير من الأحيان من حيث النتائج ما نستطيع أن نسميه علما باعتبار من الاعتبارات، لم يقنع بوظيفته الأصلية في محاولة قراءة الوجود ولو جزئيا؛ وإنما تعداها إلى ما يمكن أن نعتبره المصيبة الكبرى، التي لن تكون قصورا فحسب، وإنما ستكون حجابا عن العلم على التام.

وهذه الوظيفة المتطفل عليها من قبل الفكر، هي في الحقيقة وظيفتان تنظران إلى الوجود: إحداهما من قبل وهي التنظير، والأخرى من بعد وهي التفسير. وبهاتين الوظيفتين، يحاول الفكر أن يلبس جلباب العلم غصبا، حتى لا يتعرى أمام من يؤمن به ويصدق مزاعمه. ولئن كان هذا ينطلي على العامة من الناس، ومنهم أغلب المفكرين الذين يزخر بهم زماننا، فإنه لا يصدأ أمام أولي العلم لحظة واحدة.

ولنأخذ وظيفة التنظير أولا:

فالتفكير، من حيث ادعاؤه إمكان بلوغ الإحاطة العلمية، بعد كل الحقب التي يراها ضرورية لاكتماله وإيتاء ثماره، يفترض صورة عن الوجود بحسب المتوفر لديه؛ يجعلها مصبا لكل روافده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهو بهذا يولد عالما وهميا موازيا للعالم الذي يزعم أنه يقرأه. وليس هذا علاما إلا على كونه يعجز عن قراءة الوجود بالمعنى الذي ذكرناه

للربانين. إذ لو أنه كان يستطيع، ما كان يلتجأ إلى توليد نموذج وهمي يشعر إزاءه أنه يحيط به. وحتى هذا لا يسلم له، لأن سرعان ما يتهاوى وهمه على مجارى الأقدار التي لا تدخل في حسابه. وخذ مثلاً على ذلك الفكر الشيوعي، عندما أسس العالم لا يتجاوز حدوده، كيف أنه انهار من غير مقدمات تنبئ عن مدى وسرعة انهياره.

والفكر في عملية التنظير، من حيثما هو راجع إلى الإنسان (مسألة المرجعية)، ما كان ينبغي له أن يُنظر لشيء، وهو لا علم له بأمر الوجود. بل إن الوجود ليس في حاجة إلى تنظير هو توهם على كل حال؛ وإنما الإنسان هو الذي في حاجة إلى علم به، يجعله متوفقاً مع نظامه العام، وإن كان لا يخرج عنه في جميع الأحوال. وبالتالي، فإن عملية التنظير هي جهل مُضمن، لا يلبث أن يُفيق صاحبها على اصطدامه بالواقع، الذي لا يستشيره في اختيار مساره.

ولئن كانت عملية التنظير تسبق الوجود في المرتبة من حيث زعم الفكر، وكأنه خالق العالم؛ فإن عملية التفسير تأتي في المرتبة بعده. وهو من ورائها يظهر بصورة العالم بالوجود، الذي لا يُفاجئه شيء منه. فيلتجأ إلى تفسير المستجدات بما يستطيع من تأويل وتلفيق، يضمن معها إبقاء صفة العلمية عليه. وهو في الحقيقة ما يُنبيء إلا عن الجهل مضافاً إلى الاغترار. ولو أن الفكر كان علماً دائماً، ما كان في حاجة إلى تفسير ما يقع في العالم من أحداث، وإنما كان يتوقعها على الأقل من جملة عدة احتمالات. وقد يُصادف أن يكون الأمر على هذه الحال أحياناً، لكن، أحياناً كثيرة يقع ما لم يكن عنده بالحسبان؛ وهذا هو ما يُخس معه بخطر الزوال، فلا يجد بدا من الانحراف في تفسير قريب أو بعيد مما هو الحق عليه.

وإن القراءات الفكرية المختلفة للوجود، هي في الحقيقة في أغلبها تفسيرات، تكون مقبولة
بمنطق ما لدى عقل ما. أما الوجود فيبقى مع الفكر بكرًا لا يُمس. وهذا من ضمن ما يحتمله
من معنى، قول الله تعالى: ﴿لَا يَمْسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ الواقعة: ٧٩.

فإن قلت: هذا يقتضي أن من تصفهم بالعلم، يكونون عالمين بما يقع في العالم حتى لا
يحتاجوا إلى تفسير، كما هو حال أهل الفكر؟ ثم إننا نجدهم يفسرون العالم هم أيضًا، فهل
تفسيرهم مثل تفسير المفكرين، أم هو نوع آخر؟ فإن كان، فما هو؟

فنقول: إن العلماء لا يحتاجون إلى تفسير متکلف، لأنهم يعلمون أن من الوجود ما يدخل
تحت علمهم، ومنه ما لا يدخل. فهم مقررون بجهلهم مع علمهم، بخلاف المفكرين، فإنهم
يرومون الظهور بصفة العلم التام؛ فيفضي بهم هذا إلى الكبر والتعالي، مع وقوع الفضيحة
حتى بظهور جهلهم المركب.

أما التفسير الذي يظهر به العلماء، فهو تأويل في الحقيقة؛ ونعني به رد موضوع الكلام من
العالم إلى معانيه الأولى، التي لا علم لأهل الفكر بها بتاتا. وقد تكلمنا على هذا النوع من
التفسير في الباب السابق، من غير أن نذكر لفظ التفسير؛ لأن المعنى هناك كان يقتضي لفظ
التحقيق. فاعلم هذا، ولا تتوقف عند الألفاظ.

إذا عرفت ما ذكرناه، فاعلم أن القراءة الربانية لكتاب الوجود، تختلف طريقة عما يظنه
أهل الفكر. وأول اختلاف، أن القراءة الربانية تكون من الله رب العالمين، والقراءة الفكرية
الوهيمية تكون من الإنسان، بما يستتبعه من قصور وعيوب وأهواء. والعبرة بالتنتيجة!

خاتمة

إننا تعرفنا على أصناف العلم ومراتبه، حتى نتمكن في النهاية من التمييز بينها في واقعنا؛ وحتى لا نكون عرضة للتلبيس فيها، فتختلط علينا المعاني فتختلط علينا المراتب بعدها لذلك، فنكون من يضل على علم.

ولقد ركزنا الكلام على الربانية، لأننا رأينا المتسبين إلى العلم يخلطون بينها وبين غيرها، قبل غيرهم من الناس. وهذا حتماً كان وما يزال من أهم أسباب الضعف لدى الأمة؛ ذلك أن تشخيص الداء كما هو معلوم، يسبق أي عملية علاجية. ونحن بهذا الكتاب، لا شك نقصد إلى إعادة الأمور إلى ناصبها في هذا المجال العزيز الأهمي.

ولعل بعض من يطلع على كلامنا، سيفضّل منا؛ أو سيظن أننا نريد أن نهزم مكانة العلماء في مجتمعاتنا، ونحن نؤكد أن مرادنا هو تصحيح بعض المفاهيم التي رأينا أنها تحول بين الأمة والانتفاع بها جاء في القرآن والسنة. والواقع ستدنا فيما نذهب إليه؛ وقد صارت الكفريات تظهر على بعض الألسنة التي تدعي العلم وتُعرف به؛ ويكتفي من ذلك ما صرنا نسمعه من تسوية بين الإسلام وسواه من الأديان، ومن دعوة إلى الديموقراطية وكأنها ركن من أركان الإسلام أو الإيمان أو الإحسان؛ وما بتنا نراه من تقهقر للعلماء الرسميين بين يدي الفكر الإنساني العالمي العولمي، كما يشهد كل من له عينان.

وأول ما نريد أن نتخلص منه جمِيعاً، هو ترسيم العلم الذي قتل عند الأمة الفهم الطري عن الله ورسوله؛ وجعل العلم قصراً على محترفيه حصوله، وكان الله ما يؤتي عباده علماً إلا على

يد أستاذ في معهد، أو بكتاب ممسوك في يد. بينما العلم عندنا في أولى مراتبه هو تعليم من الله
لمن يشاء من عباده، بواسطة أو بغير واسطة، كما يقع في كل بلاده. ولقد منَّ الله علينا أن رأينا
أشخاصاً أميين، يسألهم العلماء المجازون في علومهم، عما خفي عنهم منها متواضعين. ونحن
بقولنا هذا، لا نريد أن نبخس فئة المستغليين بالعلم حقها، ولكن نريد أن نفتح باب العلم على
مصارعيه كما هو في حقيقته عند غيرها وعندها؛ حتى يتنافس فيه العام والخاص، ويتفتح
بنوره المكتسب والم تعرض على السواء، مع امتياز ذوي الاختصاص.

ولقد ألمحنا في ثانيا الكتاب، إلى بقية العلم التي قد يقع عليها المرء عند أهل الكتاب، وإلى ما يمكن أن يحصل لأهل الفكر من وراء الحجاب؛ حتى لا نستبعد إلا ما استبعدته المعاير المعتبرة عند أهل الدرأة، ونكون أولى من سوانا بما هو أصيل وصحيح، فهو عندنا الغاية.

وكما هو معلوم، فإن الأمة الإسلامية اليوم، مطالبة بتهيئة الطريق أمام الإنسانية كلها الناظرة، من أجل العودة إلى العلم النافع، الذي يدوم نفعه مع صاحبه بعد الدنيا في الآخرة؛ وإلا فكيف يشتغل الإنسان بما عنه هو منفصل؟! أم كيف يصحب من له يفارق عنه يرحل؟!

ولقد رأينا من الناس في زماننا هذا، من يشتغل زعماً بالعلم، وهو مفارق للمعلوم؛ ويتخذه
مطية للدنيا، فيهلك ومن معه بمعوج الفهوم. وإن علماً لا يُثمر لصاحبه خشوعاً، ولا يزيده
الله به مهابة وخصوصاً، فهو أولى أن يفر الماء منه، ويستعيض بيسقط الغفلة عنه؛ وإن كنا لا
نرضى لإخواننا فيه إلا برفع الدرجات، ونسعى بهذه التنبيهات إليهم بكل الخيرات
والبركات.

ثم إننا رأينا أن ننبه القارئ إلى النسبة في العلم، التي تقتضي الأدب مع المعلم سبحانه واجتناب الإثم؛ وتقضي طلب الزيادة منه على الدوام، فإنه لا نهاية للعلم تعلم، حتى يُكتفى بها على التمام.

فالله نسأل أن يجعلنا عنده من العالمين، ويُوفّقنا للعمل بما علمنا ويزيدنا علينا؛ وينفع بهذا الكتاب كاتبه الفقير، المقر على نفسه بالجهل إلا أن يؤتى به من لدنـه فهمـا؛ وينفع القارئ ويسـر له المـأخذ وينزع عنه العـائقـةـ فيـ الـاخـذـ ويجـعـلـ لـهـ فيـ الـعـلـمـ سـهـلـاـ. وصلـى اللهـ عـلـىـ مـدـيـنـةـ الـعـلـمـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ أـشـرـفـ مـنـ عـلـمـ وـأـكـرـمـ مـنـ تـعـلـمـ، وـعـلـىـ آـلـهـ الـعـارـفـينـ بـفـضـلـ الـعـلـمـ وـمـنـ لـرـايـتـهـ تـسـلـمـ، وـصـحـابـتـهـ الـذـيـنـ مـاـ كـانـواـ يـسـأـلـونـ إـلـاـ عـمـاـ يـنـفـعـهـمـ، فـيـعـلـمـ الـواـحـدـ مـنـهـمـ وـيـعـلـمـ وـيـعـمـلـ بـهـاـ تـعـلـمـ؛ صـلـاةـ تـحـيـطـ بـعـدـ الـعـلـمـ وـالـمـعـلـومـ، وـتـزـيـدـ أـبـدـ الـآـبـادـ وـسـلـمـ. وـالـحـمـدـ لـلـهـ رـبـ الـعـالـمـينـ، حـمـداـ نـجـعـلـهـ خـتـمـاـ كـمـاـ بـهـ كـنـاـ بـادـئـينـ، حـتـىـ نـتـالـ بـرـكـةـ الـدـوـرـ مـنـهـ بـلـ اـنـقـطـاعـ فـيـ كـلـ حـيـنـ. آـمـيـنـ.

فهرس

٣	مقدمة
٥	تمهيد
٩	الباب الأول: تعاريفات
٩	الفصل الأول: العلم
١٤	الفصل الثاني: حركة العلم
٢٠	الفصل الثالث: تنزيل العلم
٢٨	الفصل الرابع: تحصيل النور
٣٤	الفصل الخامس: الكشف العلمي
٤٢	الفصل السادس: العلم الدنني
٤٦	الفصل السابع: نسبة الفقه إلى العلم
٥٠	الفصل الثامن: التفسير بين الفهم والعلم
٥٤	الفصل التاسع: علم الحديث بين الفقهاء والربانيين
٥٨	الفصل العاشر: مراتب الوحي التشريعي
٦٣	الفصل الحادي عشر: علم الكتاب
٦٩	الفصل الثاني عشر: علم الأحكام

الفصل الثالث عشر: أثر النسبية في التشريع	٨٣
الفصل الرابع عشر: النسبية في العلوم الكونية	٨٧
الفصل الخامس عشر: نسبة العلماء من العلم	٩١
الفصل السادس عشر: الإطلاق والتقييد العلمي	١٠١
الباب الثاني: تطبيقات	١٠٥
الفصل الأول: العلم النافع	١٠٥
الفصل الثاني: الباب الشخصي	١٠٩
الفصل الثالث: علم العبودية	١١٢
الفصل الرابع: طلب العلم	١١٥
الفصل الخامس: التجلي الإلهي العلمي	١٢١
الفصل السادس: الشرك الإيماني	١٢٦
الفصل السابع: الخروج عن الوهم	١٢٩
الفصل الثامن: النسبية العلمية	١٣٥
الباب الثالث: تنزيلات	١٣٩
الفصل الأول: الذوق	١٣٩
الفصل الثاني: تنزيل الأحكام الشرعية	١٤٦
الفصل الثالث: جدلية الظاهر والباطن	١٥٨
الفصل الرابع: الأحكام بين العوام والخواص	١٦١
الفصل الخامس: الأحكام الشرعية والفكر الإنساني	١٦٥

الفصل السادس: الحق الذي هو باطن الكفر.....	١٨٠
الفصل السابع: أحوال العالم.....	١٨٤
الفصل الثامن: الميزان.....	١٨٩
الباب الرابع: تحقیقات.....	١٩٥
الفصل الأول: أصول.....	١٩٥
الفصل الثاني: الديموقراطية.....	١٩٨
الفصل الثالث: بر الوالدين.....	٢٠١
الفصل الرابع: قراءة الكتاب.....	٢٠٣
الباب الخامس: توضیحات.....	٢٠٧
الفصل الأول: المرجعية.....	٢٠٧
الفصل الثاني: السراب.....	٢١٠
الفصل الثالث: الفكر والوجود.....	٢١٣
الفصل الرابع: الفكر التنظيري والتفسيري.....	٢١٩
خاتمة.....	٢٢٢